جامعة عدن
كليَّة التربية عدن
قسم اللغة العربيَّة

الجملة الاسميَّة

عند النحويِّين العرب حتى نهاية القرن الثامن الهجريّ

دراسة وصفيَّة تحليليَّة

رسالة تقدَّم بها الطالب:

رشيد محمَّد حسن الزَّهَوي

إلى كليَّة التربية بعدن لنيل درجة الماجستير في اللغة العربيَّة

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور:

أحمد عوض باحُمُبُص

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾

أشهد أنَّ هذه الرسالة قد أنجزت تحت إشرافي في جميع مراحلها كافَّة، وأرشِّحها للمناقشة.

المشرف العلميّ:

أ. م. د. أحمد عوض با حمبص

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشِّح هذه الرسالة للمناقشة.

رئيس قسم اللغة العربيَّة:

أ. م. د. سالم علي سعيد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ:

رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها:

الاسم: الأستاذ الدكتور عدنان الدوري رئيسًا

التوقيع:

التاريخ:

الاسم: الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عوض باحمبص عضوًا ومشرفًا

التوقيع:

التاريخ:

الاسم: الأستاذ المساعد الدكتور محمَّد الصماتي عضوًا

التوقيع:

التاريخ:

الإهداء

إلى الراحلين يرحمهم الله:

- أبي العاقل محمَّد حسن الرهوي؛ سندي الذي افتقدته مبكِّرًا.
- أمِّي التي لم تلدني الحاجَّة صالحة؛ نبع الحنان الذي لا ينضب.
- أختي نعمة؛ دفقة حبٍّ ما زالت تملأ جوانحي.
- شَعَفَل مقْباس؛ علَّمني النظام والترتيب.
- جميل سكَّة؛ علَّمني حبَّ الحياة والتجدُّد.
- محمَّد عوض عبيد؛ علَّمني الابتسامة تتعالى على كلِّ الجراح.

إليهم جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع جزءًا من متطلَّبات الواجب والحبِّ والاحترام.

رشيد الرهوي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علَّم آدم الأسماء كلَّها، وأنزل القرآن بلسان عربيٍّ مبين، والصلاة والسلام على النبيِّ الأمِّيِّ الذي أوتي جوامعَ الكَلِم، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وبعد، فإنَّه إذا كان البحث قد حطَّ رحاله عند منابع الجملة الاسميَّة، بعد رحلة ممتعة؛ فلا بدَّ له أن يكون مُقِرًّا بالجميل لمن كانوا معه في رحلته، وكانوا أُنْسًا له في دروبها، آخذين بيده إلى مواطن الآمان، وماسحين عنه نصب السفر.

وأوَّل هؤلاء – بعد الله تعالى – الأستاذ الفاضل د/أحمد عوض باحُمْبُص، صاحب اليد البيضاء على البحث وصاحبه، فكان نعم الموجِّه، ونعم الناصح، وقد حباه الله علمًا واسعًا، نهلت منه الكثير، ولم يبخل هو بما أعطاه الله، فأفاض عليَّ من أخلاقه وكرمه وعلمه ما يعجز معه لساني عن توضيحه، وما لا يتَّسع له طرسي، ولا تحويه عبارات الإطراء والثناء. وقد كان صبورًا على تقصيري وعنادي، فجزاه الله عنِّي خير الجزاء، وجعل صنيعه هذا في ميزان حسناته يوم القيامة.

وأتقدَّم بالشكر الجزيل إلى أستاذيَّ الفاضلَيْن المناقشَيْن: الأستاذ الدكتور عدنان الدُّوري والأستاذ المساعد الدكتور محمَّد الصُّمَاتي على تفضُّلهما بقبول رسالتي للمناقشة، وتجشُّمِهما عناء قراءتها، وحرصِهما على إصلاح الفاسد فيها وإقامة المعوجِّ منها، فلهم منِّي كلُّ الشكر، وأسأل الله أن يَجْزِيَهم عنِّي وعن العلم والباحثين خيرَ الجزاء.

وأتقدَّم بالشكر إلى ثلَّة من الطيِّبين، الذين لم يتأخَّروا عنِّي لمنفعة البحث، منهم أستاذي د/محمَّد علي يحيى الذي كان حريصًا على استمراري في كتابة هذا البحث بالتوبيخ حينًا، وبالمزاح الهادف حينًا آخر، فله الشكر والامتنان، ونسأل الله أن يعيننا على ردِّ الجميل.

ويحتِّني الواجب على أن أتقدَّم بالشكر إلى د/سالم علي سعيد رئيس قسم اللغة العربيَّة الذي ذلَّل لي كثيرًا من الصعوبات بتواضعه وخلقه الرفيع. والشكر موصول إلى إخوة لي كانوا سندًا لى في إتمام هذا البحث، منهم الأخ أنور العَزَّاني الذي تكرَّم بفتح مكتبته الشخصيَّة لأخذ ما أحتاجه من الكتب، ومنهم د/علي الزُّبَيْر الذي قدَّم ما بوسعه لإنجاح هذا البحث.

وتقتضي الأخلاق التوجُّه بالشكر الجزيل والامتنان العميق إلى أخي الخلوق، صاحب الهمَّة العالية، والتواضع الجمّ، د/سالم عبد الرب السَّلفي، الذي كان حانيًا على هذا البحث، موجِّهًا ناصحًا، حاثًّا صاحبه على سرعة إنجازه، كما تكرَّم بطباعة هذا البحث، متحمِّلاً بصبر وأناة كثرة تنقيحي وتعديلي لمادَّة البحث.

وتحثُّني أدبيَّات البحث والأمانة العلميَّة أن أشكر صنيع الأستاذ الفاضل والنهر الهادي د/هادي نهر، الذي غرس فينا حبَّ هذه اللغة، وكشف لنا فضاءات واسعة للتعامل معها، وحثَّنا

على تقديم الغالي والنفيس من أجل خدمتها، وكم تمنَّيت أن يكون معي في لحظة تخرُّجي ليرى ثمار غرسه.

وأتوجَّه بالشكر الجزيل إلى أخي الأستاذ/ حيدرة حسين مدير مدرسة (باتيس) الذي تحمَّل معاناة انقطاعي، وسخَّر لي الظروف التي أعانتني على إنجاز هذا البحث. وإلى أخي الفاضل أحمد مرعي صاحب الفضل الأوَّل في التحاقي بمساق الماجستير، وحثّه الدؤوب لي على إتمام هذا البحث.

والشكر موصول كذلك إلى إخوتي في كلِّية التربية زنجبار الذين استقطعوا من جهدهم ووقتهم لمساعدتي على إنجاز بحثي، فكانوا نعم العون، منهم: د/محمَّد عبد الله حسين عميد الكليَّة، د/عباد السلامي نائب العميد للشؤون الأكاديميَّة، أ/محمَّد باللیل شيخ رئيس قسم اللغة العربيَّة، أ/صالح مفتاح رئيس قسم التربية الإسلاميَّة، د/زيد قاسم ثابت، د/حسين محمَّد البطر.

كما أتوجَّه بالشكر إلى من رعوني بالتوجيه والحثِّ على المثابرة، فكانوا سندي القريب: أخي د/حسن محمَّد الرهوي الذي كان حريصًا على مستقبلي، وكان حانيًا عطوفًا، وأبًا شفيقا، لم أشعر مع وجوده بإحساس اليتم، فأسأل الله أن يوفِّقه إلى كلِّ خير، وأن يعينني على ردِّ الجميل. ومنهم: د/محمَّد فضل المَيْسَري، د/محمود علي عاطف، د/ناجي محمَّد سعيد، د/راجح يسلم حسن، أزهار عبد المجيد، سعيد محمود بايونس، عبد الله غالب، خالد قُدَار، محمَّد منصور بَلْعِيدي، زيد البَرْمكي.

وفي قريتي الجميلة باتيس إخوة لي، وقفوا موقف الرجال، وتجسَّدت فيهم مُثُل الكرم والوفاء، فهيَّؤوا لي كلَّ ما يساعدني على المضيِّ في بحثي هذا، وما بحثي هذا إلا ردٌّ جميلٍ لصنيعهم. وأوَّل هؤلاء: أخي وصديقي القريب الشيخ/ فهيم باللیل، الذي تحمَّل كثيرًا من واجباتي الاجتماعيَّة لأتفرَّغ تمامًا لبحثي، وكان حريصًا على متابعة أخباري لإنجاز البحث.

ومن هؤلاء إخوة لا أنسى جميلهم ما حييت، فقد نابوا عنِّي في تحمُّل بعض المسؤوليَّات، وهدفهم إعانتي على إتمام بحثي: حسين محمَّد الرهوي، سامي الحَمَاطي، جميل عُمَيْر، جواد كُرَيْف، محمَّد باشُرَيْمة، وجيد علي أحمد (ماني). والشكر موصول إلى إخواني وأخواتي جميعهم، وإلى روَّاد (الإدارة) باتيس، وإلى أبناء قبيلة آل رها.

وأتوجَّه بالشكر الجزيل إلى القائمين على المكتبة المركزيَّة جامعة عدن، ومكتبة مسجد أبي ذرٍّ الغفاريّ، ولا سيَّما الخلوق المبتسم دومًا (بسَّام)، ومكتبة مركز البحوث والدراسات جامعة عدن، والمكتبة الوطنيَّة، ومكتبة كليَّة التربية في عدن وزنجبار، ومكتبة مسجد باتيس، ولا سيَّما فوزي إسماعيل وياسر محمَّد حسين وعبد الله حماطي؛ لدماثة خلقهم وما بذلوه من جهد حين جمعت مادَّة البحث. كما أشكر الأخ علي باجِسَيْر الذي تكرَّم بترجمة الملخَّص.

أشكرهم جميعًا، ولله الحمد من قبل ومن بعد.

الفهرس

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين الذي أنزل القرآن، وجعله بلسانٍ عربيٍّ مبين، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمَّد النبيِّ الأمِّيِّ الأمين، الذي أوتي جوامعَ الكَلِم، وعلى آله وصحبه الأخيار، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعد، فإنَّ الجملة الاسميَّة هي أحد نوعي الجملة، وهي القطب المقابل للجملة الفعليَّة، ولهذا السبب ظلَّ بحثُها عند قدامى النحويِّين يدور في فلك الجملة بشكل عامٍّ، ولم تحظ من قِبَلِهم بدراسة مستقلَّة. في حين إنَّ البلاغيِّين اهتمُّوا بدراستها؛ لأنَّها عندهم تفيد ضربًا من التوكيد، آتيًا من دلالتها على الثبوت والاستمرار والديمومة.

ونظرًا لأهمِّية الجملة الاسميَّة في الدرس النحويّ، وتعدُّدِ الآراء والأقوال في مفهومها وبنائها عند القدماء، مع عدم وجود دراسة معاصرة خاصَّةٍ بالجملة الاسميَّة كما هي عند النحاة القدماء؛ أقدمنا على درسها في هذه الرسالة درسًا مستفيضًا، سعيًا إلى تقديم إضافة جديدة إلى المكتبة النحويَّة العربيَّة.

والحقُّ أنَّ هناك عددًا كبيرًا من الدراسات المعاصرة التي تناولت الجملة الاسميَّة، لكنَّها إمَّا دراسات للجملة بشكل عامٍّ؛ أي: بنوعيها الاسميَّة والفعليَّة، أو عند بعض النحويِّين، منها (في بناء الجملة العربيَّة) للدكتور محمَّد حماسة عبد اللطيف، و(الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها) للدكتور فاضل السامرَّائي، و(مفهوم الجملة عند سيبويه) للدكتور حسن عبد الغني الأسدي، و(نظام الجملة عند ابن هشام

الأنصاريّ) للدكتور أحمد عوض باحُمْبُص، و(الجملة بين النحو والمعاني) للدكتور محمَّد طاهر الحمصي، و(الجملة في نظر النحاة العرب) لعبد القادر المهيري، وغيرها. وإمَّا دراسات تناولتها في ديوان شاعر من الشعراء، كدراسة عدنان عبد الكريم جمعة (الجملة الاسميَّة وأساليبها في ديوان عمر بن أبي ربيعة). وإمَّا دراسات تناولتها من منظور النظريات اللغويَّة الحديثة، كدراسة عبد الله نايف عنبر (الجملة الاسميَّة بين التوليد والتحويل).

أمَّا دراستنا هذه فقد أُفردت للجملة الاسميَّة عند النحاة العرب القدماء. وقد اتَّسع الإطار الزمنيُّ للبحث ليصل إلى نهاية القرن الثامن الهجريّ، وذلك لاستجلاء آراء أكبر قدر ممكن من النحاة في حقيقة الجملة الاسميَّة ومكوِّناتها وما يَعْرِض لها من عوارضَ مختلفة.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفيَّ التحليليّ، فكان يَعْمَدُ إلى بيان ما اتَّفق عليه النحاة في قضايا الجملة الاسميَّة، وما اختلفوا فيه، ثمَّ يصف تلك الآراء، ويحلِّلها؛ ثم يختار الأصوب والأقوى والأقرب إلى طبيعة اللغة وروحها.

وقد اقتضى منهج البحث أن تقسَّم الرسالة على ثلاثة فصول، يسبقها تمهيد، وتقفوها خاتمة. أمَّا التمهيد فقد سعى فيه الباحث إلى تبيين مفهوم الجملة عند اللغويِّين والنحويِّين العرب، وأمَّا الخاتمة ففيها خلاصة البحث، وأهمُّ النتائج التي خرجت بها الدراسة.

في الفصل الأوَّل تناولت الدراسةُ الجملةَ الاسميَّة المثبتة في أربعة مباحث، الأوَّل: حقيقة الجملة الاسميَّة ومكوِّناتها، والثاني: الأحكام الخاصَّة بالمبتدأ المفتقر إلى الخبر، والثالث: أنواع خبر المبتدأ المفتقر إلى الخبر، والرابع: الأحكام الخاصَّة بالمبتدأ المستغني عن الخبر.

وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة الجملة الاسميَّة المنفيَّة في خمسة مباحث تستند إلى أداة النفي، فالأوَّل: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(ليس)، والثاني: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(ما)، والثالث: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(إنْ)، والرابع: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(لات)، والخامس: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(لا).

وتناولت الدراسة في الفصل الثالث الرتبة والحذف في الجملة الاسميَّة في مبحثين، الأوَّل: تناول الترتيب بين ركني الجملة الاسميَّة مع بيان ما يفيده ذلك الترتيب – بتقديم بعض عناصر الجملة وتأخيرها – من معانٍ مجازية. والثاني تناول الحذف في الجملة الاسميَّة، مع بيان ما يفيده حذفُ أحد ركني الجملة من معانٍ مجازيَّة، وقيم جماليَّة.

ولا ضير هنا أن ينفث الباحث بعض همومه التي لازمته أو عَرَضَتْ له في أثناء تجواله بين سهول الجملة الاسميَّة ووديانها، من ذلك تغيير المشرف العلميِّ للرسالة، حيث أدَّى ذلك إلى إرباك العمل في الرسالة، والتأخُّر في إتمامها؛ ومن ذلك

أيضًا شحَّة المصادر والمراجع المتعلِّقة بموضوع الرسالة، وهو ما اضطرَّني إلى طلبها من خارج اليمن، مع ما في ذلك من الكلفة والتأخير.

ومعاذَ الله أن يزعم الباحث أنَّه بلغ الكمال في رسالته، إذ الكمالُ لله وحده، وإنَّما هي محاولة متواضعة، قد يعتورها بعض النقص، وقد يجانبها الصواب أحيانًا، ولكنها الخطوة الأولى في طريق البحث والاجتهاد، فإن أصبت فذلك من الله، ولي أجران؛ وإن أخطأت فذلك منِّي، ولي أجر.

أسأل الله التوفيق، فهو وليُّ التوفيق، والهادي إلى أقوم طريق.

﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾

التمهيد

مفهوم الجملة عند النحويِّين

لقد تناول النحاة القدماء عناصر الجملة ووظائفَها النحويَّة المتعدِّدة، كما فطنوا إلى العلاقة بين أجزاء الجملة، وحاجةِ كلِّ جزءٍ إلى الآخر وتأثيرِه فيه. ومع هذا الفهم لم تكن الجملة هي عمادَ الدراسةِ عندهم؛ إذ إنَّهم لم يحدِّدوا الصور الشكليَّة للجملة العربيَّة تحديدًا دقيقًا، فالكتاب لسيبويهِ (ت١٨٠هـ) على شهرته لم يستعمل – على حدِّ علم البحث – الجملة مصطلحًا نحويًّا، وإنَّما استعملها بمعناها اللغويّ، وقد وردت مفردةً وجمعًا (جملة، جمل) في مواضع من الكتاب بمعناها اللغويّ[١]؛ أي: بمعناها الوارد في معجمات اللغة، والدالِّ على الجمع والضمِّ والإجمال.

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس: "الجيم والميم واللام أصلان، أحدهما تجمع وعظم الخلق، والآخر: حُسْنٌ، فالأوَّل قولك: أجملت الشيء، وهذا جملة الشيء، وأجملته: حصلته"[٢]. وجاء في لسان العرب لابن منظور: "الجملة: واحد الجمل، والجملة: جماعة الشيء، وأَجْمَلَ الشيءَ: جمعه عن تفرقة، وأَجْمَلَ له الحساب: كذلك"[٣].

١– ينظر: الكتاب: سيبويهِ (أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر: ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢١٧/١ و١٦/٤ و٢٧/٤.

٢– مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (أبو الحسين: ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، دار إحياء الكتب العربيَّة، القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ، ٤٨١/١.

٣– لسان العرب: ابن منظور (أبو الفضل، محمَّد بن المكرَّم: ت٧١١هـ)، قدَّم له: عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأوَّل من الكلمة: يوسف خيَّاط، دار الجيل، بيروت، دار لسان العرب، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٥٠٣/١.

وعدم استخدام سيبويهِ مصطلحَ الجملة في كتابه لا يعني إهمالَه لها وحدةً تركيبيَّةً، وإنما يعني أنَّ سيبويهِ – لعدم استقرار مصطلح الجملة في زمانه – كان أحيانًا يستخدم عوضًا عنه إمَّا (الكلام) بمعنى الجملة، كقوله في (ما زيدٌ عاقلاً عمرٌو): "لم يكن كلامًا"[١]، أو قوله: "ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتَّى يُبْنَى عليه أو يُبْنى على ما قبله"[٢]؛ وإمَّا العناية بالتمثيل ووصف التركيب دون تسميته، كقوله: "وتقول: كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ، نصب؛ لأنَّ (يأتيك) هنا صفة، فكأنَّك قلت: كلَّ رجلٍ صالحٍ فاضرب، فإذا قلت: أيُّهم جاءك فاضرب، رفعته؛ لأنَّه جعل (جاءك) في موضع الخبر"[٣]. ففي كلامه جملتان: "إحداهما وقعت نعتًا، والأخرى وقعت خبرًا. ولعدم استقرار مصطلح الجملة في تلك الحقبة اكتفى بإعادتها دون تسمية كلٍّ منها جملةً"[٤].

هذا عن المصطلح عند سيبويهِ، أمَّا عن اهتمام سيبويه بالجملة (دون تسميتها) من حيث مدلولُها وتحديدُ صورِها وعلاقة أجزائها؛ فواضح في الكتاب كلَّ الوضوح. وأدنى تصفُّحٍ للكتاب يُرينا ذلك الاهتمام بجلاء، فقد بيَّن في كتابه أنَّ الجملة المفيدة ما أفادت فائدة تامَّة يحْسُن السكوت عليها، قال: "لو قلت: فيها عبد الله؛ حسن

---

[١]– الكتاب: ٦١/١.

[٢]– المصدر نفسه: ١٧٨/٢.

[٣]– المصدر نفسه: ١٣٦/١.

[٤]– نظام الجملة عند ابن هشام: أحمد عوض باحُمْبُص، رسالة دكتوراه، إشراف: طارق عبد عون الجَنَابي، جامعة عدن، كليَّة التربية عدن، قسم اللغة العربيَّة، اليمن، ٢٠٠٥م، ص٢٢.

السكوت، وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله"(١). وذكر أنَّ كلَّ جملة تشتمل على ثلاثة أجزاء: المسند والمسند إليه والإسناد، وبيَّن أنَّ المسند والمسند إليه هما العنصران الأساسيَّان في الجملة، وأنَّهما "ما لا يُغْنِي واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّمُ منه بُدًّا"(٢). ثمَّ ذكر أنَّ صور الجملة تتحدَّد بالمسند والمسند إليه، وهي لا تخرج عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل؛ أي: لا تخرج عن كون الجملةِ اسميَّةً أو فعليَّة(٣). يقول: "فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك؛ ومثل ذلك قولك: يذهب زيدٌ، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّل بدٌّ من الآخر في الابتداء"(٤).

وممَّا سبق نستشفُّ أنَّ سيبويهِ – وإن لم يسمِّ الجملة – كان لديه تصوُّره الذهنيُّ الخاصُّ بالجملة وحقيقتها وصورها التركيبيَّة(٥).

ويُعَدُّ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) من أقدم النحاة الذين استعملوا مصطلح (الجملة) في كتابه (معاني القرآن)، وذلك عند شرحه الآيةَ الكريمة ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [طه ١٢٨/٢٠]، فقال: "(أفلم يَهْدِ لهم) يبيِّن لهم إذا نظروا، (كم أهلكنا) في موضع

١- الكتاب: ٨٨/٢.

٢- المصدر نفسه: ٢٣/١.

٣- ينظر: العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث: محمَّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٤.

٤- الكتاب: ٢٣/١.

٥- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٢٣.

نصب، لا يكون غيره، ومثله في الكلام: أولم يبيّن لك من يعملْ خيرًا يُجْزَ به، فجملة الكلام فيها معنى رفع"[١].

وكذلك قوله: "﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف ١٩٣/٧] فيه شيء يرفع (سواءٌ عليكم)، لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواءٌ عليكم صَمْتُكم ودعاؤكم؛ تبين الرفع الذي في الجملة"[٢].

وأورد المبرِّد (ت٢٨٥هـ) في كتابه (المقتضَب) كلامًا للمازنيِّ (ت٢٤٩هـ) يبيِّن في سياقه أنَّه استعمل هذا المصطلح، فقال: "وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت: الظانَّاني منطلقًا هما، فتجعل الخبر (هما)، وهو مضمر، ثم تقول: والظانُّ أخويك منطلقَيْن أنا، فتعطف الجملة على الجملة، وفي صلة كلٍّ منهما ضمير يرجع إليه"[٣].

كذلك استعمل المبرِّد هذا المصطلح عند إشارته للفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، فقال: "الأفعال مع فاعليها جُمَلٌ"[٤]، وفي (هذا باب الفاعل) يقول: "وهو رفع، وذلك قولك: قام عبدُ الله وجلس زيدٌ، إنَّما كان الفاعل رفعًا لأنَّه هو والفعل

١- معاني القرآن: الفرَّاء (أبو زكريَّا، يحيى بن زياد: ت٢٠٧هـ)، علَّق على فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ١٠٩/٢.

٢- المصدر نفسه: ١٠٩/٢.

٣- المقتضَب: المبرِّد (أبو العبَّاس، محمَّد بن يزيد: ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٢٧/٣.

٤- المصدر نفسه: ١٢٣/٤.

جملةً يحْسُن السكوت عليها، وتجبُ بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"[١].

وتابعهم ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) في كتابه (الأصول في النحو)، فاستعمل مصطلح الجملة والجمل عند تقسيمه للجمل الواقعة خبرًا للمبتدأ ما بين فعليَّة واسميَّة، فقال: "الجمل المفيدة على ضربين: إمَّا فعل وفاعل، وإمَّا مبتدأ وخبر"[٢].

وحدَّد ابن السرّاج قسمًا آخر للجملة، يسمَّى الجملة الظرفية. يقول أبو علي الفارسيّ: "وقد جعل أبو بكر هذا التأليف – أي الجملة الظرفيَّة – في بعض كتبه قسمًا برأسه، وذلك مذهب حسن"[٣].

وفي نهاية القرن الرابع الهجريِّ شاع البحث في مصطلح الجملة، وكان أبو عليٍّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) أكثر نحاة هذا القرن بحثًا في هذا المصطلح، فهو أوَّل من أفرد بابًا خاصًّا لدراسة الجملة بمعناها الاصطلاحيِّ في كتابه (المسائل العسكريَّات في النحو)، وهو باب بعنوان (هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة)[٤] كان كلامًا مستقلاً وهو الذي يسمِّيه أهل العربيَّة الجُمَل[٥]، عالج فيه موضوع الجمل،

١– المقتضَب: ١/٨.

٢– الأصول: ابن السرَّاج (أبو بكر، محمَّد بن سهل، النحويّ، البغداديّ: ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ١/٦٤.

٣– المسائل العسكريَّات في النحو: أبو عليٍّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٩٨٢م، ص٨٤.

٤– يقصد: الاسم والفعل والحرف.

٥– المسائل العسكريَّات: ص٨٣.

ورأى أنَّها ثلاثٌ: اسميَّة وفعليَّة وظرفيَّة، جاعلاً الظرفيَّة قسمًا مستقلاً برأسه غير داخل في حيِّز الجملة الاسميَّة والفعليَّة[١].

وقد عرَّف ابن جني في الخصائص الكلامَ بأنه "كلُّ لفظ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويّون الجمل؛ نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمَّد، وضُرِب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويدًا، وحاءِ، وعاءِ في الأصوات، وحس، ولبّ، وأُفٍّ، وأوَّه. فكلُّ لفظ استقلَّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[٢]. وقد عرَّف ابن جني الجملة في كتابه اللمع عند ذكره للإخبار بالجملة بقوله: "وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل"[٣].

ومنذ نهاية القرن الخامس الهجري أخذ المصطلحان (الجملة والكلام) يتردَّدان في كتب النحويِّين، واختلفوا في تحديد العلاقة بين مفهوميها، فساوى فريق بين المصطلحين في دلالتهما على المعنى المفيد المستقلّ، وجعل العلاقة بينهما علاقة ترادف، ومن هؤلاء عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ) الذي يقول في كتابه (الجُمَل):

١- ينظر: المسائل العسكريّات: ٨٣-٨٤.

٢- الخصائص: ١/١٧.

٣- اللمع: ٢٦.

"إنَّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمَّى كلمةً، وإذا ائتلف منهما فصاعدًا، فأفادا، نحو: خرج يزيدُ؛ سُمِّي كلامًا وسُمِّي جملةً"[١].

ومن الذين ساوَوْا بين المصطلحين في دلالتهما الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) الذي يقول في (المفصَّل): "إنَّ الكلام هو المركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتَّى إلا في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبِشْرٌ صاحبُك؛ أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيدٌ، وانطلق بَكْرٌ؛ ويسمَّى الجملة"[٢].

وذهب مذهبَهما في التوحيد بين المصطلحين (الجملة والكلام) ابنُ يَعِيش (ت٦٤٣هـ) في أحد أقواله؛ إذ يقول في شرح عبارةِ الزمخشريّ: "اعلمْ أنَّ الكلام عند النحويِّين عبارة عن لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه، ويسمَّى الجملة، نحو: يزيدُ أخوك، وقام بكرٌ"[٣].

ومن يُمْعِنِ النظر في أقوال الذاهبين إلى التسوية بين مفهومي الجملة والكلام؛ يرَ أنَّ بعضهم ربط هذا المفهوم بتحقُّق الفائدة فيهما من غير نظر إلى الإسناد،

---

[١]- الجُمَل: عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ص٤٠.

[٢]- المفصَّل في علم العربيَّة: الزمخشريّ (جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر: ت٥٣٨هـ)، دار الجيل للنشر، بيروت، ط٢، ص٦.

[٣]- شرح المفصَّل: ابن يَعِيش (موفَّق الدين، يَعِيش بن عليّ بن يَعِيش الموصليّ: ت٦٤٣هـ)، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٧٢/١.

كالجرجانيِّ وابن يعيش، وبعضهم الآخر ربطه بتحقُّق الإسناد فيهما من غير نظر إلى الفائدة كالزمخشريّ[١].

ويرى البحث أنَّ الأقرب إلى الصواب ربط مفهومي الجملة والكلام بتحقُّق الفائدة فيهما والإسناد معًا؛ لأنَّ كلَّ تركيب لغويٍّ مفيد لا بدَّ أن يشتمل على عنصرين مهمَّين، هما الفائدة التامَّة المستقلَّة، والإسناد بركنيه: المسند والمسند إليه[٢].

وفرَّق فريق آخر بين المصطلحين في دلالتهما، وعدَّ الجملة أوسع دائرة من الكلام؛ لاشتراط الإفادة في الكلام وعدم اشتراطها في الجملة[٣]. ومن هؤلاء ابن مالك (ت٦٧٢هـ)؛ إذ يقول في (تسهيل الفوائد): "والكلام ما تضمَّن من الكلم إسنادًا مفيدًا ومقصودًا لذاته[٤]، ثمَّ يحدِّد في (شرح التسهيل) الغاية من ذكر شرط (المقصود لذاته)؛ قائلا: "واحترز بأن قيل (مقصود لذاته) من المقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنَّه إسناد لم يُقصدْ هو، ولا تضمَّنه لذاته، بل قُصِد لغيره، فليس كلامًا، بل هو جزء كلام، وذلك نحو (قاموا) من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا"[٥].

١- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٢٧.

٢- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٧٢/١.

٣- ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربيّ: علي أبو المكارم، دار الوفاء، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ٢٠/٢.

٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك (جمال الدين، أبو عبد الله، محمَّد بن عبد الله: ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٣.

٥- شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيِّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٦/١.

فابن مالك يقرِّر في النصِّ السابق أنَّ الإسناد في الكلام لا يكون إلا مقصودًا لذاته، في حين إنَّ الإسناد في الجملة يمكن أن يكون مقصودًا لغيره، كالإسناد الذي تضمَّنته جملة صلة الموصول، والجملةِ المضاف إليها.

ومن النحاة الذين فرَّقوا بين المصطلحين في دلالتهما رضيُّ الدين محمَّدُ بنُ الحسن الإستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، وهو معاصر لابن مالك. يقول الرضيّ: "الفرق بين الجملة والكلام أنَّ الجملة ما تضمَّن الإسناد الأصليَّ، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أو سائر ما ذكر من الجمل؛ والكلام ما تضمَّن الإسناد الأصليَّ، وهو مقصود لذاته، فكلُّ كلام جملةٌ، ولا ينعكس"[(١)]؛ أي: لا تكون كلُّ جملة كلامًا. وعلى هذا تكون الجملة أعمَّ من الكلام؛ لأنَّها وإن تضمَّنت الإسناد الأصليَّ فقد يكون إسنادها مقصودًا لذاته، أو غير مقصود، فالعلاقة إذًا بين مفهوميهما – عند هؤلاء – العموم والخصوص[(٢)].

ثمَّ جاء ابن هشام الأنصاريُّ (ت٧٦١هـ)، فكان أكثر القدماء عناية بالتفريق بين مفهومي الكلام والجملة؛ إذ يقول في كتابه (مغني اللبيب) معرِّفًا الكلام: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه"[(٣)]، ثمَّ انتقل إلى تعريف الجملة بقوله: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيدٌ)، وما

---

[١]– شرح كافية ابن الحاجب: الرضيّ الإستراباذيّ (رضيُّ الدين، محمَّد بن الحسن: ت٦٨٦هـ)، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ١/٣١-٣٢.

[٢]– ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٢٨.

[٣]– مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، ص٤٩٠.

كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِب اللصُّ، وأقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائمًا، وظننتُه قائمًا"[١].

وبعد تعريف الكلام والجملة عقَّب ابنُ هشام بقوله مبيِّنًا الفرق بين مفهوميهما: "وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا مترادفين كما يتوهَّمه كثير من الناس، وهو قول الزمخشريّ، فإنَّه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويُسَمَّى جملة، والصواب أنَّها أعمُّ منه؛ إذ شرطُه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة؛ كلُّ ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام"[٢].

ومعنى قوله "كلُّ ذلك ليس مفيدًا" أنَّه ليس مقصودًا بالإفادة؛ لأنَّ المقصود من قولك: "جاء الذي قامَ" الإخبارُ بالمجيء، لا بالقيام، إنَّما ذكر (قام) لتعيين الموصول[٣].

يتبيَّن لنا ممَّا سبق أنَّ الكلام عند ابن هشام أخصُّ من الجملة، وليس مرادفًا لها؛ إذ شرطه الإفادة المستقلَّة التي يحسن السكوت عليها، ولا يشترط فيها ذلك، ولهذا لا تعدُّ جملة الشرط ولا جملة الصلة كلامًا؛ لعدم إفادة كلٍّ منها. يقول ابن

١- المصدر نفسه: ٤٩٠.

٢- المصدر نفسه: ٤٩٠.

٣- ينظر: حاشية الدسوقي على المُغْني: مصطفى محمَّد عرفة الدسوقي، مطبعة الحسيني، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ٣٤/٢.

هشام: "ألا يُرَى أنَّ نحو: إنْ قام زيدٌ، من قولك (إنْ قام زيدٌ قام عمرٌو) يسمَّى جملة، ولا يسمَّى كلامًا؛ لأنَّه لا يَحْسُنُ السكوتُ عليه"(١).

فالكلام إذًا قد يتألَّف من جملة واحدة، أو من عدَّة جمل، فتألُّفُه من الجملة الواحدة هو أقلُّ ما يتألَّف منه الكلام، يقول ابن جنِّي: "الكلام جنس للجمل، فإذا قال: قام محمَّدٌ؛ فهو كلام، وإذا قال: قام محمَّدٌ وأخوك جعفر؛ فهو أيضًا كلام، كما كان لمَّا وقع على الجملة الواحدة كلامًا ... فالكلام إذًا إنَّما هو جنس للجمل التوامِّ: مفردِها ومثنَّاها ومجموعِها"(٢).

ويتَّضح لنا من النصِّ السابق أنَّ ابن جنِّي يجعل الكلام جنسًا للجمل، على اختلاف تراكيبها وعددها، فقد يضمُّ جملةً واحدة أو عددًا من الجمل(٣).

وذهب ابن يعيش في أحد أقواله إلى ما ذهب إليه ابن جنِّي، فجعل الكلام جنسًا للجمل المفيدة على اختلافها – اسميَّة كانت أو فعليَّة – يصلح إطلاقه عليها، قال: "إنَّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعليَّة والاسميَّة نوع له، يَصْدُق إطلاقُه عليها"(٤).

١- الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاريّ (جمال الدين، أبو محمَّد، عبد الله بن يوسف: ت٧٦١هـ)، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ص٦٠-٦١.

٢- الخصائص: ابن جنِّي (أبو الفتح، عثمان: ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمَّد علي النجَّار، دار الشؤون الثقافية العامَّة، بغداد، ١٩٩٠م، ١/٢٧-٢٨.

٣- ينظر: الجملة العربيَّة في ضوء الدراسات اللغويَّة الحديثة: نعمة رحيم العزاوي، بحث ضمن كتاب المورد (دراسات في اللغة) التابع لمجلَّة المورد الصادرة عن وزارة الثقافة العامَّة ببغداد، ١٩٨٦م، ص٢٥.

٤- شرح ابن يَعِيش: ١/٧٥.

وهذا يعني أنَّ ابن جنِّي وابن يعيش كليهما يذهبان إلى التفريق بين الكلام والجملة على أساس الوحدات التركيبيَّة.

وقد ذهب مذهبَهما ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ)، فجعل الكلام جنسًا للجمل بنوعيها الاسميَّة والفعليَّة، بحيث يصحُّ إطلاقه على الجملة الواحدة منهما، كما يصحُّ إطلاقه على عدد من الجمل بنوعيها. قال ابن فلاح اليمني: "الكلام جنس تحته نوعان: الجملة الاسميَّة والفعليَّة؛ لأنَّه يصحُّ إطلاقُ الكلام على كلِّ واحد من النوعين"[١].

وفي ضوء ما سبق عرضُه من آراء وأقوال عن مفهومي الجملة والكلام يمكننا القول إنَّ ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) وابن يَعيش (ت٦٤٣هـ) في بعض أقواله، وابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ)؛ فرَّقوا بين المصطلحين من حيث الوحدات التركيبيَّة، فكان الكلام عندهم أعمَّ من الجملة، والجملة أخصَّ من الكلام، في حين فرَّق ابن مالك (ت٦٧٢هـ) والرضيّ (ت٦٨٦هـ) وابن هشام (ت٧٦١هـ) بين المصطلحين من حيث الفائدة وعدمها، فكان الكلام عندهم أخصَّ من الجملة، والجملة أعمَّ منه[٢].

وممَّا سبق عرضُه من آراء الفريقين: الذاهبين إلى التسوية بين مفهومي الجملة والكلام، والذاهبين إلى التفريق بين مفهوميهما؛ يرى الباحث أنَّ مفهومي الجملة والكلام يكونان مترادفين في التراكيب الإسناديَّة التي تكون فيها الجملة مستقلَّة في

[١]- المغني في النحو: ابن فلاح اليمني (تقيُّ الدين بن الخير منصور بن فلاح: ت٦٨٠هـ)، تحقيق: عبد الرزَّاق عبد الرحمن أسعد السعدي، الشؤون الثقافيَّة العامَّة، بغداد، ط١، ١٩٩٩م، ٧٣/١.

[٢]- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٣٣.

إفادتها؛ أي: مفيدة فائدة تامَّة يحسن السكوت عليها، ومستقلَّة في وضعها الإعرابيّ؛ أي: ليست جزءًا في تركيب إسنادي آخر، كقولنا: "اللهُ واحدٌ" و"جاء محمَّدٌ" و"ذهب زيدٌ".

إنَّ كلَّ تركيب إسناديٍّ من التراكيب السابقة يصدق عليه حدُّ الكلام وحدُّ الجملة؛ لأن كلَّ تركيب منها مستقلٌّ في إفادته، ومستقلٌّ في وضعه الإعرابيّ، ويكونان غير مترادفين في التراكيب الإسناديَّة التي تكون فيها الجملة غير مستقلَّة في إفادتها، ولا في وضعها الإعرابيّ، كالتراكيب التي تكون فيها الجملة خبرًا للمبتدأ، أو صلة، أو مضافًا إليها، كقولنا: "الطائرُ يغرِّدُ" و"يفوزُ مَنْ يجتهدُ" و"عانقتُه حين أقبل".

إنَّ التراكيب الإسناديَّة (يغرِّد، يجتهد، أقبل) لا يصدق عليها حدُّ الكلام؛ لأنَّها غير مستقلَّة في إفادتها؛ لعدم إفادتها فائدة تامَّة يحسن السكوت عليها، وغير مستقلَّة في وضعها الأعرابيّ؛ لأنَّ كلاً منها جزءٌ من تركيب إسناديٍّ آخر. ولهذا تعدُّ تلك التراكيب جملاً لا كلامًا؛ أي أنَّها غير مرادفة للكلام[١].

وعلى هذا يمكننا أن نعرِّف الجملة بأنَّها: وحدةٌ تركيبيَّةٌ إسناديَّةٌ، تؤدِّي وظيفتَها مستقلَّةً أو ضمن وحدة تركيبيَّةٍ أخرى أكبر منها.

هذا من جهة الإفادة وعدمها. وقد أوضحنا فيما سبق أنَّ الجملة عند ابن مالك والرضيِّ وابن هشام ومن شايعهم؛ أعمُّ من الكلام، من حيث الفائدة وعدمها، فالجملة

[١]- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٣١.

تكون مفيدة وتكون غير مفيدة، أمَّا الكلام فلا يكون إلا مفيدًا، لهذا كان أخصَّ من الجملة، والجملة أعمَّ منه.

أمَّا من جهة الوحدات التركيبيَّة فالجملة لا تكون إلا وحدة تركيبيَّة، في حين يكون الكلام وحدة تركيبيَّة واحدة أو أكثر، فقد يكون جملة أو جملتين أو أكثر. لهذا فالكلام من هذه الناحية أعمُّ من الجملة، والجملة أخصُّ منه.

الفصل الأوَّل

الجملة الاسميَّة المثبتة

المبحث الأوَّل: حقيقة الجملة الاسميَّة ومكوِّناتُها

حقيقة الجملة الاسميَّة

الجملة الاسميَّة عند النحويِّين الأوائل هي التي تتكوَّن من المسند إليه – الاسم – والمسند. والمسند قد يأتي اسمًا أو فعلاً، وإذا وقع المسند اسمًا فالغالب أن يكون وصفًا، نحو: "زيدٌ قائمٌ"(١)، ونحو قوله تعالى: ﴿واللهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة ١٩/٢]، ونحو: "زيدٌ قامَ"(٢)، ونحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور ٤٥/٢٤].

والإسناد هو الرابط المعنويُّ الذي يربط جزأي الجملة الاسميَّة: المسند إليه والمسند. وقد فطن النحويُّون القدامى إلى أهمِّية هذا القانون اللغويّ، فيرى سيبويهِ (ت١٨٠هـ) أنَّ المسند والمسند إليه هما "ما لا يُغْني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك"(٣). أي أنَّ سيبويهِ يرى أنْ لا بدَّ للاسم الأوَّل (المبتدأ) من الثاني، أو الآخر على حسب تعبيره (الخبر)(٤).

١- ينظر: مُغْني اللبيب: ٤٩٢، نظام الجملة عند ابن هشام: ٦١.

٢- ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م، ٢٤٦/١.

٣- الكتاب: ٢٣/١.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ٢٣/١.

أوضح المبرِّد (ت٢٨٥هـ) وابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) أهمِّية الترابط بين ركني الجملة الاسميَّة، فذكر المبرِّد أن المبتدأ والخبر "ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه"[١]. وبيَّن ابن السرَّاج حاجة كل طرف الماسَّة إلى وجود الآخر، إذ ذكر أنَّ المبتدأ "لا يكون كلاما تامًّا إلا بخبره"[٢].

ومن ناحية الجانب التركيبيِّ الإسناديِّ يجب أن يُسْنَدَ إلى المبتدأ شيءٌ، وذلك بجعله "أولاً لثانٍ يكون الثاني خبرًا عن الأوَّل، ومسندًا إليه"[٣]، فيصير الخبر "كلّ ما أسندته إلى المبتدأ أو حدَّثت به عنه"[٤]، فيكون خبر المبتدأ هو "الابتداء في المعنى"[٥].

ويقدِّم المبرِّد تحليلاً لظاهرة الإسناد، مفترضًا أنَّك ابتدأت بقولك: "زيدٌ"، فذِكْرُك له تنبيه للسامع "ليتوقَّع ما تخبره به عنه"[٦]. فإذا قلت: "منطلقٌ" أو ما أشبهه استقام الكلام "وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنَّه قد كان يعرف زيدًا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له (زيد)، ولكنت قائلاً له: "رجل يقال له زيد"، فلمَّا كان يعرف زيدًا،

١- المقتضَب: ١٢٦/٤.

٢- الأصول: ٥٨/١.

٣- اللُّمَع في العربيَّة: ابن جنِّي (أبو الفتح، عثمان: ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيَّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٢٧٢/١.

٤- المصدر نفسه: ٢٨٦/١.

٥- المقتضَب: ١٢٧/٤.

٦- المصدر نفسه: ١٢٦/٤.

ويجهل ما تخبره به عنه؛ أفدته الخبر، فصحَّ الكلام؛ لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قَرَنْتَها بما يصلُح حَدَثَ معنى، واستغنى الكلام"[١].

وبذلك، فإنَّ جملة "زيدٌ منطلقٌ" تُعَدُّ جملة اسميَّة عند النحويِّين جميعًا، فالأوَّل مبتدأ، والثاني خبر. وأهمُّ شروطها أن يكون هذا المبتدأ معرفة، قال المبرِّد مؤكِّدًا أوَّلية التعريف أو ما قاربه من النكرات: "فأمَّا المبتدأ فلا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل ظريف، لم تفد السامع شيئا. ولو قلت: خير منك جاءني، أو صاحب لزيد عندي، جاز وإن كلنا نكرتين، وصار فيهما فائدة؛ لتقريبك إيّاهما من المعارف"[٢]. أمَّا الخبر في هذه الجملة فهو الابتداء في المعنى[٣]، قال سيبويهِ: "واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"[٤].

أمَّا جملة "زيدٌ قامَ" فقد اختُلف في حقيقتها، فذهب البصريُّون إلى أنَّها اسميَّة مبتدؤها (زيد)، وخبرها الجملة الفعليَّة من الفعل (قام) وفاعله الضمير المستتر؛ وذلك

١- المقتضَب: ١٢٦/٤.

٢- المصدر نفسه: ١٢٧/٤.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧/٤.

٤- الكتاب: ١٢٧/٢.

لأنَّهم لا يقرُّون تقديم الفاعل على الفعل[1]. ويؤكِّد المبرِّد ذلك بقوله: "فإذا قلت "عبدُ الله قامَ" فـ(عبد الله) رُفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل، فإن زَعَمَ زاعِمٌ أنَّه إنَّما يُرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات، منها أنَّ (قام) فعل، ولا يرفع الفعلُ فاعلين إلا على جهة الاشتراك، نحو "قامَ عبدُ الله وزيدٌ"، فكيف يرفع (عبد الله) وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيرَهُ بَانَ لك، وذلك قولك: "عبدُ الله قامَ أخوه"، فإنَّما ضميره في موضع (أخيه). ومن فساد قولهم أنَّك تقول : "رأيت عبدَ الله قامَ"، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله. ومن ذلك أنَّك تقول: "ذهب أخوك"، ثمَّ تقول: "أخواك ذهبا"، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدَّمًا لكان موحَّدًا، وإنَّما الفعل في موضع خبر المبتدأ رافعًا للضمير"[2].

وقد فرَّق ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) بين صورتي الفاعل الذي سبقه فعله والمبتدأ المشفوعِ بفعل، فقال: "... وليس كذلك الفاعل؛ لأنَّه – وإن كان مسندًا إليه – فإنَّ قبله عاملاً لفظيًّا قد عمل فيه، وهو الفعل، وليس كذلك قولنا: "زيدٌ قامَ"؛ لأنَّ هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه – حسب – دون أن انضم إلى ذلك تعرِّيه من العوامل اللفظية من قبله، فلهذا قلنا: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه، ولم نَحْتَجْ فيما بعدُ إلى

[1]– ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٦١.

[2]– المقتضَب: ١٢٨/٤.

شيء نذكره كما احتجنا إلى ذلك في باب المبتدأ، ألا تَرَاكَ تقول: "إنَّ زيدًا قامَ"، فتنصبه – وإن كان الفعل مسندًا إليه – لمَّا لم يَعْرَ من العامل اللفظيِّ الناصبِه"[١].

وأكَّد عبد القاهر الجرجانيُّ (ت٤٧١هـ) ذلك فذكر أنَّ عامل الرفع في الاسم المتبوع بالفعل الابتداءُ، وليس مرفوعًا بالفعل الذي يليه، قال: "لو كان (زيد) في قولك: "زيدٌ ضَرَبَ" مرفوعًا بـ(ضربَ)، وكان (ضرب) فارغًا من ذكر مَنْ يعود إليه لوجب أن يجوز "الزيدانِ ضرب"، فلمَّا لم يقولوا إلا (ضَرَبَا) علمْتَ أنَّ (الزيدان) رَفْعُهما بالابتداء، وأنَّ في (ضَرَبَ) ضميرًا له"[٢].

وتابعهم من المتأخِّرين ابنُ هشام (ت٧٦١هـ)، فقال: "وأمَّا نحو "زيدٌ قامَ" فالجملة اسميَّة لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل"[٣].

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الجملة المبدوءة باسمٍ بعدَهُ فعلٌ، نحو: "زيدٌ قامَ"، ليست جملة اسميَّة، وإنَّما هي جملة فعليَّة تقدَّم فيها الفاعلُ على فعله[٤].

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه البصريُّون ومَنْ وافقهم، ويرى أنَّه الأقرب إلى الصواب؛ لأنَّ الفعل الذي يلي الاسم المتقدِّم ليس فارغًا مِنْ ذكر ما يعود إليه، فهو يشتمل على ضمير يعود إلى الاسم المتقدِّم، وهذا الضمير هو فاعل الفعل المتأخِّر،

١- الخصائص: ١/١٩٧.

٢- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م، ١/٣٢٨. وينظر: ١/٢٥٩.

٣- مُغْني اللبيب: ٤٩٦. وينظر: أوضح المسالك: ١/٣٣٧.

٤- ينظر: مُغْني اللبيب: ٤٩٦-٤٩٧، أوضح المسالك: ١/٣٣٧-٣٣٨.

وتتَّضح فاعليَّة هذا الضميرِ حين نجعل في موضعه اسمًا ظاهرًا، كقولنا: "زيدٌ قامَ أخوه"، "فإنَّ ضميره في موضع (أخوه)"[1].

[1]- المقتضَب: ١٢٨/٤.

العامل في الجملة الاسميَّة

عرَّفه الدينوريُّ (ت٥٤١هـ): "ما أثَّر في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جرٍّ، وهو نوعان: معنويٌّ ولفظيّ"[١].

وعند دراسة الجملة الاسميَّة نجد العوامل النحويَّة في تلك الجملة أخذت جزءًا كبيرًا من تفكير النحاة، فاختلفوا في تقسيمها ما بين معنويٍّ ولفظيّ، فسيبويهِ في كتابه حدَّد ثمانية مجارٍ، قال: "وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة – النصب والرفع والجرّ والجزم – لما يحدث فيه العامل"[٢].

أقسام العامل:

ينقسم العامل إلى قسمين: معنويٍّ ولفظيّ.

العامل المعنويّ:

١- ثمار الصناعة في علوم العربيَّة: الدينوريّ (أبو عبد الله، الحسين بن موسى بن هبة الله، الملقَّب بالجليس: ت٥٤١هـ)، تحقيق: محمَّد بن خالد الفاضل، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ص٢٤١.

٢- الكتاب: ١٣/١.

عرَّفه ابن جنِّي بقوله: "هو وصف قائم في المبتدأ، وذلك المعنى والوصف هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجَعْلُك له أوّلاً لثان يكون الثاني حديثًا عنه بعد تعريته من العوامل اللفظيَّة وتعريضِه لها"(١).

وعرَّفه الدينوري بأنّه "معنى في النفس يَظْهر حكمُه ولا تظهر صيغتُه"(٢). وعرَّفه بعض المُحْدَثين، فذكر خليل عمايرة أنَّها "العوامل التي يظهر أثرُها على بعض الكلمات في الجمل، ولا وجود لها في ظاهر القول"(٣). وعرَّفه عبده الراجحي بقوله: "هو وقوع الاسم في ابتداء الكلام على وجه الأصالة، وهو التجرُّد عن العوامل اللفظيَّة"(٤).

العامل اللفظيّ:

١- اللُّمَع: ٢٥. وينظر: ثمار الصناعة: ٢٤٢.

٢- ثمار الصناعة: ٢٤١-٢٤٢.

٣- في التحليل اللغويّ: خليل عمايرة، مكتبة المنار، الزرقاء/الأردن، ط١، ١٩٨٧م، ص٦٢.

٤- دروس في المذاهب النحويَّة: عبده الراجحي، دار النهضة العربيَّة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م، ص١١١.

هو ما يؤثِّر في غيره باللفظ، مثل: (إنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظنَّ) وأخواتها. وقيل: "هي أنواع الكلم الملفوظة في الكلام، كالأسماء والأفعال والحروف، ويظهر أثرها في غيرها"[1].

العامل في المبتدأ والخبر:

اختلف النحويُّون في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، نحو قولك: "زيدٌ أخوك". ولهم فيه أقوال:

أوَّلاً: ذهب جمهور البصريِّين – ومنهم سيبويهِ – إلى أنَّ المبتدأ رُفع بالابتداء[2]، وهو عامل معنويّ، أمَّا عامل الرفع في الخبر فهو المبتدأ، وهو عامل لفظيّ. يقول سيبويهِ: "فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: "عبدُ الله منطلقٌ"، ارتفع (عبد الله) لأنَّه ذُكر ليبنى عليه (منطلق)، وارتفع المنطلق لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته"[3].

---

[1] – الاختيارات النحويَّة لأبي حيَّان في (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب) دراسة وتحليل: أيُّوب جرجيس عطيَّة القيسيّ، دار الإيمان للطباعة والنشر، الإسكندريَّة، ص١٠٠.

[2] – ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف:** ابن الأنباريّ (كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمَّد: ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريَّة الكبرى، القاهرة، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، ٣٠/١ المسألة الخامسة، **شرح الكافية الشافية:** ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمَّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ١٤٣/١، **هَمْع الهوامع:** جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٣١١/١.

[3] – الكتاب: ١٢٧/٢. وينظر: الإنصاف: ٣٠/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٢٣/١، هَمْع الهوامع: ٣١١/١.

وتابعهم أبو عليٍّ الفارسيُّ في أنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، إلا أنَّه أضاف إسناد الخبر إليه، على اعتبار أنَّ التعرِّي من العوامل اللفظيَّة لا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر؛ إذ لا يَعْرى الاسم من العوامل اللفظية إلا أن يُخبَر عنه(١).

وسار على مذهبهم ابن جنِّي(٢) في اللمع، والدينوريّ(٣)، وابن مالك(٤) (ت٦٧٢هـ)، وابن هشام(٥). وحُجَّتهم أنَّ الابتداء عامل معنويّ، والعامل المعنويُّ ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظيّ(٦).

غير أنَّ في هذا القول ضعفًا؛ بدليل أنَّ المبتدأ قد رفع فاعلاً، نحو: "القائمُ أبوه ضاحكٌ"، ولو كان المبتدأ رافعًا للخبر لأدَّى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعًا، من غير أن يكون أحدهما تابعًا للآخر ولا نظيرًا له(٧).

١- ينظر: **الإيضاح:** الفارسيّ (أبو عليّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار، النحويّ: ت٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٨٥، **المقتصد:** ٢١٣/١، **شرح ابن يَعِيش:** ٢٢٣/١.

٢- ينظر: **اللُّمَع:** ٢٥، **البيان في شرح اللُّمَع:** الشريف الكوفيّ (عمر بن إبراهيم: ت٥٣٩هـ)، تحقيق: علاء الدين حمويَّة، دار عمَّار، عمَّان، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١٠٠، **شرح اللُّمَع:** الباقوليّ الأصفهانيّ (أبو الحسن بن الحسين: ت٥٤٣هـ)، تحقيق: إبراهيم بن محمَّد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ٢٧٢/١.

٣- ينظر: ثمار الصناعة: ٢٤١.

٤- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٣/١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٠٦.

٥- ينظر: أوضح المسالك: ١٣٧/١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٠٦.

٦- ينظر: الإنصاف: ٣٢/١ المسألة الخامسة.

٧- ينظر: **التذييل والتكميل** في كتاب شرح التسهيل: أبو حيَّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧م، ٢٥٨/٣، **هَمْع الهوامع:** ٣١١/١، **اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب:** ١٠٦.

ثانيًا: ذهب متقدِّمو البصريِّين[1]، ومنهم الأخفش والمبرِّد وابن السرَّاج والجرجانيّ، إلى أنَّ عامل الرفع في المبتدأ الابتداءُ، وعامل الرفع في الخبر هو المبتدأ والابتداء معًا، وذلك باشتراك العاملين – المعنويِّ واللفظيّ – في رفع الخبر[2]، قال المبرِّد "فأمَّا رفع المبتدأ فبالابتداء، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[3]. وقال وقال ابن السرَّاج: "فالمبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر رُفِع بهما، نحو قولك: اللهُ ربُّنا، محمَّدٌ نبيُّنا"[4]. واحتجَّ هؤلاء بأنَّ الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه[5].

ثالثًا: ذهب بعض النحاة إلى أنَّ الابتداء هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ؛ لأنَّه لا ينفكُّ عنه، وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) في الإنصاف؛ حيث قال: "والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنَّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنَّه لا ينفكُّ عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به"[6].

١- ينظر: الإنصاف: ٣٠/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٢٣/١، شرح الكافية الشافية: ١٤٣/١، هَمْع الهوامع: ٣١١/١.

٢- ينظر: المقتضَب: ١٢٦/٤، الأصول: ٥٨/١، المقتصد: ٢٥٦/١، هَمْع الهوامع: ٣١١/١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٠٧.

٣- المقتضَب: ١٢٦/٤.

٤- الأصول: ٥٨/١.

٥ – ينظر: الإنصاف: ٣٢/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٢٣/١، هَمْع الهوامع: ٣١١/١.

٦- الإنصاف: ٣٢/١. وينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٠٨.

وتابعه في ذلك ابن يَعِيش، قال: "والذي أراه أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أنَّ عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ"[١].

رابعًا: ذهب النحاة المتأخِّرون كالزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) والجزوليّ (ت٦٠٦هـ) إلى أنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء[٢]، وذلك "كونهما مجرَّدَيْن للإسناد، وهو رافعهما"[٣].

وفسَّر الجزوليُّ الابتداء بأنَّه وضع الاسم في بداية الكلام تحقيقًا للإسناد إليه أو لإسناد، حتى يسلم من الاعتراض بأنَّ التجريد أمر عدميّ، فلا يؤثِّر[٤].

واحتجُّوا بأنَّ الابتداء طالبٌ لهما، فعمل فيهما[٥]. ورُدَّ بأنَّ الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتّباع، فالعامل المعنويُّ أولى[٦].

١- شرح ابن يَعِيش: ١/٢٢٤.

٢- ينظر: شرح الرضيّ: ١/٢٠٠، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٠٨.

٣- **المفصَّل:** ٢٤. وينظر: **شرح المفصَّل** في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: صدر الأفاضل الخوارزميّ (مجد الدين، القاسم بن الحسين بن أحمد: ت٦١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ١/٢٥٥؛ **شرح ابن يَعِيش:** ١/٢٢٢.

٤- ينظر: شرح الرضيّ: ١/١٩٩.

٥- ينظر: الإنصاف: ١/٣٢، شرح الرضيّ: ١/٢٠٠.

٦- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣١١.

خامسًا: ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: "زيدٌ أخوك" و"عمرٌو غلامُك"[1]. وذلك "لأنَّ كلاً منهما طالب الآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة"[2].

ونُسب هذا المذهب إلى الكسائيّ (ت١٨٩هـ)[3]، والفرَّاء (ت٢٠٧هـ)[4]، واختاره واختاره أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ)[5]. واحتجُّوا بأنَّ المبتدأ لا بدَّ له من خبر، والخبر لا بدَّ له من مبتدأ، ولا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، ولا يتمُّ الكلام إلا بهما؛ لذا عمل أحدهما في الآخر، ولا يمتنع أن يكون كلُّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً.

وقد جاء لذلك نظائرُ كثيرةٌ، قال تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء ١٧/١١٠]، فنصب (أيًّا) بـ(تدعوا)، وجزم (تدعوا) بـ(أيًّا)، فكان كلُّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً[6].

غير أنَّ في هذا القول ضعفًا، وذلك أنَّ العامل حقُّه أن يتقدَّم على المعمول، وكونهما يترافعان وجب أن يكون كلُّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال. ويؤكِّد

---

[1]- الإنصاف: ١/٣٠ المسألة الخامسة. وينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٢٢، هَمْع الهوامع: ١/٣١١.

[2]- هَمْع الهوامع: ١/٣١١.

[3]- ينظر: شرح الرضيّ: ١/٢٠٠.

[4]- ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٠٠.

[5]- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣١١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٠٨.

[6]- ينظر: الإنصاف: ١/٣٠، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٢٢، هَمْع الهوامع: ١/٣١١.

ذلك أنَّه يجوز دخول العوامل اللفظيَّة على المبتدأ والخبر، نحو: "كان زيدٌ أخاك"، فلو كان كلٌّ واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره[١].

ونستنتج بعد استقراء الآراء المتناثرة في كتب النحو القديمة أنَّ هناك خلافًا كبيرًا بين البصريِّين والكوفيِّين حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر. وقد اتَّفق البصريُّون على أنَّ الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ، ولكنَّهم اختلفوا في تفسير معنى الابتداء، فمنهم من يراه التجرُّد من العوامل، ومنهم من يراه بأنَّه الاهتمام به والاعتناء به. وإنَّما اختلافهم الحقيقيُّ كان في عامل رفع خبر المبتدأ، حتى إنَّ بعض أهل البصرة وقف إلى جانب بعض الكوفيِّين في آراء لهم، والعكس. وهذا يدلُّ على عدم التعصُّب الكامل لأدبيَّات المذهب المنتمى إليه.

ويرى الباحث أنَّه لا ضرورة لهذا الخلاف؛ لأنَّه لا طائل فيه على المستوى العلميّ، ويدخل في باب المجادلة التي لا فائدة منها، ويكفي أن يُقال: إنَّهما مرفوعان، وكفى.

١- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٢/١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٠٩.

مكوِّنات الجملة الاسميَّة

الجملة الاسميَّة تتكوَّن من المبتدأ والخبر.

المبتدأ:

تعريفه: هو المُسْنَدُ إليه أو المُخْبَرُ عنه أو المحكومُ له، المجرَّدُ من العوامل اللفظيَّة[1]. وعرَّفه ابن جنِّي بقوله: "إنَّ المبتدأ كلُّ اسم ابتدأته، وعرَّيته من العوامل اللفظيَّة، وعرَّضته لها، وجعلته أوَّلاً لثانٍ، ومسندًا إليه، وهو مرفوعٌ بالابتداء"[2].

موقعه أوَّلَ الجملة الاسميَّة وآخرها لفظًا ومتقدِّمًا رتبةً، وحكمه الرفع.

نوعاه:

[1] – ينظر: **اللباب في علل البناء والإعراب**: العُكْبَرِيّ (أبو البقاء، عبد الله بن حسين: ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ١/١٢٤، **شرح المفصَّل لصدر الأفاضل**: ١/٢٥٥، **شرح ابن يَعِيش**: ١/٢٢١، **المُغْني في النحو**: ٢/٢٤٩، **شرح الرضيّ**: ١/١٩٦، **ارتشاف الضَّرَب**: أبو حيَّان الأندلسيّ (أثير الدين محمَّد بن يوسف الغرناطيّ: ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، مراجعة: رمضان عبد التوَّاب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٣/١٠٧٩، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**: ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص١١٧، **أوضح المسالك**: ١/١٣١، **شرح شذور الذهب**: ابن هشام، تحقيق: محمَّد ياسر شرف، دار إحسان، طهران، ط١، ١٤١٧هـ، ص١٢٩، **شرح جمل الزجَّاجيّ**: ابن هشام، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربيَّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص١٣٢، **المساعد على تسهيل الفوائد**: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ١/٢٠٣، **هَمْع الهوامع**: ١/٣٠٨، **حاشية الصبَّان على شرح الأشموني**: الصبَّان (محمَّد بن علي: ت١٢٠٩هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ١/٢٧٥، **شرح المقرَّب**: علي محمَّد فاخر، ط١، ١٩٩٠م، ١/٦١٧.

[2] – **اللُّمَع**: ٧٢. وينظر: **البيان في شرح اللُّمَع**: ١٠٠، **شرح اللُّمَع للأصفهاني**: ١/٢٧٢.

(أ) **المبتدأ المفتقر إلى الخبر:**

وهو ما كان اسمًا صريحًا أو مصدرًا مؤوَّلاً به، مفتقرًا إلى الخبر لإتمام معنى الجملة. ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحبه. نحو: "اللهُ واحدٌ" و"محمَّدٌ رسولُ اللهِ"[1]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة ٢/٢٣٧]؛ أي: عَفْوُكم أقربُ للتقوى.

في الجملتين السابقتين (الله) و(محمَّد) كلاهما اسمان صريحان مرفوعان، وهما (مبتدأ)، و(أن تعفوا) في الآية الكريمة مصدر مؤوَّل بالاسم، وهو مبتدأ أيضًا. وكلُّ هذه المبتدآت محتاجةٌ إلى أخبار، فجيء بالأخبار (واحد، رسول الله، أقرب)، وبمجيئها اكتملت التراكيب، وتمَّت الفائدةُ التي يَحْسُنُ السكوتُ عليها[2].

(ب) **المبتدأ المستغني عن الخبر:**

هو الوصفُ العاملُ عملَ فعلِه، المستغني بمرفوعه عن الخبر، المعتمد على استفهام ونفي، ويطلق عليه الوصف الذي رفع فاعلاً ونائب فاعل أغنى عن الخبر، نحو: "أقائمٌ الزيدان؟" و"ما مضروبٌ العَمْران". ويقال له: مبتدأ له فاعل – أو نائب

---

[1]- ينظر: الأصول: ٥٨/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٧٠٩/٣، أوضح المسالك: ١٣١/١، شرح جمل الزجَّاجيّ: ١٣٢، شرح شذور الذهب: ١٢٩، المساعد: ٣٠٣/١، هَمْع الهوامع: ٣٠٨/١، حاشية الصبَّان: ٢٧٤/١.

[2]- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٦٥.

فاعل – سدَّ مسدَّ الخبر[1]. ويعدُّ هذا الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر من الجملة الاسميَّة المثبتة إذا كان معتمدًا على استفهام ونفي.

الخبر:

هو المسند أو المخبر به أو المحكوم به الذي تتمُّ به الفائدة مع المبتدأ المفتقر إليه. أو هو الجزء المتمُّ الفائدة مع المبتدأ؛ لأنَّه صفة من صفاته، أو أحد متعلِّقاته[2]. وقيل إنَّه: "المسند، والمبنيّ"[3].

---

[1]– المقتصد: ١/٢٤٦–٢٤٧، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٤٣، شرح الكافية الشافية: ١/١٤٢، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٠٩٧، شرح شذور الذهب: ١٣٠، أوضح المسالك: ١/١٣٠، المساعد: ١/٢٠٣، هَمْع الهوامع: ١/٣٠٨، حاشية الصبَّان: ١/٢٧٦، نظام الجملة عند ابن هشام: ٦٥.

[2]– ينظر: **شرح ابن يَعِيش:** ١/٢٢٧، **شرح شذور الذهب:** ١٣٧، **الجامع الصغير في النحو:** ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٤٤، **شرح قطر الندى:** ١١٧–١١٨، **أوضح المسالك:** ١/١٣٧، **نظام الجملة عند ابن هشام:** ٧٥.

[3]– الكتاب: ١/٢٣، ٢/١٢٦.

المبحث الثاني: الأحكام الخاصَّة بالمبتدأ المفتقر إلى الخبر

ذكر النحاةُ مجموعةً من أحكام المبتدأ المفتقر إلى الخبر، منها:

١- الجرُّ بحرف الجرِّ الزائد:

الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعًا بالابتداء، إلا أنَّه يجوز جرُّه لفظًا بـ(الباء) أو (مِنْ) الزائدتين، نحو: "بحسبِك هذا"[1]، "بحسبِك درهمٌ"؛ ونحو: "خرجتُ فإذا بزيدٍ"، ونحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ [فاطر ٣/٣٥]، ونحو قوله عزَّ وجلّ: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم ٦/٦٨]. ومنه عند بعضهم "ومن لم يستطعْ فعليه بالصوم"[2].

فالمبتدآت في الأمثلة السابقة مجرورة لفظًا بحرف الجرِّ الزائد، ومرفوعةٌ محلاً على الابتداء، والتقديرُ: "حَسْبُك درهمٌ"، "خرجت فإذا زَيْدٌ موجودٌ"، "هل خالقٌ غيرُ اللهِ

---

[1]- ينظر: الكتاب: ٦٧/١، ثمار الصناعة: ٢٥٢، شرح الرضيّ: ١٩٦/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٨٠/٣، المساعد: ٢٠٣/١، هَمْع الهوامع: ٣٠٨/١، حاشية الصبَّان: ٢٧٦/١، شرح المقرَّب: ٦١٩/١-٦٢٠.

[2]- هذا جزء من حديث نبويّ، وهو بتمامه: "يا معشرَ الشبابِ؛ من استطاع منكم الباءةَ فليتزوَّجْ؛ فإنَّه أغضُّ للبصر، وأحصنُ للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنَّه له وِجاء". ينظر: **فتح الباري** شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلانيّ (شهاب الدين، أحمد بن علي: ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقَّم كتبها وأبوابها: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، كتاب النكاح باب (٢)، حديث رقم (٥٠٦٥)؛ **المنهاج** شرح صحيح مسلم: النوويّ (أبو زكريَّا، يحيى بن شرف: ت٦٧٦هـ)، حقَّق أصوله وخرَّج أحاديثه ورقَّمه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١٠، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، كتاب النكاح، باب (١)، حديث رقم (٣٣٨٤، ٣٣٨٦)، ١٧٦/٩-١٧٧.

لكم"، "أيُّكم المفتونُ"، "فعليه[1] الصومُ" على أنَّ (الصوم) مبتدأ مؤخَّر، و(عليه) جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم[2].

٢- التعريف والتنكير:

الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ عند النحويِّين جميعًا أن يكون معرفة، لا نكرةً، حتَّى يصلح للإخبار عنه؛ لأنَّ الغرض من الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيلُه منزلة المتكلِّم في علم ذلك الخبر[3]. أمَّا تنكيره فيُخِلُّ بالمعنى المطلوب منه، وهو الإفهام، وبذلك لا تحصل الفائدة؛ لأنَّ النكرة مجهولة غالبًا، والحكم على المجهول لا يفيد[4]. أمَّا إذا قاربت النكرةُ المعرفةَ بتخصيصها، فقد صار فيها فائدة[5]. وإذا وجد ما يسوِّغ الابتداء بالنكرة فإنَّها تقارب المعارف، فتحصل الفائدة التي يحسن السكوت عليها،

---

[1]- يرى بعض النحويِّين أنَّ (عليه) اسم فعل أمر، و(الصوم) مفعول به، والباء زائدة.

[2]- ينظر: **ارتشاف الضَّرَب:** ١١٨٠/٣، **شرح قطر الندى:** ١١٨، **أوضح المسالك:** ١٣١/١-١٣٢، **الجامع الصغير:** ٤١، **المساعد:** ٢٠٣/١، **شرح التصريح على التوضيح:** خالد الأزهريّ (زين الدين، أبو الوليد، خالد بن عبد الله: ت٩٠٥هـ)، تصحيح: لجنة من العلماء، المكتبة التجاريَّة الكبرى، القاهرة، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م، ١٥٦/١؛ **هَمْع الهوامع:** ٣٠٨/١، **شرح المقرَّب:** ٦١٩/١-٦٢٠.

[3]- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٤/١، شرح قطر الندى: ١١٨، الجامع الصغير: ٤١، أوضح المسالك: ١٤٣/١، شرح شذور الذهب: ١٣١، المساعد: ٢١٦/١، هَمْع الهوامع: ٣٢٦/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٦٧.

[4]- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٥٧/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٦٧.

[5]- ينظر: المقتضَب: ١٢٧/٤.

وهذا ما ذهب إليه ابن السرَّاج حيث قال: "وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات"[١].

ومسوِّغات الابتداء بالنكرة كثيرة، تلتقي جميعها في حصول الفائدة وتمامِها، فكلُّ نكرة مفيدةٍ تصلح للابتداء[٢]. ومن هذه المسوغات التي ذكرها النحاة:

(١) أن تكون موصوفة لفظًا أو تقديرًا أو معنى. فمن الموصوفة لفظًا قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام ٦/٢]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة ٢/٢٢١]. ونحو قولك: "خيرٌ منك جاءني"[٣] أو "صاحبٌ لزيد عندي"[٤] أو "رجلٌ من تميم جاءني"[٥].

ومن الموصوفة تقديرًا قولهم: "السمنُ منوانِ بدرهم"[٦]؛ أي: منوان منه بدرهم، وقولهم: "شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ"[٧]؛ إذ المعنى: شرٌّ أيُّ شرٍّ، قدر لا يغالب.

١- الأصول: ٥٩/١.

٢- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦٠٨، أوضح المسالك: ١٤٣/١.

٣- ينظر: المقتضَب: ١٢٧/٤.

٤- المصدر نفسه: ١٢٧/٤.

٥- ينظر: الأصول: ٥٩/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٢٥/١.

٦- ينظر: الأصول: ٦٩/١، الإيضاح: ٩٣، اللُّمَع: ٩٤، المقتصد: ٢٨١/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٣٣/١، هَمْع الهوامع: ٣٢٦/١.

٧- في مَجْمَع الأمثال للميدانيّ (أبي الفضل، أحمد بن محمَّد النيسابوريّ: ت٥١٨هـ)، ٣٧٠/١: يقال: أهرَّه، إذا حَمَلَهُ على الهَرِير، وهو صوت دون النُّبَاح، ذو الناب: الكلب، يضرب المثل في ظهور أمارات الشرِّ ومَخَايِلِه. وفي اللسان، مادة (هرر)، ٧٩٤/٦، أنَّ الهرير: صوت الكلب دون النباح من قلَّة صبره على البرد. وينظر: المقتصد: ٣٠٨/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٢٥/١، شرح الرضيّ: ٢٠٢/١، هَمْع الهوامع: ٣٢٦/١.

ومن الموصوفة معنى: "رُجَيْلٌ جاءني"[1]؛ لأنَّه في معنى: رجل صغير، وقولهم: "ما أحسنَ زيدًا"[2]؛ لأنَّه في معنى: شيءٌ عظيمٌ حسَّن زيدًا[3].

والغاية من وصف النكرة جعلُها مفيدةً ليصحَّ الابتداء بها والإخبارُ عنها[4].

(٢) أن تكون مسبوقة بنفي أو استفهام، فالنفي نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ ولا خُلَّةٌ ولا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة ٢/٥٤]، وقولِه عزّ وجلّ: ﴿فلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف ٤٦/١٣]، وقولِهم: "ما أحدٌ في الدار"[5] و"ما أحدٌ خيرٌ منك"[6]. والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ﴾ [النمل ٢٧/٦٠]، وقوله عزَّ عزَّ وجلّ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق ٥٠/٣٠]، وقولِهم: "أرجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ"[7].

(٣) أن يُراد بها معنى الدعاء والتعجب، فالدعاء نحو قوله تعالى: ﴿سَلامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾[8] [مريم ١٩/٤٧]، وقولِه عزَّ وجلّ: ﴿سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾[9]

١- ينظر: هَمْع الهوامع: ٣٢٧/١.

٢- ينظر: الكتاب: ٧٢/١.

٣- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦٠٩، أوضح المسالك: ١٤٣/١، شرح قطر الندى: ٣٣٤.

٤- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٦٨.

٥- ينظر: الأصول: ١٩٥، مُغْني اللبيب: ٦١٢، شرح شذور الذهب: ١٣١-١٣٢، أوضح المسالك: ١٤٣/١-١٤٤.

٦- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٤/١، شرح الرضيّ: ٢٠٢/١، مُغْني اللبيب: ٦١٢، هَمْع الهوامع: ٣٢٧/١.

٧- ينظر: الأصول: ٥٩/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٢٥/١، شرح الرضيّ: ٢٠٣/١، هَمْع الهوامع: ٣٢٧/١.

٨- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٥/١، شرح الرضيّ: ٢٠٣/١، هَمْع الهوامع: ٣٢٧/١.

٩- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦١٢، هَمْع الهوامع: ٣٢٧/١.

[الصافّات ١٣٠/٣٧]، وقولِه عزَّ مِنْ قائل: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[1] [المطفِّفين ١/٨٣].

فهذه الأسماء (سلام، ويل) جاز الابتداء بها لأنَّها ليست أخبارًا في المعنى، إنَّما هي دعاء[2].

والتعجُّب نحو: "عَجَبٌ لزيدٍ"، ونحو قول الشاعر[3]:

عَجَبٌ لتلك قَضِيَّةً، وإقامتي فيكم على تلك القضيَّةِ أَعْجَبُ

(٤) أن يكون الخبر شبه جملة من الجارِّ والمجرور أو الظرف مقدَّمًا عليها، فالجارُّ والمجرور نحو قولهم: "على أبيه درعٌ"[4]، وقولِه تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد ٣٨/١٣]. والظرف نحو قولهم: "تحتَ رأسي سرْجٌ"[5]، وقولِه تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق ٣٥/٥٠].

وإنَّما اشترط تقديم الجارِّ والمجرور والظرف – الخبر – على المبتدأ النكرة لأنَّهما قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها، فيتوهَّم المخاطَبُ أنَّه صفة وينتظر

---

[1]- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٦/١، هَمْع الهوامع: ٣٢٧/١.

[2]- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٦/١.

[3]- هو من شواهد سيبويهِ، نسبه إلى هُني بن أحمد الكنانيِّ من بني الحارث، شاعر جاهليّ. ينظر: الكتاب: ٣١٩/١.

[4]- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٥٧/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٢٤/١.

[5]- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٥٧/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٢٤/١.

الخبر، فيقع عنده لبس[1]. كما أنَّ الخبر هنا يجب أن يكون مختصًّا، فلو قيل: "في دارٍ رجلٌ" لم يَجُزْ؛ "لأنَّ الوقت لا يخلو من أن يكون فيه رجلٌ ما في دارٍ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك"[2].

(٥) أن تكون عاملة عمل الفعل بأن يتعلَّق بها معمولٌ، كقوله عليه الصلاة والسلام: "أَمْرٌ بمعروفٍ صَدَقَةٌ، ونَهْيٌ عن مُنْكَرٍ صدقةٌ"[3]. ومنه قولك: "أَفْضَلُ منك جاءني". ومنه أيضًا قولُه عليه الصلاة والسلام: "خَمْسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ على العباد"[4].

(٦) العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوِّغ الابتداء به، نحو: قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد ٢١/٤٧]؛ أي: أمثلُ من غيرهما، ونحو قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة ٢٦٣/٢][5].

(٧) أن تقع بعد (لولا) أو (إذا) الفجائيَّة. فوقوعها بعد لولا نحو قول الشاعر[6]:

١- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٥/١.

٢- مُغْني اللبيب: ٦١١. وينظر: أوضح المسالك: ١٤٢/١، الجامع الصغير: ٤٣.

٣- صحيح مسلم: ك (٣)، باب (١٢١)، حديث رقم (١١٦٨).

٤- سنن أبي داود (سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: ت٢٧٥هـ): دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م: باب (٣٣٧)، حديث رقم (١٤١٩)، صفحة ٢٢٤. ينظر: مُغْني اللبيب: ٦٠٩، أوضح المسالك: ١٤٤/١، شرح شذور الذهب: ١٣١، شرح قطر الندى: ١١٨-١١٩، الجامع الصغير: ٤١.

٥- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦١٠، هَمْع الوامع: ٣٢٧/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٦٨.

٦- أوضح المسالك: ١٤٤/١، هَمْع الهوامع: ٣٢٨/١. والبيت غير منسوب.

لولا اصطبارٌ لأَوْدى كُلُّ ذِي مِقَةٍ   لمَّا استقلَّتْ مَطَاياهُنَّ للظَّعْنِ

فـ(اصطبار) مبتدأ، وسوَّغ الابتداءَ به – مع كونه نكرةً – وقوعُه بعد (لولا).

ووقوعها بعد (إذا) الفجائيَّة نحو قولهم: "خرجت فإذا أسدٌ – أو رجلٌ – بالباب"؛ أي: حاضرٌ أو موجود[١].

(٨) أن تقع في أوَّل جملة الحال، سواء أسُبقت بواو الحال أم لم تُسبق، نحو قول الشاعر[٢]:

سَرَيْنا ونَجْمٌ قد أضاء، فمُذْ بَدا   مُحَيّاك أَخْفى ضَوْؤه كُلَّ شارقِ

(نجم) مبتدأ نكرة؛ لوقوعه في أوَّل جملة الحال المسبوقة بالواو.

(٩) أن تكون دالَّة على عموم وشمول، إمَّا بذاتها، كلفظ (كُلّ) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء ٣٥/٢١]، وقوله عزَّ مِنْ قائل: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة ١١٦/٢]؛ وإمَّا بالشرط أو الاستفهام، نحو قولهم: "مَنْ صَمَتَ نَجَا"، وقولهم: "مَنْ عندَك؟" و"ما حدث؟".

وقد حصلت الفائدة بسبب التعيُّن الحاصل من العموم، لا بسبب تخصُّصهما بشيء[٣]، أو خرق للعادة[١]، نحو: "شجرةٌ سجدت" و"بقرةٌ تكلَّمت"؛ إذ وقوع ذلك من

---

[١]- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦١٣، أوضح المسالك: ١٤٤/١.

[٢]- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦١٣، اللُّمَع: ٣٢٨/١. والبيت غير منسوب.

[٣]- ينظر: شرح الرضيّ: ٢٠٥/١، مُغْني اللبيب: ٦١١-٦١٢.

أفراد هذا الجنس غيرُ معتاد، ففي الإخبار عنها فائدة، بخلاف "رجلٌ مات" أو "رجلٌ سَجَد"؛ إذ لا يخلو الزمان والمكان من رجل ميت، أو رجل ساجد[٢].

أو يراد بها التنويع، كقول الشاعر[٣]:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ، ويومٌ نُسَر

ففي البيت ابتداء بالنكرة أربع مرَّات، وقد سوَّغ الابتداء بها إفادتُها التقسيمَ والتفصيل[٤].

(١٠) أن تكون النكرة محصورة لفظًا، نحو: "إنَّما في الدار رجلٌ"، أو معنى، نحو: "شيءٌ جاء بك"؛ أي: ما جاء بك إلا شيءٌ[٥].

اجتماع النكرة والمعرفة:

الأصل في المبتدأ التعريف؛ لأنَّك تريد أن تخبر عن مختصٍّ لتفيد فائدة، والمبتدأ النكرة لا فائدة فيه. أمَّا الخبر فيجوز أن يكون معرفة ويجوز أن يكون نكرة[٦]. وعند اجتماع النكرة والمعرفة في الجملة الاسميَّة لا بدَّ من أن "تبتدئ

١- ينظر: شرح الرضيّ: ٢٠٥/١، مُغْني اللبيب: ٦١٣، هَمْع الهوامع: ٣٢٧/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٦٩.

٢- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦١٣.

٣- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٨/١، هَمْع الهوامع: ٣٢٧/١. والبيت للنمر بن تولب العكليّ، وهو من المتقارب، ينظر: ديوانه: ص٦٥.

٤- ينظر: مُغْني اللبيب: ١٦٤، هَمْع الهوامع: ٣٢٧/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٧٠.

٥- ينظر: مُغْني اللبيب: ١٦٤.

٦- ينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٥، ارتشاف الضَّرَب: ١١٠٣/٣.

بالأعرف، ثمَّ تذكر الخبر"[١]؛ أي: أن يكون المبتدأ معرفة والخبرُ نكرةً، وذلك لأنَّك ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب، قال ابن السرَّاج: "فإذا اجتمع اسمان معرفةٌ ونكرةٌ، فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن تكون النكرة الخبر؛ لأنَّك إذا ابتدأت فإنَّما قصدُك تنبيهُ السامع بذكر الاسم الذي تحدِّثه عنه ليتوقَّع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده"[٢].

وبيَّن الجرجانيُّ العلَّة في وجوب تقديم المعرفة وجعلِها أوَّلاً، وتأخيرِ النكرة وجعلِها ثانيًا، وذلك "أنَّ الخبر يجب أن يكون مجهولاً، وما يخبر عنه معروفًا، فإن جعلت النكرة مبتدأ والمعرفةَ خبرًا لم يجُزْ؛ لأجل أنَّ الإخبار بما يعرف عمَّا لا يعرف عَكْسُ العادة، ألا ترى أنَّك إذا ذكرت للمخاطب نكرة لم يعرف شيئًا، فإذا أتيت بمعرفة كنت ذاكرًا ما يعرفه، وذلك أن تقول: "منطلق زيد"، زاعمًا أنَّ منطلقًا مخبر عنه وزيد خبر، فتجعل ما يعرفه خبرًا عمَّا لا يعرفه، وهذا محال لا يُتَصَوَّر، وإنَّما الصحيح أن تخبره بما لا يعرفه وهو منطلق، عما يعرفه وهو زيد، فاعرفْه"[٣].

اجتماع المعرفتين:

[١]- الكتاب: ٤٧/١. وينظر: الكتاب: ٣٢٨/١، المقتضَب: ٨٨/٤.
[٢]- الأصول: ٥٩/١. وينظر: اللُّمَع: ٧٢، البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٥، مُغْني اللبيب: ٥٨٨.
[٣]- المقتصد: ٣٠٥/١-٣٠٦.

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة كما أنَّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة، نحو: "سعيدٌ قائمٌ" و"خالدٌ مجتهدٌ"، ولكنَّهما قد يجيئان معرفتين تساوت رتبتُهما، نحو: "اللهُ رَبُّنا" و"محمَّدٌ نبيُّنا" و"سعيدٌ أخوك" و"خالدٌ المنطلقُ". فأيٌّ منهما هو المبتدأ؟[١]

- ذهب سيبويهِ إلى الخيار في جَعْلِ أيِّهما شئت المبتدأَ، قال: "إذا كانا معرفةً فأنت بالخيار"[٢]. وتابعه أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ) وابن جنِّي وابن خروف (ت٦٠٩هـ) وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٣].
- ذهب ابن السرَّاج وابن يَعِيش إلى أنَّ المخاطب إذا كان يعرف إحدى المعرفتين ويجهل الأخرى؛ جعل المعلومَ المبتدأَ، والمجهولَ الخبرَ[٤].
- ذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ الأوَّل هو المبتدأ والثاني الخبر، قال: "وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا، كقولك: "زيدٌ المنطلقُ" و"اللهُ إلهُنا" و"محمَّدٌ نبيُّنا"، ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيَّهما قدَّمت فهو المبتدأ"[٥]. وتابعه الجزوليّ (ت٦٠٦هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ) وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٦].

١- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١١٧.

٢- الكتاب: ٤٩/١.

٣- ينظر: اللُّمَع: ٧٢-٧٣، المقتصد: ٤٠٣/١، البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٥، شرح اللُّمَع للأصفهاني: ٢٩٠/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٠٩٩/٣ و١١٧٥، هَمْع الهوامع: ٣٢٦/١.

٤ - ينظر: الأصول: ٦٥/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٤٧/١.

٥- المفصَّل: ٢٦، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٧٤/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٤٦/١.

٦- ينظر: اختيارت أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١١٩.

- ذهب بعض النحاة، ومنهم ابن بَرْهان (ت٤٥٦هـ) إلى أنَّ المبتدأ هو الأعرف والآخر الخبر، وذلك يكون في حال وجود تفاوت في قوة بينهما[١].

ونُسب لابن أبي العافية[٢] (ت٥٦٩هـ) أنَّ الذي يصحُّ منهما جوابًا فهو الخبر، فإذا قلت جوابًا لمن قال: "مَن القائمُ؟" فالخبر (زيد) على ذلك القصد[٣].

ويرى البحث أنَّ المبتدأ هو ما كان معلومًا عند المخاطب، والمجهول هو الخبر، وهو ما ذهب إليه فاضل السامرائي؛ حيث يقول: "والتحقيق أنَّ المبتدأ ما كان معلومًا عند المخاطب والمجهول هو الخبر، فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ، ثمَّ تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبرًا عن المبتدأ، وذلك أن يعرف المخاطب زيدًا، ولكنَّه يجهل أنَّه أخوك، وأردت أن تعرِّفه بأنَّه أخوك قلت له: زيدٌ أخي. وإذا عرف أنَّ لك أخًا، وعرف زيدًا، ولكنَّه يجهل أنَّه أخوك، وأردت أن تعلمه بأنَّ أخاك هو زيد؛ قلت له: أخي زيد"[٤].

---

[١]- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٠٩٩/٣، هَمْع الهوامع: ٣٢٦/١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب: ١١٩.

[٢]- هو محمد بن أبي العافية المقرئ الإشبيلي، كان من أهل المعرفة والأدب، توفي سنة ٥٦٩هـ. ينظر: بغية الوعاة: ٩٠/١.

[٣]- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٧٧/٣، اختيارات أبي حيّان في ارتشاف الضَّرَب: ١١٨.

[٤]- معاني النحو: فاضل صالح السامرَّائي، بيت الحكمة، ساعدت جامعة بغداد على نشره، تسلسل التعضيد (٨)، السنة الدراسيَّة ١٩٨٦-١٩٨٧، ١٨٢/١.

المبحث الثالث: أنواع خبر المبتدأ المفتقر إلى الخبر

الخبر: هو المسند أو المخبر به أو المحكوم به الذي تتمُّ به الفائدة مع المبتدأ المفتقر إليه. أو هو الجزء المتمُّ الفائدة مع المبتدأ؛ لأنَّه صفة من صفاته، أو أحد متعلِّقاته[1]. وقيل إنَّه: "المسند، والمبنيّ"[2].

وأوضح المبرِّد حقيقة الخبر بقوله: "واعلم أنَّ خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئًا هو الابتداء في المعنى، نحو: "زيدٌ أخوك"، "زيدٌ قائم"، فالخبر هو الابتداء في المعنى"[3].

وذكر ابن السرّاج أنَّ "الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا، وبالخبر التصديق والتكذيب[4].

وعرَّفه ابن جنِّي قائلاً: "كلُّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدَّثت به عنه، وذلك على ضربين: مفرد وجملة"[5].

وينبغي أن تكون فائدته مختلفة عن الفائدة التي يفيدها المبتدأ، وإلا كان تركيبًا فاسدًا، وتكريرًا غير مفيد، قال أبو عليّ الفارسيّ: "اعلم أنَّه لا يجوز أن تقول: "إنَّ

1- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٧/١، شرح شذور الذهب: ١٣٧، الجامع الصغير: ٤٤، شرح قطر الندى: ١١٧-١١٨، أوضح المسالك: ١٣٧/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٧٥.

2- الكتاب: ٢٣/١، ١٢٦/٢.

3- المقتضَب: ١٢٧/٤-١٢٨.

4- الأصول: ٦٢/١.

5- اللُّمَع: ٧٢. وينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٣، شرح اللُّمَع للأصفهاني: ٢٨٦/١.

الذاهب جاريته صاحبها"؛ لأنَّك لا تفيد بالخبر شيئًا لم يستفد المبتدأ، وحكم الجزء الذي هو الخبر أن يفيد ما لم يفده المبتدأ"[١].

أنواع الخبر:

للخبر ثلاثة أنواع، هي:

١- الخبر المفرد.

٢- الخبر الجملة.

٣- الخبر شبه الجملة.

أوَّلاً: الخبر المفرد:

هو ما ليس بجملة أو شبه جملة. ويراه سيبويهِ بمنزلة المبتدأ في المعنى، قال: "واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئًا هو هو، أو يكون مكانًا أو زمانًا، فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: "عبدُ اللهِ منطلقٌ"، ارتفع (عبد الله) لأنه ذُكر ليبنى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق) لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته"[٢].

[١]- الإيضاح: ١٢٥. وينظر: المقتصد: ٤٥٨/١-٤٥٩.

[٢]- الكتاب: ١٢٧/٢.

وقال المبرِّد: "الخبر هو الابتداء في المعنى"[١]. وذهب إلى ذلك ابن جنِّي؛ إذ قال: "فإذا كان الخبر مفردًا فهو المبتدأ في المعنى"[٢]؛ لأنه بمثابة عمل الفعل بالنسبة إلى الفاعل، فعند قولنا: زيد ناجح، بمثابة قولنا: نجح زيد. فـ(نجح) عامل أثر في (زيد) وهو معمول.

والخبر المفرد إمَّا اسم محض (أي: جامد)، وإما اسم وصف مشتقّ[٣]، والمراد بالجامد ما ليس فيه معنى الوصف، نحو: "هذا زيدٌ"، وهو لا يتضمَّن ضميرًا يعود إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتقّ، فإنَّه يتضمَّنه، نحو: "زيدٌ أسدٌ"؛ أي: شجاع، فإنَّه يتحمَّل ضميرًا مستترًا تقديره (هو) يعود إلى المبتدأ[٤].

وذهب الكوفيُّون – ووافقهم من البصريِّين علي بن عيسى الرمَّانيّ (ت٣٨٤هـ) – إلى أنَّ خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا يتضمَّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو: "زيدٌ أخوك" و"عمرٌو غلامُك". وذهب البصريُّون إلى أنَّه لا يتضمَّن ضميرًا[٥].

١- المقتضَب: ٤/١٢٧-١٢٨.

٢- اللُّمَع: ٧٢. وينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٣، شرح اللُّمَع للأصفهاني: ١/٢٨٧.

٣- ينظر: شرح اللُّمَع للأصفهاني: ١/٢٨٨، شرح الكافية الشافية: ١/١٤٤، أوضح المسالك: ١٣٧.

٤- ينظر: المقتصد: ١/٢٥٥-٢٦٠، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ١/٢٦٠، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٨٨، شرح الكافية الشافية: ١/١٤٤، أوضح المسالك: ١/١٣٧، هَمْع الهوامع: ١/٣١٢، نظام الجملة عند ابن هشام: ٧٦.

٥- ينظر: الإنصاف: ١/٤٠ المسألة الخامسة، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٢٩، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١١٠، المساعد: ١/٢٢٧، هَمْع الهوامع: ١/٣١٢.

وتابعهم ابن السرَّاج(١)، والفارسيّ(٢)، والجرجانيّ(٣)، والزمخشريّ(٤)،وابن يَعِيش(٥)، وابن مالك(٦)، وابن هشام(٧).

وحجَّة الكوفيِّين في أنَّه يتضمَّن ضميرًا مع كونه اسمًا غير صفة أنَّه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أنَّ قولك: "زيدٌ أخوك" في معنى: زيد قريبك، و"عمرٌو غلامُك" في معنى: عمرو خادمك، فـ(قريبك) و(خادمك) يتضمَّن كلٌّ واحد منهما الضمير، فلمَّا كان خبر المبتدأ في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ.

وذهب البصريُّون إلى أنَّ الاسم المحض غيرُ الصفة؛ أي: ما كان عاريا من معنى الوصفيَّة، لهذا ينبغي أن يكون خاليًا من الضمير؛ لأنَّ الأصل في تضمُّن الضمير أن يكون للفعل، وإنَّما يتضمَّن الضميرَ من الأسماء ما كان مشابهًا له ومتضمِّنًا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبَّهة(٨).

١- ينظر: الأصول: ٦٢/١.

٢- ينظر: الإيضاح: ٩٠.

٣- ينظر: المقتصد: ٢٢٥/١.

٤- ينظر: المفصَّل: ٢٤.

٥- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٩/١.

٦- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٤/١.

٧- ينظر: أوضح المسالك: ١٣٧/١.

٨- ينظر: الإنصاف: ٤١/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٢٩/١.

والمراد بالمشتقِّ ما فيه معنى الوصف، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، وهو يتحمَّل ضميرًا يعود إلى المبتدأ[١]، إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحمله، نحو: "زيد قائم أبوه"[٢]. وذهب وذهب الكوفيون وابن السرَّاج إلى عدم إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، نحو قولك: "هند زيد ضاربته هي"[٣].

وذهب البصريُّون إلى وجوب إبرازه[٤]، سواء أكان ملبِسًا، نحو: "غلامُ زيد ضاربُه هو"، أم غير ملبس، نحو: "غلامُ هند ضاربته هي"؛ أي أنَّه يجب إبرازه مع اللبس ومع أمن اللبس. وتابعهم على ذلك الفارسيّ[٥]، والجرجانيّ[٦]، والزمخشريّ[٧].

والزمخشريّ[٧].

ويرى البحث أنَّ الذين ذهبوا إلى عدم إبراز الضمير في الخبر الجامد (المحض)، وإبرازه في الخبر الوصف (المشتقّ) هو القول الأمثل، وذلك لأنَّ المحض خال من سمة الوصفيَّة المشتقَّة المشابهة للفعل في عمله، ويدل على تحمُّل

---

[١]- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٦٠/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٨٨/١، شرح الكافية الشافية: ١٤٤/١، هَمْع الهوامع: ٣١٢/١.

[٢]- ينظر: المقتصد: ٢٥٩/١-٢٦٠، ارتشاف الضَّرَب: ١١١٢/٣، أوضح المسالك: ١٣٧/١.

[٣]- ينظر: الأصول: ٦٢/١، الإنصاف: ٤٢/١، أوضح المسالك: ١٣٧/١، هَمْع الهوامع: ٣١٣/١.

[٤]- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١١٢/٣، أوضح المسالك: ١٣٧/١.

[٥]- ينظر: الإيضاح: ٩٠-٩١.

[٦]- ينظر: المقتصد: ٢٥٥/١-٢٦٠.

[٧]- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٢٩/١.

الاسم المشتق الضميرَ المرفوع أنَّك لو وضعت ظاهرًا بدلاً عن مضمر لكان مرفوعًا، نحو: "زيد ضاربُه أبوه". فكما عمل في الظاهر عَمِلَ في الضمير المضمر[1].

ثانيًا: الخبر الجملة:

الخبر الجملة هو ما كان جملة اسميَّة أو فعلية، نحو: "زيدٌ أبوه قائمٌ" و"زيدٌ قامَ أبوه". والجملة الفعليَّة عند ابن السرَّاج ما ركّبت من فعل وفاعل، نحو: "زيد ضربته" و"بكرٌ قام أبوه"، أما الجملة الاسميَّة فهي عنده مركَّبة من مبتدأ وخبر، نحو: "زيدٌ أبوه منطلقٌ". وعدَّ حكمها في الإعراب كحكم الإعراب في المبتدأ قبلها[2].

ووافق أبو عليّ الفارسيّ ابن السرَّاج في ما ذهب إليه، إلا أنَّه اشترط وجود ذكر في جملة الخبر يعود على المبتدأ[3]. وأوضح أهمِّية ذلك بقوله: "لولا هذا الذكر لم يصح أن تكون الجملة خبرًا عن هذا المبتدأ"[4].

وذهب ابن جنِّي إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ، فاشترط وجود رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ، قال: "وأمَّا الجملة فهي كلام مفيد مستقلٌّ بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركَّبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركَّبة من فعل وفاعل، ولا بدَّ لكلِّ واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبرًا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها"[5].

1- ينظر: المقتصد: ١/٢٦٧.

2- ينظر: الأصول: ١/٦٤.

3- ينظر: الإيضاح: ٩٢-٩٣.

4- الإيضاح: ٩٢-٩٣. وينظر: المقتصد: ١/٢٥٥-٢٦٥.

5- اللُّمَع: ٧٣. وينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٦.

وجمهور النحاة متَّفقون على ضرورة أن تشتمل جملة الخبر على رابط يربطها بالمبتدأ، واشترطوا أن تكون تلك الجملة خبريَّة؛ أي: محتملة للصدق والكذب، وأجاز بعضهم وقوع الجملة الطلبيَّة خبرًا مع أنَّها غير محتملة للصدق والكذب(١). فقال ابن السرّاج – ولم أقف عليه في الأصول – "إذا وقعت الجملة الطلبية خبرا فالقول قبلها مقدر. فنحو: زيد اضربْه، على تقدير: أقول لك: اضربْه، وذلك المقدر هو الخبر للمبتدأ زيد، والمذكور معموله"(٢).

وذهب ابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) وبعض الكوفيِّين إلى أنَّه لا يصحُّ الإخبار بالجملة الطلبيَّة، فلا يقال: "زيدٌ اضربْه" و"زيدٌ لا تُهِنْه"؛ لأنَّ الخبر لا يحتمل الصدق والكذب. وقد رُدَّ عليهم بجواز ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [ص ٣٨/٦٠]، وكذلك قولك: "أزيدٌ عندك؟" بِجَعْل الظرف خبرًا، مع أنَّه لا يحتمل الصدق والكذب(٣).

وأجاز الجمهور الإخبار بالجملة المصدَّرة بالقسم، وأنكر ثعلب (ت٢٩١هـ) ذلك، وذهب إلى عدم جواز الإخبار بالجملة القسميَّة، نحو قولهم: "زيدٌ أُقْسِمُ بالله

١- ينظر: شرح الرضيّ: ٢٠٧/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١١٥/٣، شرح المقرَّب: ٦٥١/١.

٢ - هَمع الهوامع: ٣١٥/١.

٣- ينظر: شرح الرضيّ: ٢٠٧/١-٢٠٨، ارتشاف الضَّرَب: ١١١٥/٣، المساعد: ٢٣١/١، هَمْع الهوامع: ٣١٥/١، شرح المقرَّب: ٦٥٢/١.

لأضربنَّه"[١]. وقد رُدَّ عليه بالسماع، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت ٩/٢٩]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت ٥٨/٢٩]، وقوله عزَّ من قائل: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت ٦٩/٢٩].

كذلك خالف ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) الجمهور في منعه الإخبار بالجملة المصدَّرة بـ(السين) و(سوف) لعدم تحقُّقه مستقبلاً، قال: "لأنَّ قولك: "زيدٌ سيقوم" مستقبل، ولا يتصوَّر الإخبار به؛ لعدم تحقُّقه"[٢]. ورُدَّ عليه بالسماع، كقول النمر بن تولب[٣]:

فلمَّا رأتْه آمنًا هان وَجْدُها وقالت أبونا هكذا سوف يفعلُ

فالشاهد فيه وقوع جملة الخبر مصدَّرة بـ(سوف).

والجملة الواقعة خبرًا لا تخلو من أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، فيكون ذلك كافيًا في الربط، فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ[٤]. ويشتمل هذا النوع من الإخبار على شيئين:

١- ينظر: شرح الرضيّ: ٢٠٨/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١١٥/٣، المساعد: ٢٣٠/١، هَمْع الهوامع: ٣١٥/١، شرح المقرَّب: ٦٥٢/١.

٢- شرح المقرَّب: ٦٥٣/١.

٣- الديوان: ٢٠٣. ينظر: شرح المقرَّب: ٦٥٣/١.

٤- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١١٥/٣، نظام الجملة عند ابن هشام: ٧٨.

(١) أن يدلَّ المبتدأ المفرد على القول والحديث والدعاء والعادة، نحو: "قَوْلي: لا إلهَ إلا اللهُ"، "نطقي: اللهُ حَسْبي"، "دعائي: يغفر اللهُ لي"، "عادتي: أَحْمَدُ اللهَ على كلِّ حال"[١]. فالمنطوق به هو (الله حسبي)، وهو عين المبتدأ (نطقي) في المعنى[٢]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس ١٠/١٠]، فالمبتدأ هنا (آخر دعواهم)، والخبر جملة (أنِ الحمدُ لله)، ولا يوجد فيها رابط؛ لأنَّها المبتدأ نفسه. ومنه أيضًا ما نُسِب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم: "أفضلُ ما قلتُه أنا والنبيُّون من قبلي لا إله إلا الله"[٣].

(٢) أن يكون المبتدأ ضمير الشأن أو القصَّة، والخبر الجملة بعده المفسِّرة له، وذلك إذا كانت جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص ١/١١٢]، فجملة (الله أحد) مساوية لضمير الشأن (هو) في المعنى، ونحو قوله عزَّ وجلّ: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء ٩٧/٢١]، فـ(هي) مبتدأ، و(شاخصة) خبر مقدَّم،

١- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١١٥/٣، شرح المقرَّب: ٦٦٢/١.

٢- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦٢٢، أوضح المسالك: ١٣٩/١.

٣- ينظر: الموطَّأ: مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، حقَّقه وضبط نصوصه وخرَّج أحاديثه: أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي، مجموعة الفرقان التجاريَّة، ١٤١٤هـ/٢٠٠٣م: كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء، حديث رقم (١٣٢)، المجلد الثاني، ص١٦٨، وأيضا: كتاب الحج، باب جامع الحج، حديث رقم (٢٤٦)، ص٦١٧.

٤- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١١٥/٣، نظام الجملة عند ابن هشام: ٧٨.

و(أبصار) مبتدأ مؤخَّر، والجملة خبرُ ضمير الشأن؛ أي أنَّ جملة (شاخصة أبصار الذين كفروا) هي نفس ضمير الشأن (هي) في المعنى[1].

أمَّا إذا كانت جملة الخبر خبريَّة أجنبيَّة عن المبتدأ؛ أي: معناها غير معنى المبتدأ، فلا بدَّ من رابط يربطها به لتصير من تمام المبتدأ، ليصحَّ الإخبار بها[2]. وذلك لأنَّ الجملة في الأصل كلام مستقلٌّ، فإذا قَصَدْتَ جعْلَها جزءًا فلا بدَّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر[3]؛ أي أن يكون بينها وبين ما تقع خبرًا عنه ارتباط[4]. وأهمُّ الروابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ هي:

(١) الضمير العائد على المبتدأ، سواء أكان مذكورًا، نحو: "زيدٌ قامَ أبوه"[5] و"زيدٌ ضربتُه"[6] و"زيدٌ أبوه منطلقٌ"[7]؛ أم كان محذوفًا مقدَّرًا مرفوعًا لم يَنُبْ عنه شيء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه ٢٠/٦٣][8]، إذا قدِّر (لهما ساحران)؛ أو منصوبًا، كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ

١- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٧٨.

٢- ينظر: المقتصد: ١/٢٧٣-٢٧٤، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٣٠، أوضح المسالك: ١/١٣٩، شرح قطر الندى: ١١٩، الجامع الصغير: ٤٥، نظام الجملة عند ابن هشام: ٧٨.

٣- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٣٠، شرح الرضيّ: ١/٢٠٨.

٤- ينظر: شرح المقرَّب: ١/٦٥٤.

٥- ينظر: الإيضاح: ٩٢، اللُّمَع: ٧٣.

٦- ينظر: الأصول: ١/٦٤، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١١٦.

٧- ينظر: الأصول: ١/٦٤، الإيضاح: ٩٣، المقتصد: ١/٢٧٩، أوضح المسالك: ١/١٤٠، شرح المقرَّب: ١/٦٥٤.

٨- قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائيُّ وغيرهم بتشديد (إنَّ) و(هذان) بالألف. ينظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد (أبو بكر، أحمد بن موسى)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٤١٩.

الْحُسْنَى﴾ [الحديد ٥٧/١٠]؛ أي: وَعَدَهُ[١]؛ أو مجرورًا، نحو: "السمنُ مَنَوان بدرهم"؛ أي: منه[٢]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى ٤٢/٤٣]؛ أي: إنَّ ذلك منه لمن عزم الأمور[٣]، ومنه قول الخنساء[٤]:

كأنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقَىإذِ الناسُ إذ ذاك مَنْ عزَّ بزَّا

والتقدير: من عزَّ منهم.

أمْ كان مقدَّرًا نابَتْ عنه (أل)[٥]. ومنه على حسب قول الكوفيِّين وطائفةٍ من البصريِّين قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات ٧٩/٤٠-٤١]؛ أي: مأواه. و(أل) في لفظ (المأوى) نابَتْ عن الضمير العائد إلى المبتدأ في ربط الخبر بالمبتدأ. ومنعه الجمهور، وخرَّجوه على تقدير: فإنَّ الجنَّة هي المأوى له؛ أي أنَّ الضمير العائد إلى المبتدأ محذوف[٦].

١- ينظر: السبعة في القراءات: ٦٢٥، أوضح المسالك: ١/١٤٠، هَمْع الهوامع: ١/٣١٧.

٢- ينظر: الأصول: ١/٦٤، الإيضاح: ٩٣، المقتصد: ١/٢٨١، اللُّمَع: ٧٤، البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٦، أوضح المسالك: ١/١٤٠.

٣- ينظر: الإيضاح: ٩٤، المقتصد: ١/٢٨١، مُغْني اللبيب: ٦٤٧-٦٥٠، أوضح المسالك: ١/١٤٠.

٤- شعر الخنساء: تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م، ص١١٥. ينظر: المساعد: ١/٢٣٣.

٥- ينظر: شرح المقرَّب: ١/٦٥٤.

٦- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦٥٢.

(٢) إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه. ويعدُّ هذا الرابط أقوى من غيره، وعلى الرغم من أنَّ النفس تشمئزُّ من تكرار اللفظ فإنَّها تقبله في مواضع التفخيم والتهويل[1]. فمن تكرار المبتدأ بلفظه قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقَّة ٦٩/١-٢]، وقولُه عزَّ وجلّ: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة ٢٧/٥٦]. ومنه قول الشاعر[2]:

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ   نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا

أمَّا إعادة المبتدأ بمعناه فنحو: "زيدٌ جاءني أبو عبدِ الله" إذا كان (أبو عبد الله) كنيته. ومنعه سيبويهِ، وأجازه أبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)، واستدلَّ على ذلك بآيات من التنزيل، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف ١٧٠/٧]، فـ(الذين) مبتدأ خبره جملة (إنَّا لا نُضِيع أجر المصلحين). وتابعه في ذلك ابن عصفور وآخرون، لكنَّ الجمهور ردُّوا ذلك، وقالوا:

---

[1]- ينظر: شرح الرضيّ: ٢١١/١-٢١٢، ارتشاف الضَّرَب: ١١١٦/٣، مُغْني اللبيب: ٦٥٠، أوضح المسالك: ١٤٠/١، شرح المقرَّب: ٦٥٤/١-٦٥٥.

[2]- البيت في كتاب سيبويهِ منسوب إلى سواد بن عدي، وفي شرح الرضيّ إلى عدي بن زيد. وقد كرر الموت للتهويل، وكان عليه أن يقول: لا أرى الموت يسبقه شيء، وليس في البيت مبتدأ، ولكن الموت أصله مبتدأ قبل دخول (أرى) عليه. ينظر: الكتاب: ٦٢/١، شرح الرضيّ: ٢١٢/١، مُغْني اللبيب: ٦٥٠ وهامش ٦٥١، أوضح المسالك: ١٤٠/١، شرح قطر الندى: ١١٩.

الرابط العموم، أو الرابط ضمير محذوف، أو الخبر محذوف تقديره: مأجورون[١].

ومنه قول قيس بن الملوَّح[٢]:

فيارَبَّ ليلى أنتَ في كلِّ موطنٍ   وأنت الذي في رحمةِ الله أطمعُ

أي: في رحمته. إلا أنَّ ذلك قليل جدًّا[٣].

(٣) الإشارة إليه[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف ٧/٢٦]، إذا قدِّر (ذلك) مبتدأ ثانيًا، لا تابعًا لـ(لباس)، ومنه قوله عزَّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف ٧/٣٦].

وقد يشترك أكثر من رابط، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء ١٧/٣٦]، فقد اجتمع في الآية الكريمة كلمة (أولئك) وهي الإشارة إلى المبتدأ، والضمير العائد في كلمة (عنه).

١- ينظر: شرح الرضيّ: ١/٢١٤، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١١٨، مُغْني اللبيب: ٦٥٠، أوضح المسالك: ١/١٤٠، شرح المقرَّب: ١/٦٥٦.

٢- لم أعثر عليه في ديوانه. ينظر: شرح المقرَّب: ١/٦٥٧.

٣- ينظر: شرح المقرَّب: ١/٦٥٧.

٤- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١١٦، مُغْني اللبيب: ٦٤٩-٦٥٠، أوضح المسالك: ١/١٤٠.

(٤) عموم يشمل المبتدأ، نحو: "زيدٌ نِعْمَ الرجلُ" و"عمرٌو بِئْسَ الرجلُ"، فـ(زيد) مبتدأ، وجملة (نِعْم الرجل) خبرُه، والرابط بينهما العمومُ الذي في الرجل الشامل لزيد وغيره[١]. ومنه قول الشاعر[٢]:

ألا ليتَ شِعْرِي هل إلى أمِّ جَحْدَرٍ سبيلٌ، فأمَّا الصبرُ عنها فلا صَبْرا

الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ عموم الخبر، وذلك أنَّ جملة (لا صبر لي) في محل رفع خبر عن (الصبر)، والرابط بينهما هو العموم في اسم (لا)؛ لأنَّ النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم[٣].

وبذلك فـ(أل) في كلمة (الرجل) عند الجمهور والباحث جنسيَّةٌ لاستغراق صفات الرجال، فهي تفيد العموم، و(زيد) – وهو المبتدأ – فرْدٌ من ذلك العموم؛ لأنَّ لفظ (الرجل) يشمل (زيدًا) وغيره، إذًا فالرابط في المثال هو العموم. قال الجرجانيّ: "قولك: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ" لا تريد رجلاً دون رجل، وإنَّما تقصد (الرجل) على الإطلاق، فـ(الألف) و(اللام) لإفادة الشياع على حد الجنس، يدلُّك على ذلك أنَّك لو قلت: "نِعْم الرجلُ الذي تَعْلَمُ زيدٌ"، تريد واحدًا بعينه، لم يَجُزْ، ولو كان (اللام) فيه للعهد لوجب

---

[١]– ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١١٦/٣، أوضح المسالك: ١٤٠/١، هَمْع الهوامع: ١/ ٣١٨، نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٠.

[٢]– البيت للرماح بن أبرد المعروف بابن ميَّادة. ينظر: شعر ابن ميَّادة: جمعه وحقَّقه: حنَّا جميل حدَّاد، راجعه وأشرف على طباعته: قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ط١، ١٩٨٢م، ص١٣٤. وينظر: شواهد سيبويهِ: ٣٨٦/١، مُغْني اللبيب: ٦٥٠، أوضح المسالك: ١٤١/١، هَمْع الهوامع: ٣١٩/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٠.

[٣]– ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٤٢، هَمْع الهوامع: ٣١٩/١.

أن يجوز وقوع سائر المعارف هنا، كقولك: "نِعْمَ زيدٌ" و"نِعْمَ هو"، وذلك لا يقوله أحد"[١].

(٥) أن يُعطف بـ(فاء) السببيَّة جملةٌ ذاتُ ضميرٍ على جملة خالية منه أو العكس، نحو: "زيدٌ جاءت هندٌ فضرَبَها"، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحجّ ٦٣/٢٢]. وقول الشاعر[٢]:

وإنسانُ عيني يَحْسُرُ الماءُ تارةً   فيبدو، وتاراتٍ يَجُمُّ فيَغْرَقُ

ففي (يبدو) ضمير عائد على (إنسان) المبتدأ، والجملة من (يبدو) والضمير معطوفة بالفاء على جملة (يحسر الماء) الخبر. وبذلك صحَّ وقوع جملة (يحسر الماء) خبر المبتدأ (إنسان) مع عدم اشتمالها على ضمير يعود على ذلك المبتدأ[٣].

أمَّا جواز نيابة (الواو) عن (الفاء) في العطف في مثل هذا الموضع، نحو قولهم: "جاء القطارُ وركبوه، والخيلُ جاء زيدٌ وركبها" فقد أجاز بعضهم ذلك، منهم ابن هشام، إلا أنَّ الجمهور منعوه، وذلك لأنَّ (الفاء) كانت شرطًا لإفادتها الترتيب والتعقيب، فكأن الضمير في الجملة الأولى[٤].

١- المقتصد: ٣٦٣/١.

٢- البيت لذي الرُّمَّة. ينظر: ديوان ذي الرُّمَّة، رواية ثعلب، شرح الأصمعيّ: تحقيق: عبد القدُّوس أبو صالح، مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ٤٦٠/١. ومعنى يحسر: ينكشف، ويجمّ: يكثر. ينظر: هَمْع الهوامع: ٣١٩/١.

٣- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١١٧/٣، مُغْني اللبيب: ٦٥١/١، هَمْع الهوامع: ٣١٩/١، شرح المقرَّب: ٦٦١/١.

٤- ينظر: هَمْع الهوامع: ٣٢٠/١، شرح المقرَّب: ٦٦٢/١.

(٦) شرط يشتمل على ضمير مدلولٍ على جوابه بالخبر، نحو: "زيدٌ يقومُ عمرٌو إن قام"، وقد أجازه الزجَّاج[١]. ويبدو أنَّ هذه الأمثلة مصنوعة لافتقارها إلى ما يؤيِّدها من التنزيل وكلام العرب.

ثالثًا: الخبر شبه الجملة:

المراد بالخبر شبهِ الجملة الظرفُ والجارُّ الأصليُّ مع المجرور المتعلِّق بالفعل أو ما يشبهه تعلُّقا تتمُّ به الفائدة، نحو قولهم: "زيدٌ أمامَك" و"بكرٌ في الدار"[٢]. والظرف بنوعيه يعدُّ وعاء، وقد سمِّي هذه التسميةَ لوقوع الحوادث فيه[٣]. أمَّا الجارُّ والمجرور فقد سمِّي شبهَ جملة لأنَّه يتألَّف في التركيب من كلمتين أو أكثر، لفظًا وتقديرًا؛ أي أنَّه شبيه بالجملة في تركيبه، ويغني عن ذكر الجملة، ويقوم مقامها، ويدلُّ عليها؛ لإعطائه معنى الجملة[٤].

ذكر المبرِّد أنَّ الظرف المكانيَّ يصحُّ الإخبار به عن أسماء الذوات وأسماء المعاني، وذلك لأنَّ فيه معنى الاستقرار، تقول: "زيدٌ خلفَك" و"زيدٌ أمامَك" و"عبدُ الله عندَك"، فمعنى الأخير: استقرَّ عبد الله عندك؛ وتقول: "الخيرُ أمامَك". ولا يجوز ذلك في الظرف الزمانيِّ الذي لا يُخْبَرُ به عن الجثث؛ أي: الذوات، فلا يصحُّ الإخبارُ به

١- ينظر: مُغْني اللبيب: ٦٥١، هَمْع الهوامع: ١/٣٢٠، نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٢.

٢- ينظر: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٢٥٩؛ **نظام الجملة عند ابن هشام**: ٨٢.

٣- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٣٠.

٤- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٣.

عن الأشخاص؛ لأنَّ الاستقرار فيها لا معنى له، وذلك نحو قولك: "زيدٌ يومَ الجمعة"، فهذا لا يستقيم. إنَّما يُخْبَر بالظرف الزمانيِّ عن أسماء المعاني فقط، نحو قولهم: "القتالُ يومَ الجمعة" و"اجتماعُكم يومَ الجمعة" و"موعدُكم اليومَ يا فتى"؛ لأنَّها أشياء تكون في هذه الأوقات[١].

وذهب ابن السرَّاج إلى أنَّ الظرف يقوم مقام الخبر عند حذفه، وقسم الظرف إلى ظرف مكان وظرف زمان، وعَدَّ الجارَّ الأصليَّ مع المجرور نوعًا من الظرف المكانيّ، نحو قولهم: "زيدٌ خلفَك" و"عمرٌو في الدار". وتابع ابنُ السرَّاج المبرِّدَ في صحَّة الإخبار بالظرف المكانيِّ عن أسماء الذوات وعن الأحداث، وقصر الظرف الزمانيَّ على الإخبار عن الأحداث[٢]. وتابعهما في هذا التقسيم أبو عليٍّ الفارسيّ[٣]، وابن جنِّي[٤]، وعبد القاهر الجرجانيّ[٥].

وقد بيَّن الشريف الكوفيُّ لِمَ يصحُّ الإخبار بالظرف المكانيِّ عن اسم الذات والحدث، وعدم جواز ذلك في الظرف الزمانيِّ واختصاصه بالحدث فقط، فقال: "فأمَّا ظرف المكان فإنَّه يُخْبَرُ به عن أسماء الأعيان وعن أسماء الأحداث، تقول: "زيدٌ خلفَك" و"القتالُ خلفَك"، وإنَّما صحَّ الإخبار به عن العين والحدث لأنَّ الشخص إذا وُجِدَ في مكانٍ لم يوجد في ذلك الوقت وفي تلك الحال في مكان آخر، فصحَّت

١- ينظر: المقتضَب: ٣٢٩/٤، شرح ابن يَعِيش: ٢٣٠/١-٢٣١.

٢- ينظر: الأصول: ٦٣/١.

٣- ينظر: الإيضاح: ٩٦.

٤- ينظر: اللُّمَع: ٧٤، البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٩-١١٠.

٥- ينظر: المقتصد: ٢٨٩/١.

الفائدة به؛ وكذلك لأنَّ وجود الحدث في مكان يدلُّ على حصوله فيه دون غيره من الأمكنة، فصحّت به الفائدة. فأمَّا ظرف الزمان فإنَّه يكون خبرًا عن الأحداث، نحو قولك: "القتالُ الساعةَ" و"الصلاةُ يومَ الجمعة"، ولا يجوز أن يُخْبَرَ به عن الأعيان، وإنَّما لم يَجُزْ لأنَّ العين إذا أخبرت عنه بالزمان لا يدلُّ على عدمه في زمانٍ؛ إذ كان طول الزمان على حالة واحدة، فلم يصحَّ الإخبار عنه بالزمان"[١].

ويرى البحث أنَّ اتِّفاق المبرِّد وابن السرَّاج والفارسيِّ وابن جنِّي والجرجانيِّ على جواز الإخبار بالظرف المكانيِّ عن الجثة والحدث؛ يعود إلى أنَّهما قد يكونان في مكان دون مكان؛ لامتناع أن يكونا في مكانين معًا في حالة واحدة، فإذا أخبرت باستقرارهما في بعض الأمكنة يثبت اختصاصهما بذلك المكان، كما يجوز الانتقال عن ذلك المكان إلى غيره. مثال ذلك قولك: "زيدٌ خلفَك"، فـ(خلفك) مكان معلوم، والتخصيص به يفيد المخاطب ما لم يكن عنده. ويجوز أن يكون (زيد) في جهة أخرى، مثل (أمامك) و(يمينك)، وكذلك "القتالُ أمامَك" يجوز أن يقع في مكان غير ذلك[٢].

أمَّا امتناع الإخبار بالظرف الزمانيِّ عن الجثَّة، وجوازه في الحدث فقط؛ فلأنَّ الحدث عبارة عن أحوال متجدِّدة من أفعال وحركات وغيرهما، ولا يكون شيء من ذلك إلا في زمان، ومن ذلك قولنا: "القتالُ اليومَ"، فالمخاطب يستفيد ما لم يكن

---

[١]- البيان في شرح اللُّمَع: ١١٠-١١١.

[٢]- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٣١.

عنده، ويجوز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث. ولذلك فالأحداث أمور ليست ثابتة موجودة في كلِّ الأحيان، بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت[١].

وذكر ابن جنِّي أنَّه يجوز أن تقوم حروف الجرِّ مقام الظروف، وذلك نحو قولك: "زيدٌ من الكرام" و"قفيزُ البُرِّ بدرهمين"، والتقدير: زيد كائن من الكرام، وقفيز البرّ كائن بدرهمين[٢].

وذكر الشريف الكوفيُّ أنَّ حروف الجرِّ تجري مجرى الظروف في نيابتها عن الخبر وانتقال الضمير إليها ورفعِها له، نحو قولك: "زيدٌ في الدارِ أبوه"، فـ(أبوه) مرتفع بـ(في) على تقدير ارتفاعه بالفعل. وبيَّن أنَّ عدم جواز اجتماع اسم الفاعل والظرف معًا يعود إلى أنَّ الظرف ناب عنه، وظهور اسم الفاعل معه يزيل معناه، وبذلك لا يُجمع بينهما، وهناك فرق بين قولك: "زيدٌ عندَك" و"زيدٌ مستقرٌّ عندَك"[٣]. قال الرضيّ: "ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلا، لقيام القرينة على تعيينه، وسد الظرف مسدّه، كما يجيء في (لولا زيد لكان كذا)؛ فلا يقال: (زيد كائن

١- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٣١/١.
٢- ينظر: اللُّمَع: ٧٦، البيان في شرح اللُّمَع: ١١٣.
٣- ينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١١٣-١١٤.

في الدار)، وقال ابن جني بجوازه، ولا شاهد له. أمّا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل ٢٧/٤٠]، فمعناه (ساكنًا غيرَ متحرِّك، وليس بمعنى (كائنًا)"[١].

وذكر ابن هشام أن ابن عطية زعم أن (مستقرًّا) هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر[٢]. وقال ابن هشام: "والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كائن خاص"[٣].

وقال ابن عقيل: "والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرح به شذوذًا، كقول الشاعر:

لك العزُّ إن مولاك عزَّ وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائنُ"[٤].

وقال ابن هشام: "وربما ظهر في الضرورة كقوله: لك العزُّ"[٥]. وفي شرح ابن يعيش "متعلق الظرف الواقع خبرا"[٦]. وعند ابن هشام أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره؛ لأنه صار أصلا مرفوضا، فأما إن ذكرته أولا، فقلت: (زيد استقر عندك) فلا يمنع مانع منه وهو قريب[٧].

١- ينظر: شرح الرضيّ: ٢١٥/١.
٢ - ينظر: مغني اللبيب: ٥٨١.
٣ - مغني اللبيب: ٥٨١.
٤ - شرح ابن عقيل: ١٩٨-١٩٩.
٥ - مغني اللبيب: ٥٨٢.
٦ - شرح ابن يعيش: ٢٣١/١.
٧ - مغني اللبيب: ٥٨٢.

ذهب جمهور النحويِّين إلى أنَّ شبه الجملة الواقع خبرًا لا بدَّ أن يتعلَّق بكونٍ محذوف وجوبًا هو – في رأيهم – الخبر الحقيقيُّ، نحو قولهم: "زيدٌ عندَك" و"زيدٌ في الدار"[1]، ولا يجوز إظهاره لدلالة شبه الجملة عليه، واستغنائهم به في الاستعمال؛ إذ لم يُجمع بينهما للعلم به، واكتفي بتقديره. وأكَّدوا ذلك بأنَّ الخبر ينبغي أن يكون عينَ المبتدأ في المعنى، بحيث يصحُّ أن يُفسَّر كلٌّ واحد منهما بصاحبه، كما هو في نحو: "زيد أخوك"، فالأخ هو زيد نفسه، بخلاف "زيدٌ عندَك"، فـ(زيدٌ) غير الظرف (عند) في المعنى، فلا يصحُّ أن يُجعل عين المبتدأ، لهذا وجب – في رأيهم – تقدير الكون المحذوف الذي هو عين المبتدأ؛ ليصحَّ الكلام، ويستقيمَ المعنى[2].

وعدَّ بعض الباحثين المحدثين تعليق النحويِّين القدامى شبهَ الجملة بكون محذوف مقدَّر بفعل أو اسم – تمحُّلاً وتعسُّفًا لا داعي له؛ لأنَّ المعنى لا يفتقر إلى شيء من هذا التقدير، فأنت تجد التركيب اللغويَّ المؤلَّف من المبتدأ وخبره شبهِ الجملة كقولنا: "زيدٌ خلفَك" أو "زيدٌ في الدار" واضحًا للسامع من غير احتياج إلى تعليق شبه الجملة بفعل أو اسم مفرد. ويكفي أن يجعلوا شبه الجملة بقسميه: الظرف والجارِّ والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ[3].

---

[1]- ينظر: الأصول: ٦٣/١، مُغْني اللبيب: ٥٨١.

[2]- ينظر: مُغْني اللبيب: ٥٦٦.

[3]- ينظر: **التأويل النحويُّ في القرآن الكريم:** عبد الفتَّاح الحموز، مكتبة الرشدة، الرياض، ط١، ١٩٨٤م، ١٠٢٠/٢-١٠٢١؛ **في نحو اللغة وتراكيبها:** خليل عمايرة، عالم المعرفة، جدّة، ط١، ١٩٨٤م، ص١٢٧.

ويرى البحث أنَّ التعليق الذي ذهب إليه النحويُّون القدامى ضروريٌّ لإكمال أجزاء تركيب شبه الجملة، واكتمال دلالته، واستقامة معناه[١]؛ لأنَّ شبه الجملة يعدُّ مقيِّدًا نحويًّا يقيِّد الجملة التي تسبقه عن طريق تحديد المكان أو الزمان الذي وقع فيه الحدث. وبذلك فالتعليق يُعَدُّ الارتباط المعنويَّ لشبه الجملة بالحدث، ولا يظهر معناها ويكتمل إلا به[٢].

ويزاد على ذلك أنَّ الظرف والجارَّ والمجرور ليسا المبتدأ عينَه، نحو قولك: "زيدٌ خلفك" و"زيدٌ في الدار"، إنَّما هو موضع الخبر[٣]؛ أي أنَّه ليس بخبر، ولا يجوز أن يُجعل خبرًا؛ لعدم مساواته للمبتدأ في المعنى، لهذا لا بدَّ من تعليق شبه الجملة بكون محذوف مقدَّر هو عين المبتدأ في المعنى؛ ليكتمل تركيب شبه الجملة، وليصحَّ الكلام، ويتمَّ المعنى، وتحصلَ الفائدة[٤].

واختلف النحاة في تقدير الخبر الذي يعلَّق به شبه الجملة، فذهب الأخفش والمبرِّد وأبو عليٍّ الفارسيُّ والزمخشريُّ إلى تقدير الفعل؛ لأنَّه الأصل في عمل الرفع والنصب، ولتعيينه في الصلة، فتقديره أولى. وقيل إنَّ سيبويهِ أومأ إليه[٥].

وذهب ابن السرَّاج[١] وابن جنِّي[٢] والشريف الكوفيّ[٣] (ت٥٣٩هـ) وابن الحاجب[٤] وجمهور البصريِّين إلى تقدير الاسم المشتقّ (اسم الفاعل)؛ لأنَّ الأصل

١- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٥.

٢- ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٦١.

٣- ينظر: الأصول: ٦٣/١.

٤- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٦.

٥- ينظر: المقتضَب: ٣٢٩/٤، المفصَّل: ٢٤، ارتشاف الضَّرَب: ١١٢١/٣، هَمْع الهوامع: ٣٢١/١.

في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، والجملة واقعة موقعه، فتقديره – لذلك – موافق للأصل، وفيه أيضًا تقليل للمقدَّر [٥].

وبيَّن الجرجانيُّ فساد تقدير الاسم المشتقِّ وصحَّة تقدير الفعل؛ أي تقدير الجملة، قال: "ويدلُّ على صحَّته أنَّا رأيناهم لا يَصِلُون الأسماء نحو (الذي) و(التي) وما أشبه ذلك إلا بالجمل، كقولك: "الذي أخوه منطلقٌ زيدٌ" و"الذي خرج غلامُه عمرٌو"، ولا يجوز "الذي ضارِبٌ زيدٌ" ولا "الذي ضاربٌ غلامُك" حتَّى يقال: "الذي هو ضاربٌ زيدٌ" و"الذي أخوه ضاربٌ زيدٌ"، فيؤتى بجزء آخر تصير به الصلة جملة"[٦].

ذهب سيبويهِ ومتقدِّمو البصرة[٧]، وتبعهم ابن طاهر الإشبيليّ[٨] (ت٥٨٠هـ) إلى أنَّ عامل الرفع والنصب في الخبر هو المبتدأ، قال: "فصار "هو خلفَك" و"زيدٌ خلفَك" بمنزلة ذلك، والعامل في (خلف) الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره، كما أنَّك إذا قلت: عبدُ الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأوَّل وعمل فيه، وبه

١- ينظر: الأصول: ٦٣/١.

٢- ينظر: اللُّمَع: ٧٥. وفي ارتشاف الضَّرَب ذكر أبو حيَّان أن ابن جنِّي قدَّر العامل (استقرَّ)، وهو بذلك يخالف ما جاء في اللُّمَع – ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٢١/٣. وذكر السيوطيُّ أنَّ ابن جنِّي جعل الظرف هو الخبر حقيقة – هَمْع الهوامع: ٣٢٢/١.

٣- ينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١٠٩-١١٠.

٤- ينظر: هَمْع الهوامع: ٣٢٠/١.

٥- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٦.

٦- المقتصد: ٢٧٥/١.

٧- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٢١/٣.

٨- ينظر: مُغْني اللبيب: ٥٦٦.

استغنى الكلام، وهو منفصل منه"[١]؛ أي أنَّ المبتدأ يرفع الخبر إذا كان مساويًا له في المعنى، وذلك إذا كان الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى، نحو: "زيدٌ أخوه"، وينصبه إذا كان مخالفًا له في المعنى، نحو: "زيدٌ خلفَك"؛ إذ الظرف (خلف) غير (زيد) في المعنى[٢].

وذهب الكسائيُّ والفرَّاء وشيوخ الكوفيِّين[٣] إلى أنَّ الناصب للخبر شبهِ الجملة أمرٌ معنويّ، وهو كونُهما متخالفين؛ أي أنَّهما منصوبان على الخلاف؛ أي: كون الخبر مخالفًا للمبتدأ في المعنى؛ إذ الظرف (عند) ليس هو (زيدًا) في المعنى[٤]. وبذلك لا يقدَّر له ناصب، لا قبله ولا بعده[٥].

وردَّ ثعلب[٦] ما ذهب إليه الكسائيُّ والفرَّاء في كون الخبر شبهِ الجملة منصوبًا على الخلاف، فذهب إلى أنَّ الخبر شبه الجملة منصوب بفعل محذوف ناب عنه شبه الجملة، فقال: "المحلُّ ينتصب بفعل محذوف، والمحلُّ نائب عنه، فيضمر فيه من ذكر الاسم ما يضمر في الفعل"[٧].

ويرى البحث أنَّ ما ذهب إليه الكوفيُّون في أنَّ نصب الظرف على الخلاف إذا وقع خبرًا، نحو قولك: "زيدٌ أمامَك" – فيه فساد؛ لأنَّه لو كان الخلاف يوجب النصب

١– الكتاب: ٤٠٦/١.

٢– ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٧.

٣– ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٢١/٣.

٤– ينظر: الإنصاف: ١٣٧/١ المسألة التاسعة والعشرون، نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٧.

٥– ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٢١/٣.

٦– ينظر: الإنصاف: ١٣٧/١ المسألة التاسعة والعشرون، ارتشاف الضَّرَب: ١١٢١/٣.

٧– ارتشاف الضَّرَب: ١١٢١/٣.

لانتصب الأوَّل كما انتصب الثاني، والخلاف يعني عدم المماثلة، وبذلك يكون كلٌّ واحد منهما قد فعل بصاحبه ما فعله صاحبُه به[١].

وذهب ابن كيسان إلى أنَّ الخبر المحذوف هو العامل في الحقيقة، وأنَّ تسمية الظرف خبرًا إنَّما هو من قبيل المجاز[٢].

واختلفوا في تحمُّل الظرف الواقع خبرًا لضمير المبتدأ، فذهب البصريُّون إلى أنَّ الظرف يتحمَّل ضمير المبتدأ، سواء تقدَّم هذا الظرف أو تأخَّر. وهو رافع للضمير. وذهب الفرَّاء إلى أنَّ الظرف إذا تقدَّم لا يتحمَّل ضميرًا، ويتحمَّله إذا كان متأخِّرًا[٣]، فقال: "لا ضمير فيه إلا إذا تأخَّر، فإن تقدَّم فلا"[٤]. كذلك يرفع الظاهر الذي قبله عند تأخُّره.

وذهب ثعلب إلى أنَّ الضمير يُضمَر في الظرف كما يضمر في الفعل الذي صار نائبًا عنه من ذكر الاسم[٥].

واختلف النحويُّون في رافع المبتدأ الواقع بعد الظرف والجارِّ والمجرور، نحو قولك: "أمامَك زيدٌ" و"في الدار زيدٌ"، فذهب سيبويهِ وأهل البصرة إلى أنَّ الظرف والجارَّ والمجرور لا يرفعان الاسم، فالاسم مرفوع بالابتداء[٦]. وبذلك فإنَّ قول القائل:

١- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٣٢-٢٣٣، شرح الرضيّ: ١/٢١٤.
٢- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣٢١.
٣- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٢٢.
٤- هَمْع الهوامع: ١/٣٢٢.
٥- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٢٢.
٦- ينظر: الإنصاف: ٥٢-٥٣ المسألة العاشرة.

القائل: "فيها عبدُ الله" عند سيبويهِ مبنيٌّ على التقديم والتأخير، ويكون (عبد الله) مبتدأ مؤخَّرًا، والجارُّ والمجرور خبرًا، بدليل قوله: "والذي عمل فيما بعده حتَّى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله"[١]. فالعامل في (عبد الله) عندما يتقدَّم على الجارِّ والمجرور هو الابتداء عند سيبويهِ. وإذا كان العامل فيه عند تأخُّره عن الجارِّ والمجرور هو العامل نفسه عند تقدُّمه على الجارِّ والمجرور، فلا شكَّ في أنَّ (عبد الله) في عبارة " فيها عبدُ الله" مبتدأ مؤخَّر[٢].

وزعم الأخفش والكوفيُّون أنَّ الظرف والجارَّ والمجرور يرفعان الاسم إذا تقدَّم عليه[٣]. إذ ذهب الأخفش إلى أنَّ الجارَّ والمجرور والظرف إذا تقدَّما على الاسم نحو قولك: "في الدار زيدٌ" و"في اليوم قتالٌ"؛ فهو عامل في الاسم المتأخِّر، ويرتفع الاسم المتأخِّر به كما يرتفع بالأسماء المشتقَّة العاملة عمل الفعل[٤]. وهذا ما ذهب إليه المبرِّد[٥].

ويرى البحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويهِ ومن تابعه هو الأقرب إلى الصواب، وذلك أنَّ الاسم (المبتدأ) إذا كان متقدِّمًا أو متأخِّرًا فهو مرفوع بالابتداء لا بالظرف؛ لأنَّ الظرف لو كان عاملاً فيما بعده لما جاز دخول العوامل عليه، نحو قولك: "إنَّ

---

[١]- الكتاب: ١٢٨/٢. وينظر: اللُّمَع: ١١٥.

[٢]- ينظر: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويهِ من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجريّ: هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمَّان، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٥٤-٥٥.

[٣]- ينظر: الإنصاف: ٥٢-٥٣ المسألة العاشرة.

[٤]- ينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١١٦، خلاف الأخفش عن سيبويهِ: ٥٥.

[٥]- ينظر: المقتضَب: ٣٢٩/٤.

أمامَك زيدًا"؛ أي أنَّه لا يدخل عاملٌ على عامل. ويزاد على ذلك أنَّ الأصل في قولنا: "في الدارِ زيدٌ" هو "زيدٌ في الدار"، فقد حصل تقديم الظرف، وتقديمه هذا لا يعني قلب الجملة في المعنى[١].

ذهب الجمهور إلى أنَّ ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن الجثَّة (اسم الذات)، فلا يقال: "زيدٌ يوم الجمعة"؛ لعدم الفائدة، سواء أكان الظرف منصوبًا أم مجرورًا بـ(في)، أمَّا قولهم: "الليلةَ الهلالُ" فهو مؤوَّل على حذف المضاف، وقيام المضاف إليه مقامَه، والتقدير: الليلةَ حدوث الهلال، أو طلوع الهلال[٢]. وبذلك يكون الظرف على هذا التقدير خبرًا عن الحدث، لا عن الجثَّة[٣]، ومنه قولهم: "الرطبُ شهرَيْ ربيع" و"الطيالسة ثلاثةَ أشهر" و"الصيدُ شهرَيْ ربيع"[٤]، ومنه قول الشاعر[٥]: الشاعر[٥]:

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ   يُلْقِحُهُ قومٌ وتَنْتِجونَهُ

والتقدير: أكلَّ عام حدوث نعم، أو إحراز نعم؛ أي أنَّ كلمة (عام) ظرف زمان، وكلمة (كلّ) عند إضافتها إلى (عام) صارت ظرف زمان. و(النَّعَمُ) هي الإبل، وهي

---

[١]- ينظر: الإنصاف: ٥٣، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٢٣-١٢٤.

[٢]- ينظر: المبرِّد: ٢٧٤/٣، ٤٢٩/٤، الأصول: ٦٣/١، الإيضاح: ٩٦، المقتصد: ٢٩٠/١، اللُّمَع: ٧٥، البيان في شرح اللُّمَع: ١١١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٢٣/٣، هَمْع الهوامع: ٣٢٢.

[٣]- ينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١١٢.

[٤]- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٢٣/٣

[٥]- البيت لقيس بن حصين الحارثي، من بحر الرجز، وهو من شواهد سيبويهِ: ١٢٩/١. ينظر: اللُّمَع: ٧٥، البيان في شرح اللُّمَع: ١١١-١١٢، المساعد: ٢٣٧/١.

المبتدأ، وخبرُها ظرف الزمان الذي هو (كلَّ عام)، والتقدير: حدوث نعم كلَّ عام، فالظرف أصبح خبرًا عن الحدث، لا عن الجثَّة[١].

وذهب بعض البصريِّين المتأخِّرين، ومنهم الشريف الكوفيُّ إلى أنَّ الظرف إذا وصفته، ثمَّ جررته بـ(في)، جاز وقوعُه خبرًا لاسم الذات، نحو قولهم: "زيدٌ في يومٍ طيِّبٍ"؛ لأنَّك جعلت الظرف موصوفًا، فوقع خبرًا عن الجثَّة بصفته[٢].

ويرى أبو الحسين عبد الوارث (ت٤٢١هـ) أنَّ قولهم: "الليلةَ الهلالُ" فيه جواز أن تجعل ظرف الزمان خبرًا عنه، وذلك "لأنَّ الهلال يكون ظاهرًا، ثمَّ يستتر، ثمَّ يظهر، فلمَّا اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث التي تقع مرَّة، وتزول أخرى، فجاز جعلُ الزمان خبرًا عنه"[٣].

وقال ابن السرَّاج: "ألا ترى أنك لا تقول: الشمس اليوم، ولا القمر الليلة؛ لأنَّه غير متوقَّع"[٤]؛ أي أنَّه لا يتضمَّن الدلالة على حدوث ذلك[٥].

ويوضح الجرجانيُّ التأويل في جواز جعل ظرف الزمان خبرًا بذاته أو جواز تقدير الحدوث والإضمار، أو عدم الجواز، وذلك إذا كان "الهلال ليس باسم وُضِعَ علمًا للنيِّر، كالشمس وسائر أسماء الكواكب، وإنَّما يتناوله في حال دون حال، والاسم الموضوع له هو القمر. وإذا كان كذلك صار إذا قيل: "الهلال"، فكأنَّه قيل:

١- ينظر: اللُّمَع: ٧٦، البيان في شرح اللُّمَع: ١١٣.
٢- ينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١١١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٢٣/٣.
٣- المقتصد: ٢٩٠/١. وينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٢٣/٣-١١٢٤.
٤- الأصول: ٦٣/١. وينظر: المقتصد: ٢٩١/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٢٤/٣.
٥- ينظر: الأصول: ٦٣/١، المقتصد: ٢٩١/١.

استتارة القمر، أو بدوُّ القمر، أو ظهور النور في القمر، وما أشبه ذلك، فهو إذًا متضمِّن لمعنى الحدوث، فيجوز أن تجعل الليلة إخبارًا عنه. هذا، ومن قدَّر إضمار الحدوث لم يكن له بدٌّ من التعلُّق بهذا المعنى، فيقول: إنَّه لمَّا كان حاله ما تقدَّم أنَّه يستسرُّ ويزول، ثمَّ يوجد ويظهر، صار إذا أطلق ذكرُه فقيل: "الهلالُ" عُلِمَ أنَّ المراد حدوثُه، فجاز إضمارُه"[١].

أمَّا عدم الجواز فـ"لأنَّه لا يتضمَّن الدلالة على الحدوث، وذلك أنَّ الشمس والقمر اسمان عَلَمان وُضِعا وَضْعَ زيد وعمرو، ولم يوضعا للدلالة على وجود صفة وحال بعد أن لم تكن، فيتضمَّنا الدلالة على الحدوث، أو يجريا مجراه"[٢].

تعدُّد الخبر

للنحاة في جواز تعدُّد الخبر لمبتدأ واحدٍ أقوالٌ:

(١) ذهب سيبويهِ والجمهور[٣] إلى جواز تعدُّد الخبر سواء أكان مقترنًا بحرف عطف أم لا، فمن الأول قولنا: "زيدٌ فقيهٌ وشاعرٌ وكاتبٌ"، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج ٨٥/١٤-١٦]، وقول الشاعر[١]:

١- المقتصد: ١/٢٩٠-٢٩١.

٢- المصدر نفسه: ١/٢٩١.

٣- ينظر: الكتاب: ٢/٨٣-٨٤، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٤٩، شرح قطر الندى: ١٢٤، أوضح المسالك: ١/١٦١، هَمْع الهوامع: ١/٣٤٦.

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

(٢) ذهب ابن السرَّاج إلى جوازه مطلقًا، سواء أكان الخبران فصاعدًا من قسم المفرد، أم من قسم الجمل، أم مركَّبًا منهما، نحو: "زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ"، "زيدٌ أبوه قائمٌ أخوه خارجٌ"، "هندٌ منطلقةٌ أبوها خارجٌ"، "زيدٌ أمُّه منطلقةٌ خارجٌ"[٢].

أمَّا ما تعدَّد في اللفظ والمعنى واحد كقول العرب: "الرمَّانُ حلوٌ حامضٌ"؛ أي: مزٌّ، و"زيدٌ أعسرُ أيسرُ"؛ أي: أضبط[٣] – ففيه جواز إذا كان المعنى منهما واحدًا؛ لأنَّ الإفادة لا تحصل إلا بالمجموع، ولذا امتنع في هذا العطفُ[٤]. ومنه قول الشاعر[٥]:

ينامُ بإحدى مقلتيه ويتَّقي   بأخرى المنايا فهو يقضانُ نائمُ

قال السيوطي: "وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف؛ لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة الواحد"[٦]؛ أي: مزّ. وجوَّز أبو علي الفارسي استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة، فيقال: هذا حلو وحامض[٧].

---

[١]– البيت لرؤبة. ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٠م، ص١٨٩. وينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٤٩/١، أوضح المسالك: ١٦١/١، هَمْع الهوامع: ٣٤٦/١، شرح المقرَّب: ٧٣١/١.

[٢]– ينظر: الأصول: ٦٢/٢-٦٣، ارتشاف الضَّرَب: ١١٣٧/٣.

[٣] – الأضبط: هو الذي يعمل بكلتا يديه.

[٤]– ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٤٩/١، هَمْع الهوامع: ٣٤٦/١.

[٥]– البيت لحميد بن ثور الهلاليّ. ينظر: ديوان حميد بن ثور الهلاليّ: تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٣٦٩هـ، ص١٠٥. وينظر: شرح التسهيل: ٣١٠/١، شرح المقرَّب: ٧٣١/١.

[٦] – همع الهوامع: ٣٤٦/١.

[٧] – المصدر نفسه: ٣٤٦/١.

وقد جعل سيبويهِ قولهم "الرمَّان حلو حامض" بمنزلة "هذا زيدٌ منطلقٌ"، قال: "الوجه الآخر أن تجعلها جميعا خبرًا لـ(هذا)، كقولك: "حلو حامض"، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنَّك تزعم أنَّه جمع الطعمين"[1]؛ أي أنَّ فيه ضميرًا يرجع من كلِّ واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، فلا إشكال فيه؛ إذ المعنى: في جميع أجزائه حلاوة وفيها حموضة[2].

وقال الأخفش: "قولهم: "هذا حلوٌ حامضٌ" و"هذا أبيضُ أسودُ"، إنَّما أرادوا: هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأوَّل، وليس قولهم: إنَّهم جميعًا خبر واحد، بشيء"[3].

(٣) ذهب ابن عصفور وكثير من المغاربة إلى منع تعدُّد الخبر لمبتدأ واحد، وجعلوا الأوَّل خبرًا، والباقي صفة للخبر. ومنهم من يجعله خبرًا لمبتدأ مقدَّر[4].

(٤) عدم جواز تعدُّده إذا كان المبتدأ واحدًا والخبر متعدِّدًا بالعطف، نحو: "زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام ٦/٣٩]؛ لأنَّ الأوَّل خبر، والثاني معطوف عليه، وليس خبرًا[5].

[1]- الكتاب: ٨٣/٢.
[2]- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب:١٣٠.
[3]- ارتشاف الضَّرَب: ١١٣٧/٣.
[4]- ينظر:ارتشاف الضَّرَب:١١٣٧/١، هَمْع الهوامع:٣٤٦/١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب:١٣٠.
[5]- ينظر: أوضح المسالك: ١٦١/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٩٨.

(٥) عدم جواز تعدُّد الخبر لفظًا ومعنى؛ لتعدُّد المخبر عنه حقيقة وحكمًا[١]. فلتعدُّده حقيقة نحو: "ابناك شاعرٌ وكاتبٌ"، ونحو: "بنو زيدٍ فقيهٌ ونحويٌّ وكاتبٌ"؛ لأنَّ كلَّ واحد من الشخصين أو الأشخاص مُخْبَرٌ عنه بخبر واحد، ونحو قول الشاعر[٢]:

يَدَاكَ يدٌ خيرُها يُرتجى   وأُخرى لأعدائها غائظةْ

"لأنَّ كلمة (يداك) مبتدأ بقوَّة مبتدأين، لكلِّ واحد منهما خبر"[٣].

ولتعدُّد المخبر عنه حكمًا كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ﴾ [الحديد ٥٧/٢٠]، وقول الشاعر[٤]:

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يُدْرِكُهُ   والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميلُ

ويرى البحث أنَّه يجوز تعدُّد الأخبار لمبتدأ واحد؛ لورود ذلك بالسماع، فهو غير قليل في القرآن والشعر. فمن القرآن قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾

١- ينظر: المساعد: ١/٢٤٣، نظام الجملة عند ابن هشام: ٩٨.

٢- البيت لطَرَفَة بن العبد. ينظر: ديوان طَرَفَة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمريّ (ت٤٧٦هـ): تحقيق: درِّيَّة الخطيب ولطفي الصقال، دار الكتاب، دمشق، ١٩٧٥م، ص١٧٥. وينظر: أوضح المسالك: ١/١٦١.

٣- أوضح المسالك: ١/١٦١-١٦٢.

٤- البيت لعبدة بن الطبيب. ينظر: شعر عبدة بن الطبيب: تحقيق: يحيى الجبوري، جامعة بغداد، دار التربية، بغداد، ط١، ١٩٧١م، ص٧٥. وينظر: شرح التسهيل: ١/٣١٠.

[البقرة: ٢/١٨]، فقد جاء المبتدأ مضمرًا، وأخبر عنه بثلاثة أخبار[١]. ومن الشعر قول رؤبة السابق:

من يَكُ ذا بتٍّ فهذا بتِّي   مقيِّظٌ مصيِّفٌ مشتِّي

فقد أخبر عن المبتدأ (هذا) بأربعة أخبار (بتِّي، مقيِّظ، مصيِّف، مشتِّي). وبذلك فإنَّ تعدُّد الخبر لا إشكال فيه من حيث الصناعة، فلا ينقض قاعدة ولا حكمًا[٢].

١- ينظر: معاني القرآن وإعرابُه: الزجَّاج (أبو إسحاق، إبراهيم بن السريّ: ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١/٩٣.

٢- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٣٠، نظام الجملة عند ابن هشام: ٩٩.

المبحث الرابع: الأحكام الخاصَّة بالمبتدأ المستغني عن الخبر

لهذا المبتدأ أحكام خاصَّة تميزه عن المبتدأ المفتقر إلى الخبر، من هذه الأحكام[1]:

١- أن يكون المبتدأ وصفًا مشتقًّا، كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من الأسماء المشتقَّة، نحو: "أقائمٌ الزيدان؟" و"ما مضروبٌ العَمْران".

٢- أن يكون الوصف مسبوقًا باستفهام أو نفي، ليكون عاملاً عمل فعله، فيرفع فاعلاً، نحو: "أقائمٌ الزيدان؟" و"هل قائمٌ الزيدان؟". ومنه قول الشاعر[2]:

أ قاطِنٌ قومُ سَلْمى أم نَوَوْا ظَعَنَا   إنْ يَظْعَنُوا فعجيبٌ عَيْشُ من قَطَنَا

أو يرفع نائب فاعل؛ نحو: أمضروب العَمْران.

وقد اختلف النحويُّون في إعمال الوصف في الاسم المرفوع الذي يليه، فذهب الخليل (ت١٧٠هـ) وسيبويهِ إلى أنَّ "قائمٌ زيدٌ" فيه قبح إذا أردت أن تجعل (قائمٌ)

---

[1]- ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٩/١، شرح الكافية الشافية: ١٤٢/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٠٧٩/٣، شرح شذور الذهب: ١٣٠، المساعد: ٢٠٣/١، هَمْع الهوامع: ٢٠٣/١، حاشية الصبَّان: ٢٧٦/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ١٠٠.

[2]- ينظر: شرح شذور الذهب: ١٣٠، شرح قطر الندى: ١١٧، أوضح المسالك: ١٣٤/١، المساعد: ٢٠٤/١. والبيت مجهول القائل.

مبتدأ و(زيدٌ) فاعلاً لقائم، أمَّا إذا أردت أنَّ (زيدٌ) مبتدأ مؤخَّر و(قائمٌ) خبر مقدَّم فكلام مستقيم[١].

وتابعهما أبو عليٍّ الفارسيّ؛ إذ جعل من شروط عمل اسم الفاعل فيما بعده أن يكون مسبوقًا باستفهام. قال الفارسيّ: "ومن ذلك قولُهم: "أقائمٌ أخواك؟" و"أذاهبٌ الزيدان؟"، فـ(قائم) و(ذاهب) يرتفعان بالابتداء، و(أخواك) و(الزيدان) يرتفعان بفعلهما. وقد سدَّ الفاعلان في كلِّ واحدة من المسألتين مسدَّ خبر المبتدأ"[٢].

وأوضح الجرجانيُّ الحقيقة في مشابهة الاسم الوصفِ الفعلَ من حيث العمل، وإنزالِه منزلتَهُ، وذلك عندما يُسبق بالاستفهام. قال الجرجانيُّ: "اعلمْ أنَّ (قائمٌ) في قولك: "أقائمٌ أخواك؟" اسمُ فاعل، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على شيء، وقد اعتمد (قائمٌ) على همزة الاستفهام، فعمل الرفع في (أخواك)، كما يعمل (يقومُ) إذا قلت: "أيقومُ أخواك؟". وهذا حكم قولك: "أذاهبٌ الزيدان؟"؛ لأنَّ (ذاهبٌ) قد جرى مجرى (يذهبُ) في رفع (الزيدان)، وهذا تفسير المعنى"[٣].

وذهب الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) وابن السرَّاج[٤] إلى جواز إعمال المبتدأ الوصفِ غيرِ المسبوق باستفهامٍ فيما بعده، على قبحه عندهم. يقول ابن السرَّاج: "وحَسُنَ عندهم "أقائمٌ أبوك؟" و"أخارجٌ أخوك؟" تشبيهًا بهذا إذا اعتمد (قائمٌ) على

١- ينظر: الكتاب: ٢/١٢٧-١٢٨، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويهِ: ٥٢.

٢- الإيضاح: ٨٩. وينظر: المقتصد: ١/٢٤٦.

٣- المقتصد: ١/٢٤٧.

٤- ينظر: الأصول: ١/٦٠، شرح الرضيّ: ١/١٩٨، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويهِ: ٥٣-٥٤.

شيء قبلَهُ، فأمَّا إذا قلت: "قائمٌ زيدٌ"، فأردت أن ترفع زيدًا بـ(قائمٌ)، وليس قبله ما يعتمد عليه ألبتَّة؛ فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه"[١].

ويرى البحث أنَّ استقباح الخليل وسيبويهِ ومن وافقهما كالفارسيِّ والجرجانيِّ وغيرِهما إعمالَ اسم الفاعل غير المعتمد على ما قبله – كالاستفهام – هو رأي أقرب إلى الصواب؛ لأنَّ من شروط المبتدأ الوصفِ أن يكون معتمدًا.

واختلف النحاة في إعراب المبتدأ الوصف والاسم المرفوع بعده، وذلك من حيث التطابقُ وعدمُه، وقد جاء على ثلاثة أحوال:

(١) التطابق في الإفراد، نحو: "أقائمٌ زيدٌ؟":

ولأهل البصرة في هذا التركيب مذهبان، هما: أن يعرب الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، وذلك عند الخليل[٢] وسيبويهِ إذا كان معتمدًا علي شيء قبله، وهو ما ذكره ابن السرَّاج في الأصول حين قال: ""وحَسُنَ عندهم "أقائمٌ أبوك؟" و"أخارجٌ أخوك؟" تشبيهًا بهذا إذا اعتمد (قائم) على شيء قبله"[٣].

أمَّا قولك: "قائمٌ زيدٌ" وليس قبله ما يعتمد عليه؛ فإنَّ الوصف خبرٌ مقدَّم، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخَّر عند سيبويهِ الذي يقول: "وكان الحدُّ (الوصف) أن يكون مقدَّمًا، ويكون زيد مؤخَّرًا"[٤]. ويكون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر عند

١- الأصول: ٦٠/١.

٢- ينظر: الكتاب: ١٢٧/٢، أوضح المسالك: ١٣٧/١.

٣- الأصول: ٦٠/١.

٤- الكتاب: ١٢٧/٢.

ابن السرَّاج الذي يقول: "فأمَّا إذا قلت: "قائمٌ زيدٌ"، فأردت أن ترفع زيدًا بـ(قائمٌ)، وليس قبله ما يعتمد عليه ألبتَّة؛ فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه"[١].

وذهب الكوفيُّون إلى إجازة وجه واحد، وذلك إذا كان الاسم المرفوع ضميرًا، نحو: "أقائمٌ أنت؟"، فالوصف عندهم خبر مقدَّم، والضمير مبتدأ مؤخَّر، ويمنعون الوجه الآخر الذي يجيزه البصريُّون[٢].

(٢) عدم المطابقة، نحو: "أقائمٌ الزيدان؟":

ذهب البصريُّون[٣] إلى أنَّ الوصف في هذا التركيب يعرب مبتدأ، والاسم المرفوع بعده يعرب فاعلاً أغنى عن الخبر، ومنهم الفارسيُّ الذي يقول: "ومن ذلك قولهم: "أقائمٌ أخواك؟" و"أذاهبٌ الزيدان؟"، فـ(قائم) و(ذاهب) يرتفعان بالابتداء، و(أخواك) و(الزيدان) يرتفعان بفعلهما. وقد سدَّ الفاعلان في كلٍّ واحدة من المسألتين مسدَّ خبر المبتدأ، وحَسُنَ ذلك وجاز من حيث كان المعنى: أيقوم أخواك؟ وأيذهب الزيدان؟"[٤].

إنَّ إعرابهم التركيبَ السابق على هذا الوجه لأمور عدَّة، منها: عدم المطابقة بين الوصف والاسم الذي بعده، كذلك فإنَّ المعنى "أيقوم الزيدان؟"، فتمَّ الكلام؛ لأنَّه فعل وفاعل، و(قائم) هذا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلمَّا كان

١- الأصول: ١/٦٠.

٢- ينظر: التذييل والتكميل: ٣/٢٥٤، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١١٢.

٣ - ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٤٣، أوضح المسالك: ١/١٣٢-١٣٣.

٤- الإيضاح: ٨٩. وينظر: المقتصد: ١/٢٤٦.

الكلام تامًّا من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: (قائم) مبتدأ و(الزيدان) مرتفع به، وقد سدَّ مسدَّ الخبر من حيث إنَّ الكلام تمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبر محذوف على الحقيقة[١]، وهو الرأي الراجح.

وذهب طائفة من النحاة البصريِّين – منهم الزمخشريُّ – إلى أنَّ الوصف مبتدأ، والاسم المرفوع بعده فاعل، والخبر محذوف. قال الزمخشريُّ: "وممَّا حُذِفَ فيه الخبرُ لِسَدِّ غيرِهِ مسدَّه قولُهم: أقائمٌ الزيدان؟"[٢]. وذهب صدر الأفاضل في شرحه للمفصَّل إلى فساد هذا المذهب[٣].

(٣) المطابقة في التثنية والجمع، نحو: "أقائمان الزيدان؟" و"أقائمون الزيدون؟":

ويعرب جمهور النحاة من البصريِّين والكوفيِّين[٤] هذا التركيبَ إعرابًا واحدًا، فالوصف خبر مقدَّم، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخَّر، وذلك لحصول المطابقة بين الوصف والاسم المرفوع في حالتي التثنية والجمع[٥].

ويرى البحث أنَّ المبتدأ الوصفَ ليس له خبر في اللفظ، وله خبر في التقدير؛ لشبهه الفعل، ولكون الاسم المرفوع بعده مغنيًا عن الخبر، ولتمام معنى الكلام بدونه؛ ذلك أنَّ المبتدأ الوصفَ هو مبتدأ من حيث موقعُه في التركيب الجمليّ، مؤيّدًا في ذلك ما قاله الجرجانيّ: "وحقيقةُ ذلك أنَّ (قائمًا) في قولك: "أقائمٌ الزيدان؟" لمَّا

١- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٤٣/١.

٢- المفصَّل: ٢٦. وينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٧٠/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٤١/١.

٣- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٧٠/١-٢٧٢.

٤- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٤٣/١، أوضح المسالك: ١٣٧/١.

٥- ينظر: اختيارات أبي حيّان في ارتشاف الضَّرَب: ١١٤.

كان بمنزلة الفعل، لم يكن أن يخبر عنه بشيء؛ إذ الخبر لا يكون مخبرًا عنه، فكما أنَّك إذا قلت: "أيقوم الزيدان؟" لم يكن لـ(يقوم) خبر لاستحالة ذلك، كذلك لا يكون لـ(قائم) الكائن بمعناه خبر، إلا أنَّه لمَّا رُفع لكونه اسمًا في اللفظ صار الفاعل كأنَّه خبر من جهة الظاهر لا المعنى"[1].

الفصل الثاني

الجملة الاسميَّة المنفيَّة

[1]- المقتصد: ١/٢٤٧.

النفي في الجملة الاسميَّة

النفيُ نقيضُ الإثبات، وهو من العوارض المهمَّة التي تَعْرِض للجملة الاسميَّة، فيُفيد عدمَ ثبوتِ نسبةِ المُسْنَدِ إلى المسنَدِ إليه[١]. يقول ابن يَعِيش: "اعلمْ أنَّ النفي إنَّما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنَّه إكذابٌ له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه، لا فرق بينهما، إلا أنَّ أحدهما نفيٌ والآخَرَ إيجابٌ"[٢].

هذا يعني أنَّ النفي يَعْرِضُ للجملة الاسميَّة الموجبة فيكون إكذابًا لها، محوِّلاً إيَّاها من الإيجاب إلى نقيضه، ومغيِّرًا في أواخر ركنيها، من حيث إنَّ دخول النفي يُحْدِثُ تأثيرًا إعرابيًّا.

ويعدُّ من الجملة الاسميَّة المنفيَّة جملة الوصف المسبوقة بالنفي، أو جملة المبتدأ المستغني عن الخبر المسبوقة بالنفي، نحو: "ما قائمٌ الزيدان" و"ما مضروبٌ العَمْران".

أحكام جملة الوصف:

١- أن يكون المبتدأ وصفًا مشتقًّا، كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرها من الصفات المشتقَّة.

٢- أن يكون مسبوقًا بالنفي.

---

[١]- نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٥٣.

[٢]- شرح ابن يَعِيش: ٣٦٣/٤.

وقد ذهب البصريُّون إلى جواز أن يرفع الوصف ضميرًا منفصلاً، فيقولون: "ما قائمٌ أنتما"، و"ما قائمٌ أنتم"، فـ(أنتما) و(أنتم) ضميران مرفوعان يعربان فاعلاً لاسم الفاعل (قائم) سدَّ مسدَّ الخبر. واستدلُّوا على ذلك بالسماع والقياس، أمَّا السماع فكقول الشاعر[١]:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ

وأمَّا القياس فهو أنَّ الصفة إذا جرت على غير من هي له؛ برز منها الضمير المرفوع بها، نحو: "هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي"، "فـ(هي) هذه ترتفع بأنَّها الفاعلة"[٢].

وذهب الكوفيُّون[٣] إلى منع أن يرفع الوصف ضميرًا منفصلاً، فلا يجيزون إلا "ما قائمان أنتما" بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخَّرًا، أو أن يكون اسمًا ظاهرًا[٤]. واحتجُّوا لمذهبهم بأنَّ هذا الوصف إذا رفع الفاعل السادَّ مسدَّ الخبر كان جاريًا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير في قولك: "ما يقومان" و"ما يقومون؟"، فلا ينبغي أن ينفصل ممَّا جرى مجرى الفعل[٥]. كما أنَّ الفعل لا يكون فاعله ضميرًا منفصلاً إلا إذا حُصِر، فلا يقال: "قام أنا"، ولكن يقال: "ما قام إلا أنا"[٦].

١- لم يسمّ قائله. ينظر: أوضح المسالك: ١/١٣٣، شرح قطر الندى: ١١٦، المساعد: ١/٢٠٤، هَمْع الهوامع: ١/٣٠٩، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١١١.

٢- الإيضاح: ٩١. وينظر: المقتصد: ١/٢٦٤.

٣- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣٠٩، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١١١، نظام الجملة عند ابن هشام: ١٠٢.

٤- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣٠٩، نظام الجملة عند ابن هشام: ١٠٢.

٥- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣٠٩، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١١٢.

٦- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ١٠٢.

ومنه قول الشاعر[1]:

قد عَلِمَتْ سَلْمى وجاراتُها   ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنا

وعلى ذلك فقد قال الكوفيُّون في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم ١٩ ٤٦] بالتقديم والتأخير، ف(راغب) خبر مقدَّم، و(أنت) مبتدأ مؤخَّر[2].

ويرى البحث أنَّ ذهاب البصريِّين إلى أنَّ الوصف المعتمد على النفي يعمل في الضمير المنفصل عملَه في الاسم الظاهر؛ هو القول القريب إلى الصواب، لورود ذلك في السماع.

وهناك أدواتٌ تختصُّ بنفي الجملة الاسميَّة، وهي: ليس، ما، إنْ، لاتَ، لا[3]، سنفصِّل القولَ فيها في المباحث الآتية من هذا الفصل.

---

[1]– البيت منسوب لعمرو بن معد يكرب. ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ١٠٢.

[2]– ينظر: شذور الذهب: ١٣٠–١٣١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١١١–١١٢.

[3]– ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٣٦٣/٤، نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٥٣.

المبحث الأوَّل: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(لَيْسَ)

تدخل (ليس) على الجملة الاسميَّة المؤلَّفة من المبتدأ والخبر، ويكون معناها نفيَ مضمونِها في الحال[1]. وأوضح ابنُ يَعِيش المرادَ بنفي (ليس) مضمونَ الجملة في الحال، قال: "اعلمْ أنَّ (ليس) فعلٌ يدخل على جملة ابتدائيَّة، فيَنْفيها في الحال، وذلك أنَّك إذا قلت: "زيدٌ قائمٌ" ففيه إيجابُ قيامِه في الحال، وإذا قلت: "ليس زيدٌ قائمًا" فقد نفيت هذا المعنى"[2].

وقد يكون المراد منها نفيَ المستقبل، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود ٨/١١]، وقولِه تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة ٢٦٧/٢]، وقولِ الأعشى[3]:

له نافِلاتٌ ما يُغِبُّ نَوالُها وليس عطاءُ اليومِ مانِعَهُ غَدَا

واختلف النحاةُ في معنى (ليس): أهي لنفي الحال، أم للمستقبل، ولهم في ذلك أقوال:

- ذهب سيبويهِ وابنُ السرَّاج إلى أنَّها للنفي مطلقًا، كقول العرب: "ليس خلق الله مثله" في الماضي، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود ٨/١١] في

---

[1]- ينظر: المفصَّل: ٢٦٨، شرح ابن يَعِيش: ٣٦٦/٤، مُغْني اللبيب: ٣٨٦.

[2]- شرح ابن يَعِيش: ٣٦٦/٤.

[3]- ينظر: ديوان الأعشى: دار صادر، بيروت، ص٤٦. والبيت من قصيدة في مدح الرسول صلَّى الله عليه وسلم. وينظر: مُغْني اللبيب: ٣٨٦.

المستقبل[١]، إلا أن سيبويه اشترط في عملها الإضمار فيها، قال: "فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في (إنّه)"[٢].

- ذهب جمهور النحويِّين إلى أنَّها لنفي الحال[٣]، ومنهم الزمخشريُّ الذي منع أن تكون للمستقبل، قال: "تقول: ليس زيدٌ قائمًا الآنَ، ولا تقول: ليس زيدٌ قائمًا غدًا"[٤]. وعند تعليق ابن يَعِيش على قول الزمخشريِّ ذكر أنَّ المبرِّد وابنَ درستويهِ (ت٣٤٧هـ) قد أجازا ذلك[٥].

- وذهب أبو عليٍّ الشلوبين والأندلسيُّ وابنُ عصفور، واختاره ابنُ مالك والرضيُّ وابنُ الناظم وابن عقيل – إلى أنَّها لنفي الحال في الجملة غير المقيَّدة بزمان[٦].

- وذهب ابن هشام إلى أن (ليس) لنفي الحال ونفي المستقبل، قال ابن هشام: "(ليس) كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيرَه بالقرينة، نحو: ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَه"[٧]، مِثْلَه"[٧]، وقول الأعشى[٨] في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم:

له نافلات ما يغب نوالها   وليس عطاء اليوم مانعَه غدا

١- ينظر: الكتاب: ١/٧٠، شرح الرضيّ: ٤/١٩٧، المُساعد: ١/٢٨٥، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٤.

٢ – الكتاب: ١/٧٠.

٣- ينظر: شرح الرضيّ: ٤/١٩٧، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٤.

٤- المفصَّل: ٢٦٨.

٥- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٥.

٦- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣٦٦، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٥.

٧- مغني اللبيب: ٣٨٦.

٨- سبق تخريجه في صفحة ٩٥.

وقد وصف بعض النحويِّين هذا المذهبَ بأنَّه توفيقٌ بين القولين الأوَّل والثاني[1]، ففي شرح الرضيِّ قال الأندلسيُّ[2]: "ليس بين القولين تناقضٌ؛ لأنَّ خبر (ليس) إنْ لم يقيَّد بزمان يُحملْ على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: "زيدٌ قائمٌ"، فإذا قيِّد بزمان من الأزمنة فهو على قيد به"[3].

ويرى البحث أنَّ (ليس) للنفي مطلقا هو الأقرب إلى الصواب؛ لورود ذلك في القرآن الكريم والشعر وأقوال العرب.

اسم (ليس) وخبرُها:

تدخل (ليس) على الجملة الاسميَّة، فترفع المبتدأ، ويسمَّى اسمَها، وتنصبُ الخبر، ويسمَّى خبرَها، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران ٣/١١٣]. وذكر ابن عقيل في المساعد أنَّ من استعمالات (ليس) مجيءَ اسمِها نكرةً محضة، نحو:

[1]- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣٦٦، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٥.

[2]- هو أبو محمَّد القاسمُ بن أحمد الأندلسيّ: إمام في العربية، له شرح المفصّل، وشرح الجزولية، والشاطبية. توفي سنة ٦٦١هـ - ينظر: بغية الوعاة: ٢/٢٥٠.

[3]- شرح الرضيّ: ٤/١٩٧.

"ليس أحدٌ قائمًا"، وذلك لأنَّ النفي من مسوِّغات الابتداء بالنكرة، وليس موضوعًا له[1].

وذكر ابن يَعِيش وابن هشام أنَّ حرف الجرِّ الزائد (الباء) قد يدخل على خبرها للتوكيد[2]، نحو قولك: "ليس زيدٌ بقائمٍ"، ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر ٣٩/٣٦]، فقد جيء بـ(الباء) لتوكيد النفي؛ لأنَّ المخاطب ربَّما يتوهَّم الكلامَ موجَبًا لعدم سماعه النفيَ في أوَّل الكلام، فإذا جيء بـ(الباء) ارتفع التوهُّم[3]. ومنه قول الشاعر[4]:

فلسْتُ بآتِيهِ ولا أستطيعُهُ وَلاكِ اسقِني إنْ كان ماؤكَ ذا فَضْلِ[5]

والتقدير: ليس زيدٌ قائمًا، أليس اللهُ كافيًا عبدَه، فلستُ آتِيَهُ؛ و(الباء) زائدة لتوكيد النفي[6].

---

[1] – ينظر: المُساعد: ١/٢٦٥.

[2] – ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٦٩، شرح الرضيّ: ٢/٢٢١، المُساعد: ١/٢٨٦، حاشية الصبَّان: ١/٣٧٠، شرح ألفية ابن مُعْطٍ: تحقيق: علي موسى الشومليّ، مكتبة المخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٢/٨٩١.

[3] – ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٤٠٤.

[4] – البيت عند سيبويهِ منسوب إلى النجاشي: الكتاب: ١/٢٧، وعند ابن هشام إلى قيس بن عمرو بن مالك الحارثيّ: أوضح المسالك: ١/١٩٣ و٢٠٩.

[5] – لاك: أصلها: لكن، حذفت نونها للضرورة.

[6] – ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٥٤.

وإذا عطف على خبر (ليس) المجرورِ بـ(الباء)؛ جاز في المعطوف الجرُّ حملاً على اللفظ، والنصبُ حملاً على المحلّ[١]. وذلك قولك: "ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً"، ومنه قول عُقيبةَ الأسديِّ[٢]:

مُعَاويَ؛ إنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

وعلَّق سيبويهِ على هذا الشاهد بقوله: "والوجه فيه الجرُّ؛ لأنَّك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في (الباء) سواء كحالهما في غير (الباء) مع قربه منه"[٣].

وقد يأتي بعد (ليس) فعلٌ، كقول العرب: "ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه"، فقد علَّل سيبويهِ والجمهورُ، وتابعهم ابنُ هشام[٤]، ذلك بأنْ جعلوا اسم (ليس) ضميرَ الشأن المستترَ، وما بعده جملةٌ فعلية من الفعل والفاعل في موضع نصبٍ خبرًا لـ(ليس). قال سيبويهِ: "فلولا أنَّ فيه إضمارًا لم يجُزْ أن تذكر الفعل، ولم تُعْمِلْه في اسم، ولكنَّ فيه من الإضمار مثلَ ما في (إنَّه)"[٥].

١- ينظر: شرح الرضيّ: ٢٢٤/٢، شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ: ٨٩١/٢.

٢- لم أعثر على ديوانه. ينظر: الكتاب: ٦٧/١ و٣٤٤/٢، شرح الرضيّ: ٢٢٤/٢، شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ: ٨٩٢/٢.

٣- الكتاب: ٦٧/١.

٤- ينظر: الكتاب: ٧٠/١، مُغْني اللبيب: ٣٨٦، هَمْع الهوامع: ٣٦٦/١.

٥- الكتاب: ٧٠/١.

وعلَّلوا هذا التعليلَ عند مجيء اسمٍ مرفوعٍ بعد (ليس)، كقول هشام أخي ذي الرُّمَّة[١]:

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها   وليس منها شفاءُ النفسِ مبذولُ

ويرى البحث أنَّ جَعْلَ اسمِ (ليس) المشفوعةِ بفعلٍ ضميرَ الشأن فيه تكلُّفٌ، والأفضل أن تكون (ليس) هنا حرفَ نفيٍ ليس له عملٌ فيما بعدَه، فتُعرَب الجملة التي تليه جملة فعليَّة أو اسميَّة مؤلَّفة من مبتدأ وخبر، على حسب الجملة التي بعده[٢].

وقد تأتي (ليس) مهملةً لا عمل لها؛ لانتقاض نفيها بـ(إلا)، نحو قولهم: "ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ" على لغة بني تميم. ويبدو أنَّ بني تميم في رفعهم خبرَ (ليس) المنتقضِ نفيُها بـ(إلا) قد حصروا معنى (ليس) في هذا الأسلوب في القصر والتوكيد[٣].

غير أنَّ لبعض النحويِّين تأويلاتٍ عدَّةً في هذا الأسلوب، فذهب سيبويهِ إلى إجازة هذا الوجه على أنَّ في (ليس) إضمارًا[٤].

وذهب أبو علي الفارسيُّ أنَّه يحتمل أمرين، هما[٥]:

١- أنَّ في (ليس) ضميرَ شأنٍ، و(الطِّيب) مبتدأ، و(المسك) خبره.

١- ينظر: الكتاب: ١/٧١، مُغْني اللبيب: ٣٨٩.

٢- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٥٥.

٣- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٨١، مُغْني اللبيب: ٣٨٧-٣٨٨، المُساعد: ١/٢٨٥، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٦.

٤- ينظر: الكتاب: ١/١٤٧.

٥- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٨٨-٣٨٩، المُساعد: ١/٢٨٥، هَمْع الهوامع: ١/٢٦٣، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٦.

٢- أنَّ (الطِّيب) اسمُها، وأنَّ خبرَها محذوفٌ، تقديرُه: في الوجود، وأنَّ (المِسْك) بدلٌ من اسمها.

إلا أنَّ الرضيَّ وابنَ هشام ردَّا على القول الأوَّل، فأوضحا الذي يُبْطِلُهُ، فقال الرضيُّ: "ولا يطَّرد ذلك العذرُ؛ لوروده في كلامهم، نحو: "الطِّيبُ ليس إلا المِسْكُ" بالرفع"[١]. وقال ابن هشام: "ولو كان كما زعم لدخلت (إلا) على أوَّل الجملة الاسميَّة الواقعةِ خبرًا، فقيل: ليس إلا الطِّيب المسك"[٢]. ومنه قول الشاعر[٣]:

ألا ليس إلا ما قضى اللهُ كائنٌ وما يستطيعُ المرْءُ نفعًا ولا ضرَّا

أمَّا القول الثاني لأبي عليٍّ الفارسيِّ فقد تبعه فيه ابنُ مالك، فقال: "ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر كالاستغناء به في نحو: "لا فتى ولا سيف إلا ذو الفقار"[٤].

وعلَّق الرضيُّ على تأويل الفارسيِّ بقوله: "ويشكل ذلك بلزوم حذف الخبر بلا سادٍّ مسدَّه"[٥].

وذهب أبو نزار الملقب بملك النحاة[١] إلى أنَّ (الطِّيب) اسمها، و(المِسْك) مبتدأ محذوفٌ خبرُه، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: إلا المسكُ أَفْخَرُه[٢].

---

[١]- شرح الرضيّ: ٢/٢٣٢.

[٢]- مُغْني اللبيب: ٣٨٨.

[٣]- لم نقف على قائله. ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٨٨، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٧.

[٤]- اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٨.

[٥]- شرح الرضيّ: ٢/٢٣٢.

وذهب الجمهور إلى عدم التأويل؛ لأنَّ هذه لغةُ بعضِ العرب، ثَبَتَتْ عن أئمَّة العربيَّة، كعيسى بنِ عمرَ (ت١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)؛ أي أنَّها حرفُ نفيٍ لا عمل له[٣].

ويرى البحث أنَّ مذهب الجمهور إلى عدم التأويل هو الصواب؛ لأنَّ إهمال (ليس) أو إعمالَها في قولهم: "ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ"، والتأويلاتِ التي بُنيت عليها مِنْ رَفْعِ ما بعدَها أو حذفِه، أو تقديرِ الخبر جملةً فعليَّة في هذا الأسلوب – أرجعه المتأوِّلون إلى بيئة لغويَّة معيَّنة، ولذلك لا يَثْبُت قياسًا نحويًّا أو قاعدةً نحويَّة.

وقد تأتي (ليس) حرفَ عطفٍ نافيًا للمفرد دون الجملة، وغيرَ محتاجٍ إلى تقدير اسم وخبر. وقد ذهب إلى ذلك الكوفيُّون[٤]، واستدلُّوا بقول الشاعر[٥]:

أين المَفَرُّ والإلهُ الغالبُ   والأشْرَمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

الرُّتْبة:

١- هو الحسن بن صاف (ت٥٦٨هـ): نحويٌّ عراقيٌّ، سكن دمشق، ومات فيها، برع في الفقه والعربيَّة، وألَّف فيهما، صنَّف الحاوي في النحو والمقتصد في التصريف – بغية الوعاة: ١/٥٠٤.

٢- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٨٩، هَمْع الهوامع: ١/٣٦٧.

٣- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٤٨.

٤- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٩٠، هَمْع الهوامع: ١/٣٦٧.

٥- البيت يُعزى إلى نفيل بن حبيب، والأشرمُ: أبرهة الحبشيّ صاحب الفيل. ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٩٠، شرح اللمحة البدريَّة في علم اللغة العربيَّة: ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ٢/١١، شرح قطر الندى: ١٣٠، أوضح المسالك: ١/١٧٠، هَمْع الهوامع: ١/٣٦٧.

الأصل في رتبة (ليس) واسمِها وخبرِها أنَّها كرتبة الجملة الاسميَّة المكوَّنة من المبتدأ والخبر، بمعنى وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، إلا أنَّ هناك مواضعَ تتغيَّر فيها الرتبة بين التقديم والتأخير.

ذهب جمهورُ الكوفيِّين[١]، ومن تبعهم كالمبرِّد والزجَّاج (ت٣١١هـ) وابنِ السرَّاج وابن عبد الوارث (ت٤٢١هـ) والجرجانيِّ وابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) والأنباريِّ والسهيليِّ (ت٥٨١هـ)، وأكثرُ المتأخِّرين ومنهم ابن مالك (ت٦٧٢هـ)؛ إلى عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها[٢]، ذلك لأنَّ (ليس) فعلٌ غير متصرِّف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرِّف كما أجريت (كان) مجراه لأنَّها متصرِّفة؛ أي أنَّ الفعل إنَّما يتصرَّف عمله إذا كان متصرِّفًا في نفسه، فأمَّا إذا كان غير متصرِّف في نفسه فينبغي ألا يتصرَّف في عمله[٣].

وذهب قدماء البصريِّين، ومنهم الفرَّاء والأخفش وابنُ جنِّي، وتبعهم من المتأخرين ابن برهان (ت٤٥٦هـ) والزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) وابنُ مُعْطٍ (ت٦٢٨هـ) والشلوبين (ت٦٤٥هـ) وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) وابنُ عصفور (ت٦٦٩هـ) وابن أبي الربيع

١- ينظر: الإنصاف: ٩٢/١ المسألة الثامنة عشرة، المُساعد: ٢٦٢/١، هَمْع الهوامع: ٣٧٣/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط جمعًا ودرسًا: بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ٢٠٣/١.

٢- ينظر: **المقتضَب:** ١٩٤/٤، **المسائل الحلبيَّات:** أبو عليٍّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٢٨٠؛ **المقتصد:** ٤٠٨/١-٤٠٩، **الإنصاف:** ٩٥/١، **المُساعد:** ٢٦٢/١، **هَمْع الهوامع:** ٣٧٣/١، **اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط:** ٢٠٣/١.

٣- ينظر: الإنصاف: ٩٣/١.

(ت٦٨٨هـ)؛ إلى أنَّه يجوز تقديمُ خبرِ (ليس) عليها[١]، وذلك لأنَّ ما يدلُّ على الجواز تقديمُ معمولِ خبرِ (ليس) على (ليس) في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود ٨/١١]، فإنَّ قوله (يوم يأتيهم) يتعلَّق بـ(مصروفًا)، وقد قُدِّم على (ليس)، لهذا فتقديم معمول خبر (ليس) عليها يُؤْذِنُ بتقديم الخبر؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[٢].

وقد اختلف النقل عن سيبويهِ والفارسيِّ والسيرافيِّ، فذهب قومٌ إلى أنَّ سيبويهِ منع الجواز[٣]، قال ابنُ الأنباريّ: "وزعم بعضُهم أنَّه مذهبُ سيبويهِ، وليس بصحيح"[٤]. ونسب قوم آخرون إلى سيبويهِ القول بالجواز، منهم ابن جنِّي والأعلم الشنتمريُّ (ت٤٧٦هـ) وابن السيد البطليوسيُّ (ت٥٢١هـ) والشريف الكوفيّ (ت٥٣٩هـ) وابن يَعِيش وابن مالك وابنُه بدر الدين والجاميُّ [٥].

ويرى البحث أنَّ ما ذهب إليه الجرجانيُّ هو الحقّ، فقد نصَّ على أنَّه ليس لسيبويهِ نصٌّ صريح في ذلك، قال: "وليس لصاحب الكتاب في ذلك نصٌّ، وقد استدلَّ

١- ينظر: المسائل الحلبيَّات: ٢٨٠، البيان في شرح اللُّمَع: ١٤٣، الإنصاف: ٩٣/١، المُساعد: ٢٦٢/١، شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ: ٨٦١/٢، هَمْع الهوامع: ٣٧٣/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢٠٤/١-٢٠٥.

٢- ينظر: المقتصد: ٤٠٧/١، البيان في شرح اللُّمَع: ١٤٣، الإنصاف: ٩٤/١.

٣- ينظر: المُساعد: ٢٦٢/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢٠٥/١.

٤- الإنصاف: ٩٢/١-٩٣ المسألة الثامنة عشرة.

٥- ينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١٤٦، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢٠٥/١.

بعضُ أصحابنا على أنَّ مذهبه جوازُ تقديم خبر (ليس) عليها بمسألة في موضع من كتابه"[١].

وذهب ابن يَعِيش وابن مالك وابنه بدرُ الدين وابن عقيل إلى أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ يُجيز التقديم تبعًا للبصريِّين، وذهب أبو حيَّان في أحد قوليه والجاميُّ والمراديُّ (ت٧٤٩هـ) إلى أنَّه لا يجيز ذلك[٢].

وفي الحقِّ أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ يُجِيز ذلك كما جاء في كتابيه (الإيضاح) و(المسائل الحلبيَّات)، قال في الإيضاح: "ويجوز أيضًا "منطلقًا كان زيدٌ" و"شاخصًا صار بكرٌ"؛ لأنَّ العامل متصرِّف، وهكذا خبرُ (ليس) في قول المتقدِّمين من البصريِّين، وهو عندي القياس الصحيح، فنقول: "منطلقًا ليس زيدٌ""[٣]. وقال في المسائل الحلبيَّات: "ومن الدليل على جواز تقديمه أنَّ العوامل في المبتدأ وخبره على ضربين: فعل ومشبه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فعلاً وكان مشبها به لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر. كما جاز ذلك في الفعل؛ وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز: ليس قائمًا زيدٌ، بلا خلاف؛ كذلك جاز: قائمًا ليس زيدٌ"[٤].

---

[١]- المقتصد: ٤٠٩/١.
[٢]- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢٠٦/١.
[٣]- الإيضاح: ١١٧، المقتصد: ٤٠٧/١.
[٤]- المسائل الحلبيَّات: ٢٨٠.

ذكر ابن يَعِيش وابن مالك أنَّ السيرافيَّ (ت٣٦٨هـ) يرى جواز التقديم، وذكر ابن مُعْطٍ (ت٦٢٨هـ) وأبو حيَّان والمراديُّ والجاميُّ أنَّه يرى عدم جواز ذلك[١].

ويرى البحث عدم جواز ذلك لعدم تصرُّفها؛ أي: جريانها مجرى الأفعال المتصرِّفة، والتصرُّف في النفس يؤدِّي إلى إمكان التصرُّف في العمل، أمَّا تعليل الفرَّاء والأخفش واستدلالُهما بالآية الكريمة في هذه المسألة فضعيف؛ لأنَّ الحديث عن جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وليس لمعمول خبر (ليس) علاقة بذلك، كونها مسألة أخرى، فلا يجب أن نسقطها عليها.

ذهب جمهور النحاة، كالفرَّاء والمبرِّد والزجَّاجيّ (ت٣٣٧هـ) والفارسيِّ وابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) والجرجانيّ (ت٤٧١) والبطليوسيِّ والزمخشريِّ والعكبريّ (ت٦١٦هـ) وابن مُعْطٍ وابن يَعِيش وابن مالك وابنه بدر الدين والرضيّ (ت٦٨٦هـ) وغيرهم[٢]؛ إلى جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، تقول: "ليس منطلقًا زيدٌ".

وقد كان استشهاد الجمهور على جواز التقديم قراءةُ النصب في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة ٢/١٧٧]، بنصب لفظ (البرَّ)[٣]. قال الفرَّاء: "إنْ

١- ينظر: شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ: ٨٦١/٢، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢٠٧/١.

٢- ينظر: المقتضَب: ١٩٤/٤، الإيضاح: ١١٧، المسائل الحلبيَّات: ٢٨٠، المقتصد: ٤٠٨/١-٤٠٩، المفصَّل: ٢٦٩، البيان في شرح اللُّمَع: ١٥٤، شرح ابن يَعِيش: ٢٦٨/١، شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ: ٨٦٢/٢، هَمْع الهوامع: ٣٧٢/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢٠٠-٢٠١.

٣- قرأ حمزة وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات: ١٧٦، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢٠٢/١.

شئت رفعت (البرّ) وجعلت (أن تولُّوا) في موضع نصب، وإن شئت نصبته وجعلت (أن تولُّوا) في موضع رفع"[1]. ومنه قول الشاعر[2]:

سَلِي إن جَهِلْتِ الناسَ عنّا وعَنْهُمُ فليس سواءً عالمٌ وجَهُولُ

ذهب ابن درستويهِ (ت٣٤٧هـ) إلى مخالفة إجماع النحويِّين في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، حيث منع ذلك لمشابهتها (ما) الحجازيَّة، و(ما) الحجازيَّة لا يتقدَّم خبرها، بل يتأخَّر، فضلاً عن أنَّ (ليس) في هذا الموضع تغلب عليها الحرفيَّة لا الفعليَّة؛ لأنَّها غير متصرِّفة في نفسها، فلا يجوز أن تتصرَّف في معموليها[3].

وذكر أبو حيَّان[4] هذا الخلاف في (ارتشاف الضَّرَب)، وقد خالف إجماع النحويِّين على الجواز، قال: "ودعوى الفارسيِّ وابن الدهَّان وابن عصفور وابن مالك الإجماعَ على جواز توسيط خبر (ليس) ليست بصحيحة"[5].

وقال ابن هشام في (أوضح المسالك): "وتوسُّط أخبارهن جائز خلافًا لابن درستويه في (ليس)"[1].

---

[1]- معاني القرآن: ١/٧٧.

[2]- البيت للسموأل. ينظر: ديوان عروة والسموأل: دار صادر، بيروت، ص٩٢. وينظر: **ارتشاف الضَّرَب:** ٣/١١٦٩، **شرح قطر الندى:** ١٣٠، **شرح اللمحة البدريَّة:** ٢/١١، **شرح ابن عقيل** على ألفيَّة ابن مالك: ابن عقيل (بهاء الدين، عبد الله بن عقيل العقيليّ: ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١/٢٧٣؛ **المُساعد:** ١/٢٦١، **اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط:** ١/٢٠٢، **اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب:** ١٥٤.

[3]- ينظر: أوضح المسالك: ١/١٧١، هَمْع الهوامع: ١/٣٧٢، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ١/٢٠٢.

[4]- في الاختيارات النحويَّة اختار أبو حيَّان مذهب الجمهور خلافًا لابن درستويه، وهو محجوج بالقراءة المتواترة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾. ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ١/٢٠٢، ٢/٩٢٢.

[5]- ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٧١.

ويرى الفارسيُّ أنَّ الذين لا يجيزون التقديم قد جعلوا الظرف معمولَ (ليس)، فردَّ عليهم بقوله: "إذا كانت المعاني تعمل في الظروف إذا تقدمتها، كقولهم: "أكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ"؛ جاز ذلك في (ليس) أيضا؛ لأنَّها بالفعل أشبهُ منها به، فاجعل الظرف معمول (ليس)"[٢].

الحَذْف:

١-حذف اسم (ليس):

يحذف اسم (ليس) إذا كانت في موضع الاستثناء، ويقدَّر بضمير راجع للبعض المفهوم من الكلام السابق، نحو: "أتوني ليس زيدًا"[٣]، والتقدير: ليس هم زيدًا.

٢-حذف خبر (ليس):

يحذف خبر (ليس) إذا دلَّ عليه دليل اكتفاء بعلم المخاطب[٤]، كقول الشاعر[٥]:

لَهفي عليك لَلَهْفَةٌ من خائفٍ   يَبْغِي جِوَارَكَ حينَ ليس مُجِيرُ

١- أوضح المسالك: ١/١٧١.

٢- المسائل الحلبيَّات: ٢٨٠.

٣- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٨٧.

٤- ينظر: الكتاب: ١/٣٨٦ و٢/٣٤٦، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٨٣-١١٨٤، شرح اللمحة البدريَّة: ٢/١١-١٢، هَمْع الهوامع: ١/٣٧٠.

٥- البيت غير منسوب. ينظر: شرح اللمحة البدريَّة: ٢/١٢، هَمْع الهوامع: ١/٣٧٠.

أي: حين ليس له مجير.

ويجوز حذف خبر (ليس) من دون قرينة، وذلك إذا كان الاسم نكرة عامَّة، كقول عبد الرحمن بن حسَّان[١]:

ألا يا لَيْلَ؛ وَيْحَكِ نَبِّئينا   فأمَّا الجُودُ منكِ فليس جُودُ

والتقدير: ليس منك جودٌ، أو ليس عندك جودٌ.

ويحذف غالبًا بعد الاسم (غَيْر)، تقول: "ليس غير"[٢]. وحكى سيبويهِ: "ليس أحد"؛ أي: ليس هنا أحد. وخصَّه المغاربة بالضرورة[٣].

فعليَّة (ليس) وحرفيَّتها:

ذهب سيبويهِ والجمهورُ إلى أنَّ (ليس) من الأفعال الناقصة، وتابعهم ابن هشام. وهي – عندهم – فعل جامد، لا يتصرَّف تصرُّفَ الأفعال الأخرى، ووزنُها (فَعِلَ) بكسر العين، ثم التُزِمَ تخفيفُها بتسكين يائها (فَعْلَ)، وذلك لثقل الكسرة على الياء، ولم تقلب اللام ألفا لأنه جامد[٤]. والدليل على فعليَّتها وجود خصائص الأفعال العامَّة فيها، وهي اتِّصال الضمائر البارزة المرفوعة بها و(تاء) التأنيث الساكنة، نحو: لستُ، لستُما، لستُم، لستُنَّ، ليسُوا، لَيْسَتْ[٥].

---

[١]– ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٨٣/٣، المُساعد: ٢٦٥/١، هَمْع الهوامع: ٣٧٠/١.

[٢]– ينظر: الكتاب: ٣٤٤/٢، مُغْني اللبيب: ٢٠٩، أوضح المسالك: ٢١١/٢.

[٣]– ينظر: المُساعد: ٢٦٥/١.

[٤]– حاشية الصبان: ١٢٧/١.

[٥]– ينظر: الكتاب: ١٤٧/١، مُغْني اللبيب: ٣٨٧، هَمْع الهوامع: ٣٦٦/١.

وذكر ابن هشام في (المُغْني) أنَّ ابن السرَّاج لم يسلِّم بفعليَّتها[١]، وعدَّها حرفًا بمنزلة (ما)، وتابعه أبو عليٍّ الفارسيّ[٢].

ونستنتج من ذلك كلِّه أنَّ ما احتجَّ به النحويُّون على فعليَّة (ليس) – وتابعهم فيه ابن هشام – لا يكفي لتصنيف (ليس) في الأفعال، وذلك لافتقارها إلى خصائص الأفعال، كالدلالة على الحدث والدلالة على الزمان في نفسها[٣]. ولعلَّ الأنسبَ أن تكون (ليس) حرفًا نافيًا مهملاً في الجملة الفعليَّة، ونافيًا ناصبًا للخبر في الجملة الاسميَّة، شأنُها في ذلك شأنُ (ما) الحجازيَّة، مع عدم الإنكار لما فيها من شبه شكليٍّ بالفعل، أهمُّ وجوهه اتِّصالها بضمائر الرفع و(تاء) التأنيث، واستتار الضمير فيها كما يستتر في الفعل[٤].

١– ما جاء في الأصول يخالف ما نُسب إليه؛ إذ يتَّضح من كلامه أنه يعدُّ (ليس) فعلا، وإن كانت لا تتصرف تصرُّف الأفعال. ينظر: الأصول: ٨٢/١.

٢– ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٨٧، شرح ألفية ابن مُعْطٍ: ٨٨٤/٢.

٣– ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٥٧.

٤– ينظر: **الجملة بين النحو والمعاني**: محمَّد طاهر الحمصي، رسالة دكتوراه، إشراف: مازن المبارك، جامعة دمشق، كليَّة الآداب، قسم اللغة العربيَّة، سوريا، ١٩٨٩م، ص١٥٩؛ **نظام الجملة عند ابن هشام**: ٤٥٧.

المبحث الثاني: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(ما)

تُعَدُّ (ما) أداةَ نفيٍ، تدخل على الجملة الاسميَّة، فتحوِّلها من الإثبات إلى النفي، ويصاحبها تغيير في الحركات الإعرابيَّة، فترفع الاسم بعدها وتنصب الخبر.

وقد ألحقها أهل الحجاز وأهل تهامة على قول الكسائيِّ (ت١٨٩هـ) بـ(ليس) في العمل، فجعلوا لها اسمًا مرفوعًا وخبرًا منصوبًا[١]، وبلغتهم نزل القرآن، كقوله تعالى: ﴿مَا هَذا بَشَرًا﴾ [يوسف ٣١/١٢]، و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة ٢/٥٨]. ذلك أنَّهم لما رأوها في معنى (ليس) في جميع مواقعها، وأنَّ كلَّ واحدة منهما تُغْني عن صاحبتها؛ قالوا: "ما زيدٌ منطلقًا" كما يقولون: "ليس زيدٌ منطلقًا"[٢].

أمَّا بنو تميم فقد عَدُّوا (ما) غير مختصَّة، "فيُجْرونها مجرى (أمَّا) و(هل)"[٣]. وبذلك فهم يُهْمِلونها، وهو مقتضى القياس، فلا تستحقُّ عملاً؛ لأنَّ حقَّ العامل أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًّا بالأسماء كحروف الجرّ، أو مختصًّا بالأفعال كحروف الجزم[٤].

---

[١]- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٥٢١/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٦٨/١، شرح الكافية الشافية: ١٨٧/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٩٧/٣، أوضح المسالك: ١٩٥/١، هَمْع الهوامع: ٣٨٩/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢١٢/١.

[٢]- ينظر: المقتضَب: ١٨٩/٤.

[٣]- الكتاب: ٥٧/١. وينظر: المقتضَب: ١٨٨/٤، شرح ابن يَعِيش: ٢٦٩/١.

[٤]- ينظر: الكتاب: ٥٧/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢١٢/١.

هذا، واختلف النحاة في عمل (ما) المشبَّهة بـ(ليس)، فذهب البصريُّون[1] إلى أنَّها تعمل في المبتدأ والخبر، فترفع الأوَّل وتنصب الثاني، وحجَّتهم أنَّها تدخل على المبتدأ والخبر، وتنفي الحال كـ(ليس)، ودخولُ (الباء) في خبرها كما تدخل في خبر (ليس)، فإذا ثبت أنَّها أشبهت (ليس) وجب أن تُجْرى مجراها[2].

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وأنَّ الخبر منصوب بنزع الخافض، فأصلُ جملةِ "ما عبد الله قائمًا": ما عبدُ الله بقائمٍ، فلمَّا حُذِف الجارُّ انتصب (قائمًا)، وحجَّتهم أنَّ القياس في (ما) ألا تكون عاملة ألبتَّة؛ لأنَّ الحرف إنَّما يكون عاملاً إذا كان مختصًّا كحرف الخفض لمّا اختصَّ بالأسماء عمل فيها، وإذا كان غير مختصٍّ وجب ألاّ يعمل كحرف الاستفهام والعطف، ولهذا كانت مهملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنَّما أعْمَلَها الحجازيُّون تشبيهًا بـ(ليس)، والشبه ضعيف، فلم يَقْوَ على العمل في الخبر لأنَّه حرف، فبطل أن يكون منصوبًا بـ(ما)، ووجب أن يكون منصوبًا بحذف حرف الجرّ[3]. وذلك ما ذكره الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿مَا هَذا بَشَرًا﴾ [يوسف ٣١/١٢]؛ لأنَّ (الباء) قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل

---

[1]- ينظر: الكتاب: ٥٧/١، المقتضَب: ١٨٨/٤-١٨٩، الإنصاف: ٩٧/١، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٥٢١/١، هَمْع الهوامع: ٣٨٩/١.

[2]- ينظر: الإنصاف: ٩٧/١-٩٨.

[3]- ينظر: المصدر نفسه: ٩٧/١.

الحجاز ينطقون إلا بـ(الباء)، فلمَّا حذفوها أحبُّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك[١].

ويرى البحث أنَّ مذهب البصريِّين هو الأرجح؛ لأنَّ الأصل في مثل قولنا: "ما هذا عالمًا": هذا عالمٌ، جملة اسميَّة مكوَّنة من مبتدأ وخبر، ثم دخلت عليها (ما) النافية، وليس أصله: هذا بعالمٍ.

شروط إعمالها:

(١) ألا يتقدَّم خبرُها على اسمها، فإذا تقدَّم بطل عملُها، نحو قولك: "ما قائمٌ زيدٌ"[٢].

ومنه قول الشاعر[٣]:

وما حَسَنٌ أن يَمْدَحَ المرءُ نفسَهُولكنَّ أخلاقًا تذمُّ وتمدحُ

ذهب سيبويهِ والمبرِّد إلى أنَّ الخبر إذا تقدَّم على المبتدأ نحو قولهم: "ما قائمٌ زيدٌ"؛ فإنَّ المتقدِّم يكون مرفوعًا؛ لأنَّه يكون بمنزلة قولك: "قائمٌ زيدٌ"؛ أي: مبتدأ قُدِّم خبرُه[٤]. وذهب الفرَّاء إلى أنَّه يجوز نصبُه مطلقًا، فتقول: "ما قائمًا زيدٌ"[٥].

ذهب سيبويهِ والبصريُّون والفرَّاء[١] إلى جواز دخول (الباء) في خبر المبتدأ بعد (ما) التميميَّة، نحو قولك: "ما زيدٌ بقائمٍ". قال سيبويهِ: "ومثل ذلك "ما أنت بشيءٍ إلا

١- ينظر: معاني القرآن: ١/٣٥٤.

٢- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٩٧، أوضح المسالك: ١/١٩٨، هَمْع الهوامع: ١/٣٩٢.

٣- لم يُعرف قائله. ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣٩٢.

٤- ينظر: الكتاب: ١/٥٩، المقتضَب: ٤/١٩٠.

٥- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٩٨، هَمْع الهوامع: ١/٣٩٢.

شيءٌ لا يُعْبَأ به"، من قبل أنَّ (بشيءٍ) في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على (الباء) صار كأنَّه بدل من اسم مرفوع، و(بشيءٍ) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب"[٢].

وقال الفرَّاء: "وأمَّا أهل نجد فيتكلَّمون بـ(الباء) وغير (الباء)، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربيَّة"[٣]. وأيَّدهم في ذلك الجوازِ الأخفشُ[٤] والمبرِّد[٥].

وردَّ ذلك الجوازَ أبو عليٍّ الفارسيُّ[٦] في أحد قوليه، والزمخشريُّ[٧]، وأكَّدا عدم جواز زيادة (الباء) في خبر المبتدأ بعد (ما) التميميَّة، وجوازَ دخولِه على خبر (ما) الحجازيَّة. وعلَّل الزمخشريُّ ذلك بأنَّك لا تقول: "زيدٌ بمنطلقٍ"، وذلك لأنَّهم لا يُعْمِلون (ما) في لغة تميم، فكانت الجملة مؤلَّفةً من مبتدأ وخبر[٨].

١- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٩٨/٣، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢١٢/١.

٢- الكتاب: ٣١٦/٢. وينظر: المقتضَب: ٤٢٠/٤-٤٢١.

٣- معاني القرآن: ٣٥٤/١. وينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢١٣/١.

٤- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢١٣/١.

٥- ينظر: المقتضَب: ٤٢١/٤.

٦- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩١/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢١٣/١.

٧- ينظر: المفصَّل: ٨٢، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٥٢١/١، شرح ابن يَعِيش: ١١٨/٢، شرح الكافية الشافية: ١٩٢/١.

٨- ينظر: المفصَّل: ٨٢، شرح المفصل لصدر الأفاضل: ٥٢١/١، شرح ابن يَعِيش: ١١٨/٢، اختيارات أبي حيَّان في في البحر المحيط: ٢١٤/١.

وخالفهما في ذلك ابن يَعِيش وابن مالك والمراديُّ وابن هشام، فذهبوا إلى أنَّ زيادة (الباء) لا تختصُّ بخبر (ما) الحجازيَّة، بل تُزاد في خبرها وخبر (ما) التميميَّة[١].

ومنع الكوفيُّون ذلك مطلقًا على اللغتين الحجازيَّة والتميميَّة[٢].

ويرى البحث أنَّ دخول (الباء) على الخبر بعد (ما) التميميَّة جائزٌ، وذلك لكثرة وروده في أشعار بني تميم، كقول الفرزدق[٣]:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بِتارِكِ حقِّهِولا مُنْسئٌ مَعْنٌ ولا متيسِّرُ

ولو كان دخول (الباء) على الخبر مختصًّا بلغة أهل الحجاز لما وجد في لغة غيرهم[٤]. كما أنَّ الأصل في (الباء) دخولُها على الخبر المنفيّ؛ إذ وردت زائدة في خبر (ليس)، وما جرى على (ليس) جرى على (ما)، وذلك لاشتراكهما في النفي، فلا فرق بينهما في ذلك[٥].

١- ينظر: **شرح ابن يَعِيش:** ١٢١/٢، **شرح الكافية الشافية:** ١٩٢/١، **الجَنَى الداني** في حروف المعاني: المراديّ (بدر الدين، الحسن بن قاسم، المعروف بابن أمِّ قاسم: ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمَّد نديم فاضل، المكتبة العربيَّة، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص٥٤؛ **شرح شذور الذهب:** ١٣٩.

٢- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٩٨/٣.

٣- ينظر: ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت، مطبعة الصاوي، ١٣٥٤هـ، ٣١٠/١. وينظر: الكتاب: ٦٣/١، شرح الكافية الشافية: ١٩٢/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٢١٤/١.

٤- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٢/١.

٥- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١٢١/٢.

وذهب الكسائيُّ إلى أنَّه يجوز دخول (الباء) على خبر (ما) التميميَّة إذا فصلت بين (ما) والمجرور بـ(الباء)، بمجرورٍ متعلِّق به، نحو قولك: "ما إليك بقاصدٍ زيدٌ" و"ما فيك براغبٍ عمرٌو"[١].

(٢) عدم انتقاض نفيها بـ(إلاّ)، فإن انتقض بطل عملها، ووجب الرفع، نحو قولهم: "ما أنت إلا مبعوثٌ"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران ١٤٤/٣]، وقولُه تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [يس ١٥/٣٦]؛ أي أنَّ الجملة بعد دخول (إلا) عادت إلى الإثبات، ولم تعد منفيَّة.

وذهب سيبويهِ[٢] والبصريُّون إلى وجوب رفع خبر (ما) الواقع بعد (إلا) إذا كان صفة أو منزَّلاً منزلتَها، فالصفة نحو قولهم: "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، والمنزَّل منزلتَه نحو قولهم: "ما زيدٌ إلا زهيرٌ"[٣].

ووافق سيبويهِ في ذلك المبرِّدُ وابنُ جنِّي والشريف الكوفيُّ[٤]، وخالفهم الفرَّاء، فأجاز النصب إذا كان الخبر صفة، نحو قولهم: "ما أنت إلا راكبًا". وأجاز جمهور

١- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٩٨/٣.

٢- ينظر: الكتاب: ٥٩/١.

٣- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٩٩/٣، أوضح المسالك: هامش ١٩٦/١، هَمْع الهوامع: ٣٩٠/١.

٤- ينظر: المقتضَب: ١٩٠/٤، البيان في شرح اللُّمَع: ١٥٤.

الكوفيِّين النصب إذا كان الخبر هو الاسم في المعنى، كقولهم: "ما زيدٌ إلا أخاك"، أو منزَّلاً منزلته، كقولهم: "ما زيدٌ إلا زهيرًا"[1].

وذهب يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) وتبعه الشلوبين (ت٦٤٥هـ) إلى جواز النصب مع (إلاّ) مطلقًا[2]؛ لورود ذلك في الشعر، كقول الشاعر[3]:

وما الدَّهْرُ إلا منجنونًا بأهله   وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذَّبا

وقولِ آخَرَ[4]:

وما حَقُّ الذي يَعْثو نهارًا   ويَسْرِقُ ليلَهُ إلا نَكَالا

وأجاز الأخفش في الخبر النصبَ إذا أدخلت (إلاّ) على الاسم، فقلت: "ما قائمًا إلا زيدٌ". وردَّ ذلك البصريُّون، وعدُّوا (زيدٌ) بدلاً من اسم (ما) محذوفًا، والتقدير: ما أحدٌ قائمًا إلا زيدٌ، فحُذِفَ (أحدٌ)، وأغنى البدل عن اسم (ما)[5].

ويرى البحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويهِ ومن وافقه مِنْ وجوب رفع خبر (ما) الواقع بعد (إلاّ) هو الأقرب إلى الصواب؛ لورود ذلك في كثير من الشواهد الفصيحة، والقرآنُ أعلاها، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران ١٤٤/٣]، وقولِه عزّ وجلّ: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [آل

---

[1]- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٩٩/٣، أوضح المسالك: هامش ١٩٦/١، هَمْع الهوامع: ٣٩٠/١.

[2]- ينظر: هَمْع الهوامع: ٣٩٠/١.

[3]- البيت لأحد بني سعد، من الطويل. ينظر: الجَنَى الداني: ٣٢٥، أوضح المسالك: ١٩٦/١، هَمْع الهوامع: ٣٩٠/١.

[4]- البيت لمغلس بن لقيط، من الوافر، ولم أعثر على ديوانه. ينظر: هَمْع الهوامع: ٣٩٠/١.

[5]- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٩٨/٣.

عمران ١٨٥/٣]، وقولِه عزَّ مِنْ قائل: ﴿مَا أَنْتُمْ إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [يس ١٥/٣٦]، وقولِه جلَّ ثناؤه: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إلاّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر ٥٠/٥٤].

(٣) ألاّ يُزادَ بعدَها (إنْ)، فإن زيدت بطل عملُها، ووجب رفع الخبر، نحو قولهم: "ما إنْ موظَّفٌ خاملٌ"، ومنه قول الشاعر(١):

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ، ولكنْ مَنَايانا ودَوْلةُ آخَرينا

وقولُ الآخَر(٢):

بني غُدَانَةَ؛ ما إنْ أنتمُ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ، ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ

أهملت (ما) في البيتين، ورفع خبرها لوجود (إنْ) الزائدة بعدها.

هذا، وذهب البصريُّون إلى وجوب رفع الخبر في قولهم: "ما إنْ زيدٌ قائمٌ"؛ لأنَّ (إنْ) عندهم زائدة كافَّةٌ. وذهب الكوفيُّون إلى جواز النصب؛ لأنَّها عندهم حرف نفي جيء به لتأكيد النفي، ورَوَوْا البيت السابق بالنصب: ما إن أنتم ذهبًا ولا صريفًا(٣).

ونقل ابن عصفور عن الكسائيِّ والفرَّاء أنَّه إذا جاءت (إنْ) بعد (ما) فلا يجوز النصب، ولا الجرُّ بـ(الباء)(٤).

١- البيت لفروة بن مسيك، من الوافر، ولم أعثر على ديوانه. ينظر: الكتاب: ١٥٣/٣، المقتضَب: ٣٦٤/٢، أوضح المسالك: هامش ١٩٦/١، هَمْع الهوامع: ٣٩١/١.

٢- البيت غير منسوب، من البسيط. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٧/١، أوضح المسالك: ١٩٥/١، هَمْع الهوامع: ٣٩١/١.

٣- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٠/٣، هَمْع الهوامع: ٣٩١/١.

٤- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٠/٣.

ووافق ابنُ هشام البصريِّين، وعدَّها زائدة كافَّةً؛ لأنَّها كفَّت (ما) عن العمل، وأوجب الرفع فيها[1].

(٤) عدم تقديم معمول الخبر على اسمها، كقول مزاحم بن الحارث العقيلي[2]:

وقالوا تعرَّفْها المنازلَ مِنْ مِنًىوما كلَّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارفُ

إلا إذا كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا، فيجوز تقديمه، كقول الشاعر[3]:

بأهْبةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كنتَ آمنًا فما كلَّ حينٍ من تُوالي مواليا

(٥) ألاّ تتكرَّر (ما)، فإن تكرَّرت بطل عملُها، ووجب الرفع؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، نحو قولهم: "ما ما زيدٌ ذاهبٌ"، على وجوب الرفع عند عامَّة البصريِّين، وذهب جماعة من الكوفيِّين إلى إجازة النصب في ذلك[4].

ونستنتج ممَّا سبق أنَّ اللهجتين الحجازيَّة والتميميَّة متَّفقتان على البنية الأساسيَّة للتركيب، وهو الجملة الاسميَّة المؤلَّفة من مبتدأ وخبر، ولكنَّ الاختلاف بينهما في المنطوق؛ أي: في بناء الجملة، غير أنَّ هذا الاختلاف لا يؤثِّر في بنية الجملة الاسميَّة من حيث التركيبُ الذي يَحْسُنُ السكوتُ عليه.

١- ينظر: أوضح المسالك: ١/١٩٥، شرح قطر الندى: ١٤٣، مُغْني اللبيب: ٣٨.

٢- ينظر: الكتاب: ١/٧٢ و١٤٦، أوضح المسالك: ١/٢٠١، شرح شذور الذهب: ١٣٨، شرح اللمحة البدريَّة: ٢/٢٣.

٣- البيت لم يذكر قائله. ينظر: أوضح المسالك: ١/٢٠٢، شرح اللمحة البدريَّة: ٢/٢٣.

٤- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٢٠٠، هَمْع الهوامع: ١/٣٩١-٣٩٢.

المبحث الثالث: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(إنْ)

تدخل (إنْ) النافيةُ على الجملة الاسميَّة فتحوِّلها من الإثبات إلى النفي. وهي تشبه (ما) في نفي الحال، وفي الدخول على المبتدأ والخبر، ونفيِ علاقة الإسناد بينهما[١]. وهذا يعني أنَّها تعمل عمل (ما) الحجازيَّة، فتُحْدِثُ تأثيرًا إعرابيًّا فيما بعدها، فترفع الاسم وتنصب الخبر.

وقد اختلف النحاة في إعمال (إنْ) عملَ (ما) الحجازيَّة[٢]، فذهب الكسائيُّ وأكثرُ الكوفيِّين إلى إجازة أنْ تعمل (إنْ) عمل (ما)[٣]، وتبعهم المبرِّد[٤] وابن السرَّاج[٥] والفارسيُّ[٦] وابن جنِّي[٧]، وتابعهم ابن مالك[٨] وأبو حيَّان[٩] والمراديُّ[١٠]

والمراديُّ[١٠] وابن هشام[١١].

١– ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٥٩، نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٨١.

٢– ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٨١.

٣– ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٧/٣، مُغْني اللبيب: ٣٥، هَمْع الهوامع: ٣٩٤/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٧/١.

٤– ينظر: المقتضب: ٣٦٢/٢، شرح الرضيّ: ٢٢٧/٢، مُغْني اللبيب: ٣٥، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٦٠.

٥– ينظر: الأصول: ٩٥/١ و١٩٥/٢، ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٧/٣، الجَنَى الداني: ٢٠٩.

٦– ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٧/٣، هَمْع الهوامع: ٣٩٤/١.

٧– ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٧/٣، هَمْع الهوامع: ٣٩٤/١.

٨– ينظر: شرح ابن عقيل: ٣١٧/١، هَمْع الهوامع: ٣٩٤/١.

٩– ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٣.

١٠– ينظر: الجَنَى الداني: ٢٠٩.

١١– ينظر: شرح شذور الذهب: ١٤٠، أوضح المسالك: ٢٠٨/١.

وعَدَّ أبو حيَّان والمراديُّ جوازَ إعمالِها عمل (ما) هو الصحيحَ، وحجَّتُهم في ذلك السماع والقياس[1]. فالسماع ما حُكِيَ عن أهل العالية[2] قولُهم: "إنْ ذلك نافِعَكَ نافِعَكَ ولا ضارَّك" و"إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية".

وسمع الكسائيُّ أعرابيًّا يقول: "إنَّا قائمًا"[3]، فأنكرَها عليه، وظنَّ أنَّها (إنَّ) المشدَّدة وقعت على (قائم)، قال: فاستثبته، فإذا هو يريد: إنْ أنا قائمًا، فترك الهمز، ثم أدخل (النون) في (النون) على حدِّ الإدغام، كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف ٣٨/١٨].

وقرأ سعيد بن جُبَيْر[4] قوله تعالى: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾[5] [الأعراف ١٩٤/٧]، بـ(نون) مخفَّفة مكسورة لالتقاء الساكنين، ونَصْبِ (عبادًا) على الخبريَّة، و(أمثالَكم) على أنَّه صفة لـ(عبادًا). قال ابن جنِّي: "ينبغي – والله أعلم – أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما)، فكأنَّه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالَكم، فأعمل (إنْ) إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأن (إنْ) هذه لم تختصَّ بنفي

1- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٣، مُغْني اللبيب: ٣٦، الجَنَى الداني: ٢٠٩.

2- العالية: ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها – ينظر: لسان العرب: ٤١٧٥.

3- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٦، هَمْع الهوامع: ٣٩٤/١.

4- هو سعيد بن جبير الأسديّ بالولاء، الكوفيّ، أبو عبد الله. تابعيٌّ من أعلم التابعين. أخذ العلم عن عبد الله بن عبَّاس وابن عمر. كان يقول الحقَّ، ولا يخاف أحدًا إلا الله. قُتِلَ على يد الحجَّاج سنة ٩٥هـ. ينظر: **المحتسب** في تبين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها: ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجَّار وعبد الفتَّاح شلبي، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ٢٧٠/١؛ **مُغْني اللبيب**: ٣٥، **هَمْع الهوامع**: ٣٩٥/١.

5 – ورسمُ الآية في المصحف برواية حفص (عبادٌ أمثالُكم).

الحاضر اختصاصَ (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إنَّ هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هم حجارة أو خشب، فهم أقلُّ منكم؛ لأنَّكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونَكم"[١].

ومنه قول الشاعر[٢]:

إنْ هُوَ مستوليًا على أحدٍ   إلا على أضعفِ المجانينِ

وقولُ الآخر[٣]:

إنِ المرءُ مَيْتًا بانقضاء حياتِهِ   ولكنْ بِأَنْ يُبْغَى عليه فيُخْذَلا

أمَّا القياس فهو مشاركة (إنْ) لـ(ما) في النفي، ودخولها على المعرفة والنكرة، ونفي الحال[٤].

ذهب الفرَّاء وأكثر البصريِّين[٥] إلى منع عملها بحجة عدم الاختصاص، واختاره واختاره ابن يَعِيش[١] وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) وابن الناظم[٢] (ت٦٨٦هـ) والرضيُّ[٣] والمالقيُّ (ت٧٧١هـ) والمغاربة[٤].

١- المحتسب: ٢٧٠/١.

٢- البيت غير منسوب. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٨/١، شرح الرضيّ: ٢٢٧/٢، ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٧/٣، الجَنَى الداني: ٢٠٩، أوضح المسالك: ٢٠٨/١، شرح ابن عقيل: ٣١٧/١، هَمْع الهوامع: ٣٩٥/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٧/١.

٣- البيت لم يذكر قائله. ينظر: الجَنَى الداني: ٢١٠، هَمْع الهوامع: ٣٩٥/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٨/١.

٤- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٦٢.

٥- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٧/٣، الجَنَى الداني: ٢٠٩، مُغْني اللبيب: ٣٥، هَمْع الهوامع: ٣٩٤/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٧/١.

واختلفوا في قول سيبويهِ، فنقل السهيليُّ (ت٥٨١هـ)[٥] أنَّ سيبويهِ أجاز إعمالها. ويرى البحث أنَّ كلام سيبويهِ ليس فيه تصريح بعملها؛ إذ قال: "وتكون (إنْ) كـ(ما) في معنى ليس"[٦].

وذكر المبرِّد أنَّ سيبويهِ لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنَّها حرف نفي دخل على ابتداء كما تدخل (ألف) الاستفهام، فلا تغيِّره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما)[٧].

وقد احتجَّ المانعون بعدم خصوصية عمل (إنْ) بالجملة الاسميَّة، فهي قد تدخل على الجملة الاسميَّة، كقوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ [المُلْك ٦٧/٢٠]، وقد تدخل على الجملة الفعليَّة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى﴾ [التوبة ٩/١٠٧]؛ أي أنها حرف غير مختصٍّ، والحروف غير المختصَّة لا تعمل[٨].

وذهب ابن عصفور إلى أنَّه لا يجوز عملها إلا في الشعر[٩]، واستدلَّ بقول الشاعر[١٠]:

١- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٥/٣٩.

٢- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٥٩.

٣- ينظر: شرح الرضيّ: ٢/٢٢٧.

٤- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٣٩٤، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٥٩.

٥- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٢٠٧، حاشية الصبَّان: ١/٣٧٧، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٦٠.

٦- الكتاب: ٤/٢٢٢.

٧- ينظر: المقتضَب: ٢/٣٦٢، شرح ابن يَعِيش: ٥/٣٩.

٨- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٦٠.

٩- ينظر: المرجع نفسه: ١٦٠.

١٠- سبق تخريجه.

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ   إلا على أضعفِ المجانينِ

وبذلك، فإنَّ (إنْ) النافية تدخل على المبتدأ والخبر، فلا يشترط فيهما أن يكونا نكرتين، بل قد يأتيان معرفتين(١)، وسُمِعَ "إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية"، وسُمع "إنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَّك"(٢). ويُبْطِلُ عملَها انتقاضُ النفي(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة ٢/٥٨]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم ١٤/١٠].

وتقدُّم الخبر على الاسم نحو قولهم: "إنْ مُسِيءٌ مَنْ أعتب"(٤).

ويرى البحث أنَّ شواهد إعمال (إنْ) قليلة ونادرة، وهي لم ترد في القرآن الكريم عاملةً إلا فيما جاء من قراءة ابن جبير السابقة الذكر، ولذلك فالذين أجازوا إعمالَها قاسُوه على لهجة إحدى القبائل العربيَّة، ولهذا يُعَدُّ القياس عليها غيرَ صحيح.

١- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٣، شرح شذور الذهب: ١٤٠، شرح ابن عقيل: ٣١٩/١، نظام الجملة عند عند ابن هشام: ٤٨٢.

٢- ينظر: شرح شذور الذهب: ١٤٠، هَمْع الهوامع: ٣٩٤/١.

٣- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٣، مُغْني اللبيب: ٣٣.

٤- ينظر: شرح شذور الذهب: ١٣٩-١٤٠.

المبحث الرابع: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(لاتَ)

تختصُّ (لات) بنفي لفظ (الحين) أو ما يُرادفُه من ظروف الزمان، نحو: الساعة والأوان[1]، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص ٣/٣٨]، وقولِ الشاعر[2]:

نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ   والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغيه وَخِيمُ

حقيقتها:

اختلف النحويُّون في حقيقة (لات)، ولهم في ذلك أقوال[3]:

الأوَّل: مذهب الأخفش والجمهور، وهو أنها حرف نفي، أصلُه (لا)، ثم زيدت عليها (التاء).

الثاني: مذهب سيبويهِ، وهو أنَّها مركَّبة من (لا) و(التاء) في أصل وضعها.

الثالث: مذهب ابن أبي الربيع، وهو أنَّ أصلها (ليس)، ثم قلبت (ياؤها)، وأبدلت (سينُها) (تاءً).

---

[1]- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٥٧.

[2]- البيت غير منسوب. ينظر: الكتاب: ٥٧/١-٥٨ و٣٧٥/٢، شرح الرضيّ: ٢٢٨/٢، شرح قطر الندى: ١٤٧، أوضح المسالك: ٢٠٥/١، شرح شذور الذهب: ١٤٠-١٤١، شرح ابن عقيل: ٣٢٠/١، هَمْع الهوامع: ٤٠١/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٨/١.

[3]- ينظر: الكتاب: ٥٧/١، شرح الرضيّ: ٢٢٩/٢، ارتشاف الضَّرَب: ١٢١٠/٣، الجَنَى الداني: ٤٨٥-٤٨٦، مُغْني اللبيب: ٣٣٤-٣٣٥، هَمْع الهوامع: ٣٩٩/١-٤٠٠.

الرابع: مذهب أبي ذرٍّ الخشني، وهو أنَّها في الأصل فعلٌ ماضٍ بمعنى (نقص)، من قوله تعالى: ﴿لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات ١٤/٤٩]، فإنَّه يقال: لاتَ يَلِيتُ، ثم استعملت للنفي.

الخامس: مذهب أبي عبيدة وابن الطراوة، وهو أنَّها كلمة وبعض كلمة، ذلك أنَّها (لا) النافية نفسُها، و(التاء) زائدةٌ في أوَّل لفظ (الحين) الذي بعدها.

وعند مجيء (التاء)، سواء أكانت من أصل (لات)، أم كانت مزيدة عليها، أم كانت مزيدة على اسم الزمان بعدها؛ فإنَّ الأقرب إلى الصواب – في رأي البحث – أن تكون (لات) حرفًا، والقولُ بفعليَّتها لا دليل عليه[١].

عملها:

(لات) حرفٌ يفيد النفي، ويدخل على الجملة الاسميَّة، فيحوِّلها من الإثبات إلى النفي، والاسمُ الذي يأتي بعدها مفرد منصوب في الاستعمال الشائع، ويأتي مرفوعًا في الاستعمال القليل. وبذلك اختلف النحويون في عملها، ولهم في ذلك مذاهب[٢]:

١- ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٢٠، الجنى الداني: ٤٨٥-٤٨٦، همع الهوامع: ٣٩٩/١-٤٠٠، نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٥٨.

٢- ينظر: الكتاب: ٥٧/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٦٩/١، شرح الرضيّ: ٢٢٩/٢، ارتشاف الضَّرَب: ١٢١١/٣، الجَنَى الداني: ٤٨٨، مُغْني اللبيب: ٣٣٥، شرح قطر الندى: ١٤٧، هَمْع الهوامع: ٤٠٠/١-٤٠٤، حاشية الصبَّان: ٣٧٧/١.

ذهب سيبويهِ والجمهور إلى أنَّها تعمل عمل (ليس)، ولكنَّها تختصُّ في لفظ الأزمان، قال سيبويه: "كما شبَّهوا بـ(ليس) (لات) في بعض المواضع، وذلك مع (الحين) خاصَّة، لا تكون (لات) إلا مع (الحين)، تضمر فيها مرفوعًا"[1].

ويظهر من كلام سيبويهِ أنَّ (لات) لا يلزمها الإعمال دائمًا، فإذا عملت فهي مع (الحين) خاصَّة[2].

فإذا جاء الاسم بعدها مرفوعًا؛ فالمرفوع اسمها، وخبرُها محذوف، وقد قُرِئ قولُه تعالى: ﴿وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ بالرفع، على تقدير: لات حينُ مناصٍ لهم، أو: لات حينُ مناصٍ حاصلاً. ورفع اسم (لات) قليل، ولهذا قال سيبويهِ: "وزعموا أنَّ بعضهم قرأ ﴿وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾، وهي قليلة"[3].

وإذا جاء الاسم بعد (لات) منصوبًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ فاسمها المرفوع محذوف، تقديره عندهم: لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ. ونصبُ اسم (لات) كثير[4].

وذهب الأخفش إلى أنَّ (لات) لا تعمل شيئًا، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ خبره محذوف، والتقدير عنده في الآية الكريمة السابقة على قراءة

1- الكتاب: ١/٥٧.

2- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٦٥.

3- الكتاب: ١/٥٨.

4- ينظر: شرح الرضيّ: ٢/٢٢٩، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٢١١، هَمْع الهوامع: ١/٤٠١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٦٥.

الرفع[1]: ولات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم. وإن كان منصوبا فمفعول به لفعل محذوف، والتقدير عنده في الآية الكريمة السابقة: لا أرى حينَ مناصٍ[2].

وذهب الأخفش أيضا إلى أنها تعمل عمل (إنْ)، وهي للنفي العامّ، أو لنفي الجنس، فيكون (حين) اسمها، وخبرها محذوف، تقديره: ولات حينَ مناص لهم، كقولك: "لا غلامَ سفرٍ لك"[3].

وذهب الفرَّاء إلى أنها حرف جرٍّ تخفض أسماء الزمان[4]، وأنشد:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءِ[5]

وقال الرضيّ: "ولا يمنع دعوى كون (لات) هي (لا) التبرئة، ويقوِّيه لزوم تنكير ما أضيف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوف كما في "لا حولَ"، وإذا ارتفع فالاسم محذوف؛ أي: لات حينٌ حينَ مناص، كما في "لا عليك"[1].

١- ينظر: **معاني القرآن:** الأخفش الأوسط (سعيد بن مَسْعَدَة: ت٢١٥هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ٤٥٣/٢؛ **شرح ابن يَعِيش:** ٢٧٠/١، **شرح الرضيّ:** ٢٢٩/٢، **مُغْني اللبيب:** ٣٣٥، **حاشية الصبَّان:** ٣٧٧/١، **اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب:** ١٦٦.

٢- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٣٥. ولم يشر الأخفش إلى هذا في المعاني، وإنما أشار لإلى أنَّها تشبه (ليس)، وأنَّ خبرها مضمر. ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٥٣/٢.

٣- لم يذكر الأخفش في المعاني أنها تشبه (لا) النافية للجنس في العمل. ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٥٣/٢، ارتشاف الضَّرَب: ١٢١١/٣، هَمْع الهوامع: ٤٠٢/١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٦٥.

٤- ينظر: شرح الرضيّ: ٢٢٨/٢، ارتشاف الضَّرَب: ١١١٢/٣، مُغْني اللبيب: ٣٣٦، هَمْع الهوامع: ٤٠٢/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٩/١، اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٦٦.

٥- البيت لأبي زيد الطائيّ. ينظر: شعر أبي زيد الطائيّ: تحقيق: نوري حمودي القيسي، ساعد المجمع العلميُّ العراقيُّ على نشره، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦٧م، ص٣٠. وينظر: شرح الرضيّ: ٢٣٠/٢، ارتشاف الضَّرَب: ١٢١٢/٣، مُغْني اللبيب: ٣٣٦، هَمْع الهوامع: ٤٠٢/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٩/١.

وذهب أبو حيَّان إلى ما ذهب إليه الجمهور، وهذا ظاهر في كلامه، حيث قال: "فإذا كان الظرف منصوبا فهو خبرها، والاسم محذوف، وإذا كان مرفوعا فهو اسمها، وخبرها محذوف، ولم يسمع بالاسم والخبر ملفوظا بهما معا"(٢).

ويرى البحث أن اختلاف حركة الإعراب في لفظة (حين) بين الرفع والنصب في الآية الكريمة ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص ٣/٣٨] يعود إلى اختلاف لهجات القبائل العربيَّة والقراءات، لا إلى اختلاف الحكم النحويِّ أو القاعدة النحويَّة. وزيادة في التأكيد يرى البحث أن معنى (لات) يظلُّ للنفي العامِّ فقط، وأنه لا قيمة دلالية للتركيب مهما اختلفت حركة إعراب الاسم الذي بعده(٣).

اسمها وخبرها:

اتَّفق النحويُّون(٤) على أنَّهم لم يسمعوا الجمع بين اسم (لات) وخبرها، بل الواجب حذفُ أحدهما، والأكثر أن يحذف اسمها، ويبقى خبرها، كقوله تعالى: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص ٣/٣٨]، والتقدير: ولات الحينُ حينَ مناص. ويندر حذفُ خبرها

١- شرح الرضيّ: ٢٢٩/٢.

٢- ارتشاف الضَّرَب: ١٢١١/٣.

٣- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في ارتشاف الضَّرَب: ١٦٨.

٤- ينظر: الكتاب: ٥٨/١، شرح الرضيّ: ٢٢٨/٢، ارتشاف الضَّرَب: ١٢١١/٣، الجَنَى الداني: ٤٨٨، مُغْني اللبيب: ٣٣٦، شرح قطر الندى: ١٤٧، شرح شذور الذهب: ١٤٠، هَمْع الهوامع: ٤٠١/١.

وبقاءُ اسمها، كقراءة بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ بالرفع، والتقدير: ولات حينُ مناصٍ حينًا لهم.

المبحث الخامس: الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ(لا)

تدخل (لا) على الجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر، فتنفي علاقة الإسناد بينهما، وتُحْدِث تأثيرا إعرابيا. وهي في ذلك ضربان: (لا) النافية للجنس، و(لا) العاملة عمل (ليس)[1].

الضرب الأول: (لا) النافية للجنس

وهي من الحروف العاملة عمل (إنَّ)، وتختصُّ بنفي الجنس؛ أي: نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس الواقع بعدها، على سبيل الاستغراق والشمول. وتسمَّى (لا) التبرئة؛ لأنَّها تدلُّ على تبرئة المتكلِّم وتنزيهه عن الخبر[2]. وتدخل على الجملة الاسميَّة المؤلَّفة من المبتدأ والخبر، فتنفي علاقة الإسناد بينهما، وتُحْدث فيهما تأثيرًا إعرابيًّا كالذي تحدثه (إنَّ)، فتنصب الاسم بعدها، وترفع الخبر، نحو: "لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ"[3].

ويحدث هذا التغيير الإعرابيّ بشروط[4]:

---

[1] – ينظر: مغني اللبيب: ٣١٣، شرح قطر الندى: ١٦٥.

[2]– ينظر: حاشية الصبَّان: ٣/٢، الكامل في قواعد العربيَّة نحوها وصرفها: أحمد زكي صفوت، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٤، ١٩٨/١.

[3]– ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٧٥.

[4]– ينظر: **شرح ابن يَعِيش:** ٩١/٢، **شرح الرضيّ:** ١٨٤/٢، **مُغْني اللبيب:** ٣١٣، **أوضح المسالك:** ٢٧٤/١، **شرح قطر الندى:** ١٦٦، **شرح اللمحة البدريَّة:** ٣٩/٢، **هَمْع الهوامع:** ٤٦٣/١، **حاشية الصبَّان:** ٣/٢،

١-أن تكون (لا) نافية للجنس على سبيل التخصيص.

٢-أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

٣-أن يكون الاسم مقدَّمًا والخبر مؤخَّرًا، بحيث يتَّصل اسمُها بها.

وذهب سيبويهِ وأكثرُ البصريِّين إلى أنَّ مدخولها نكرة[١]، قال سيبويهِ: "فلا تعمل إلا في نكرة"[٢]، "واعلم أنَّ كلَّ شيء حسُن لك أن تُعْمِلَ فيه (رُبَّ) حسُن لك أن تُعمِل فيه (لا)"[٣].

وأوضح ابن يَعِيش أنَّ السبب في كون اسم (لا) النافية للجنس نكرةً؛ أنَّ الاسم الذي تعمل فيه (لا) لا يكون إلا نكرة، من حيث كانت تنفي نفيًا عامًّا مستغرقًا، فلا يكون بعدها معيَّنٌ، فـ(لا) في هذا المعنى نظيرةُ (رُبَّ) و(كم) في الاختصاص بالنكرة؛ لأنَّ (رُبَّ) للتقليل أو التكثير على وفق السياق، و(كم) للتكثير، وهذا الإبهام أولى بها[٤].

وخالف الكوفيُّون البصريِّين في هذا الشرط، فذهب الكسائيُّ إلى إجازة إعمالها في العلم المفرد، نحو: "لا زيدَ"، والمضافِ لكُنية، نحو: "لا أبا محمَّد"، ونحو: "لا عبدَ الله"، ونحو: "لا عبدَ الرحمن ولا عبدَ العزيز". ووافق الفرَّاء الكسائيَّ في قوله: "لا عبدَ

تعجيل الندى بشرح قطر الندى: عبد الله بن صالح الفوزان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ، ١٥٦؛ **الكامل في قواعد العربيَّة**: ١/١٩٨-١٩٩.

١- ينظر: هَمْع الهوامع: ٤٦٣.

٢- الكتاب: ٢/٢٧٥.

٣- المصدر نفسه: ٢/٢٨٦.

٤- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢/٩٧.

الله"؛ لأنَّه حرف مستعمل، يقال لكلِّ أحد: عبدُ الله. وخالفه في الأخيرين؛ لأنَّ الاستعمال لم يلزم فيهما كما لزم (عبد الله)[1].

وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرُها التعريف، والمراد بها التنكير، من ذلك قول الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم: "إذا هلك كِسْرى فلا كِسْرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصرَ بعده"[2].

ومنه قول الراجز[3]:

لا هيثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ   ولا فتَى مثلُ ابنِ خَيْبَرِيِّ[4]

وعلَّق سيبويه على ذلك بقوله: "فإنَّه جعله نكرة، كأنَّه قال: لا هيثم من الهيثمين"[5]. ومنه قول عبد الله بن فضالة بن شريك الأسديِّ في عبد الله بن الزبير، وقد أتاه يسأله راحلةً ونفقةً، فلم يعطه[1]:

---

[1]- ينظر: هَمْع الهوامع: ٤٦٣/١.

[2]- ينظر: صحيح البخاريّ: البخاريّ (أبو عبد الله، محمَّد بن إسماعيل: ت٢٥٦هـ)، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، كتاب فرض الخمس، باب (٨)، حديث رقم (٣١٢٠)، صفحة ٦٣٤، وذكره في كتاب المناقب، باب (٢٥)، حديث رقم (٣٦١٨، ٣٦١٩)، صفحة٧٤٢، عن أبي هريرة أنَّه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسُ محمَّد بيده لتُنْفِقُنَّ كنوزهما في سبيل الله". وينظر: هَمْع الهوامع: ٣٦٣/١.

[3]- لم أقف على قائله، والبيت من الرجز. ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، المقتضَب: ٣٦٢/٤، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٥٠٢/١-٥٠٣، شرح ابن يَعِيش: ٩٦/٢، شرح الكافية الشافية: ٢٣٥/١، شرح الرضيّ: ١٩٧/٢، هَمْع الهوامع: ٤٦٤/١، حاشية الصبَّان: ٦/٢، الكامل في قواعد العربيَّة: ١٩٩/١.

[4]- ابن خيبريّ: هو جميل بن عبد الله بن محمَّد بن الحارث بن خيبري، صاحب بُثينة.

[5]- الكتاب: ٢٩٦/٢.

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ[2]

وفسَّر الرضيُّ ذلك التأويلَ بقوله: "واعلم أنَّه قد يؤوَّل العَلَمُ المشتهَر ببعض الخلال بنكرة، فينتصب بـ(لا) التبرئة، وينزع منه (لام) التعريف إن كانت فيه، نحو: "لا حسنَ"، في: الحسن البصريّ، وكذلك: "لا صَعِقَ"، في: الصعق، أو ممَّا أضيف إليه، نحو: "لا امرأ القيس" و"لا ابنَ الزبير". ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتي: عبد الله وعبد الرحمن؛ إذ (الله) و(الرحمن) لا يطلقان على غيره تعالى حتَّى يقدَّر تنكيرهما"[3].

وذهب الجمهور إلى وجوب تكرار (لا) وإهمالها إذا كان اسمها معرفة أو منفصلاً عنها، وذلك كون (لا) لنفي الجنس؛ لأنَّ الجنس تكرار للنفي في الحقيقة، كما بيَّنه الدمامينيّ. وأجاز المبرِّد وابن كيسان (ت٢٩٩هـ) عدم التكرار في الموضعين[4].

---

[1]- ينظر: شعر عبد الله بن الزبير الأسديّ: جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، نشر مديريَّة الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام بالجمهوريَّة العراقيَّة، بغداد، ط١، ١٩٧٤م، ص١٤٧. ينظر: الكتاب: ٢٩٧/٢، المقتضَب: ٣٦٢/٤، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٥٠٣/١، شرح ابن يَعِيش: ٩٧/٢، شرح الكافية الشافية: ٢٣٥/١، شرح الرضيّ: ١٩٧/٢، هَمْع الهوامع: ٤٦٤/١، حاشية الصبَّان: ٦/٢، الكامل في قواعد العربيَّة: ١٩٩/١.

[2]- أبو خبيب: كنية عبد الله بن الزبير، نكدن: تعذرْن وعسرن.

[3]- شرح الرضيّ: ١٩٦/٢.

[4]- ينظر: حاشية الصبَّان: ٨/٢.

وذهب ابن هشام إلى أنَّه يجب إهمال (لا) وتكرارها، إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال[1]، نحو قولك: "زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ" و"جاء زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا"، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ﴾ [البقرة ٢/٦٨]، وقولِه عزَّ وجلّ: ﴿وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ لا بَارِدٍ وَلا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة ٥٦/٤٣-٤٤]، وقولِه عزَّ مِنْ قائل: ﴿وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لا مَقْطُوعَةٍ وَلا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة ٥٦/٣٢-٣٣]، وقولِه جلَّ ثناؤه: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور ٢٤/٣٥].

ويرى البحث أنَّ إهمال (لا) وتكرارها يتمُّ إذا فقدت شرطًا من شروطها؛ أي أنَّه يجب عدمُ إعمالها إن دخلت على معرفة، أو على خبر مقدَّم[2]، نحو قولك: "لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو"، وكقوله تعالى: ﴿لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس ٣٦/٤٠]، وقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافّات ٣٧/٤٧].

اسمها:

اسم (لا) في هذا الضرب نوعان: معرب ومبنيّ.

---

[1]- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٢١.

[2]- ينظر: المقتصد: ٢/٨١٨-٨١٩، مُغْني اللبيب: ٣١٩، شرح اللمحة البدريَّة: ٢/٣٩-٤٠، أوضح المسالك: ١/٢٧٥-٢٧٦.

الاسم المعرب:

يكون اسم (لا) معربًا منصوبًا في حالتين:

إحداهما: أن يكون مضافًا، نحو: "لا صاحبَ برٍّ ممقوتٌ" و"لا فاعلَ عُرفٍ مذمومٌ"(١)، ونحو قول المتنبِّي(٢):

فلا ثَوبَ مَجْدٍ غيرُ ثَوبِ ابن أحْمدٍ على أحدٍ إلاّ بلؤْمٍ مُرقَّعُ

والأخرى: أن يكون شبيهًا بالمضاف، وهو ما اتَّصل به شيءٌ من تمام معناه، إمَّا مرفوعًا به، نحو: "لا قبيحًا فعلُه ممدوحٌ"؛ أو منصوبًا به، نحو: "لا طالعًا جبلاً حاضرٌ"؛ أو مخفوضًا بجارٍّ متعلِّق به، نحو: "لا خيراً من زيدٍ عندنا"(٣)، وقولِ أبي الطيِّب(٤):

قِفا قليلاً بِها عليَّ فلا أقلَّ من نظرةٍ أُزَوِّدُها

ويدخل في المضاف إليه قولهم: "قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها"(٥)، فهو على تقدير التنكير وذلك "إذا جعلت أبا حسنٍ نكرةً حَسُنَ لك أن تعمل (لا)"(١)، فالمراد: علي بن

١- ينظر: الأصول: ٣٨٨/١، المقتصد: ٨٠٨/٢، مُغْني اللبيب: ٣١٣، شرح اللمحة البدريَّة: ٤١/٢، أوضح المسالك: ٢٨٢/١، هَمْع الهوامع: ٤٦٦/١، حاشية الصبَّان: ٨/٢.

٢- ينظر: شرح ديوان المتنبِّي: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٩٣٨، ٣٤٧/٢. وينظر: مُغْني اللبيب ٣١٣.

٣- ينظر: المقتضَب: ٣٦٥/٤، الإيضاح: ١٩٦، شرح ابن يَعِيش: ٩١/٢، مُغْني اللبيب: ٣١٣، شرح قطر الندى: ١٦٦، شرح اللمحة البدريَّة: ٤١/٢-٤٢، هَمْع الهوامع: ٤٦٦/١، حاشية الصبَّان: ٨/٢.

٤- شرح ديوان المتنبِّي للبرقوقي: ١٩/٢. وينظر: مُغْني اللبيب: ٣١٣.

٥- ينظر: الكتاب: ٢٩٧/٢، المقتضَب: ٣٦٣/٤، شرح الرضيّ: ١٩٨/٢، هَمْع الهوامع: ٤٦٣/١، حاشية الصبَّان: .

أبي طالب رضوان الله عليه؛ أي: لا قاضيَ مثلُ أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير[٢]؛ لأنَّ معنى "قضيَّة ولا أبا حسن لها": لا فيصل لها؛ إذ كان – رضي الله عنه – فيصلاً في الحكومات، على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أقضاكم عليٌّ"[٣]، فصار اسمه – رضي الله عنه – كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل. وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: "لكلِّ فرعونَ موسى"[٤]؛ أي: لكلِّ جبَّارٍ قهَّارٌ، فيعرف (فرعون) و(موسى) لتنكيرهما بالمعنى المذكور، وبذلك فقد جعل العَلَم عند اشتهاره بتلك الخصلة كأنَّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى[٥].

الاسم المبنيّ:

يكون اسم (لا) مبنيًّا إذا كان مفردًا؛ أي: ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، ويكون بناؤه على ما ينصب به لو كان معربًا، فيبنى على الفتح إن كان مفردًا أو

١- الكتاب: ٢/٢٩٧. وينظر: المقتضَب: ٤/٣٦٣.

٢- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢/٩٩.

٣- وتمامُه "أرحمُ أمَّتي بأمَّتي أبو بكر، وأشدُّهم في دين الله عمر، وأصدقُهم حياءً عثمان، وأقضاهم عليُّ بن أبي طالب، وأقرؤهم لكتاب الله أبيُّ بن كعب، وأعلمُهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضُهم زيد بن ثابت؛ ألا وإنَّ لكلِّ أمَّة أمينًا، وأمينُ هذه الأمَّة أبو عبيدة بن الجرَّاح" – سنن ابن ماجة: ابن ماجة (أبو عبد الله، محمَّد بن يزيد الربعيّ، القزوينيّ: ت٢٧٣هـ)، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م. باب (١٤)، حديث رقم (١٥٤)، ص(٢٣-٢٤).

٤- هذا القول من أمثال العرب.

٥- ينظر: شرح الرضيّ: ٢/١٩٨.

جمع تكسير، نحو: "لا رجلَ" و"لا رجالَ"[١]، ونحو قوله تعالى: ﴿قالَ لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف ٩٢/١٢]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿يا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب ١٣/٣٣].

ويبنى على الكسر إن كان جمع مؤنَّث سالمًا، نحو قول الشاعر[٢]:

لا سابغاتٍ ولا جأواءَ باسلةً تَقِي المَنُونَ لدى استيفاءِ آجالِ

وقولِ سلامةَ بن جندل السعديّ[٣]:

إنَّ الشَّبابَ الَّذِي مَجْدٌ عواقِبُه فِيْهِ نَلَذُّ، ولا لَذَّاتِ للشَّيبِ

روِي بكسر التاء في (لذَّات) وفتحِها.

ويبنى على الياء إن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا، نحو قولك: "لا رجلين" و"لا مسلمِين عندنا"[٤]، وقولِ الشاعر[٥]:

تَعزَّ فَلاَ إِلْفَيْنِ بِالْعيْشِ مُتِّعَا ولكن لورَّادِ الْمَنُوْنِ تتابُعُ

وقولِ آخر[٦]:

١- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣١٣، أوضح المسالك: ٢٧٧/١، شرح قطر الندى: ١٦٦، شرح ابن عقيل: ٣٩٦/١-٣٩٧، هَمْع الهوامع: ٤٦٦/١.

٢- لم ينسب إلى قائل معين. ينظر: شرح قطر الندى: ١٦٧، شرح اللمحة البدريَّة: ٤٣/٢، هَمْع الهوامع: ٤٦٨/١، حاشية الصبَّان: ١٣/٢.

٣- ينظر: شرح الرضيّ: ١٨٧/٢، شرح ابن عقيل: ٣٩٧/١، أوضح المسالك: ٢٧٨/١، المساعد: ٣٤٠/١، هَمْع الهوامع: ٤٦٨/١، حاشية الصبَّان: ١٢/٢.

٤- ينظر: شرح قطر الندى: ١٦٦، ارتشاف الضَّرَب: ١٢٩٦/٣.

٥- لم يذكر قائله. ينظر: أوضح المسالك: ٢٧٩/١، هَمْع الهوامع: ٤٦٧/١، حاشية الصبَّان: ١٠/٢.

٦- لم يذكر قائله. ينظر: هَمْع الهوامع: ٤٦٨/١، حاشية الصبَّان: ١١/٢.

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِينَ ولا آ   باءَ إِلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤونُ

وعلَّة البناء تتضمَّن معنى (مِنْ) الاستغراقيَّة، التي تفيد العموم واستغراق الجنس، بدليل ظهورها في بعض الأحيان كما في قولنا: "لا رجل في الدار"، فهذا القول مبنيٌّ على سؤال سائل محقَّق أو مقدَّر سأل فقال: "هل مِنْ رجلٍ في الدار؟"، فكان الواجب أن يقال: "لا مِنْ رجلٍ في الدار" مطابقةً للسؤال، إلاَّ أنَّهُ لمَّا جرى ذكر (مِنْ) في السؤال استُغني عنها في الجواب، فحُذفت[١].

وقيل: علَّةُ البناء تركيبُ الاسم مع (لا) كتركيب (خمسة عشر)[٢].

وذهب سيبويه[٣] إلى أنَّ الاسم المبنيَّ بعد (لا) النافية للجنس مرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ لأنَّها لمَّا كانت فرعًا على (أنَّ) في العمل وجب ألاَّ تعمل في الخبر، لئلا تلزم مساواة الفرعِ الأصلَ[٤].

وذهب الأخفش والمبرِّد[٥] إلى أنَّ الاسم المبنيَّ بعد (لا) النافية للجنس ينتصب ينتصب بها قياسًا على (إنَّ)؛ لأنَّها تقتضيها، فيجب أن تعمل فيهما قياسًا على سائر العوامل[٦].

١- ينظر: هَمْع الهوامع: ٤٦٧/١.

٢- ينظر: هَمْع الهوامع: ٤٦٦/١، حاشية الصبَّان: ٤/٢.

٣- ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢-٢٧٥.

٤- شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ: ٩٣٨/٢.

٥- ينظر: المقتضَب: ٣٥٩/٤، شرح الرضيّ: ١٨٥/٢.

٦- شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ: ٩٣٨/٢.

وذهب الجرميُّ (ت٢٢٥هـ) والزجَّاج والزجَّاجيُّ والسيرافيُّ والرمَّانيُّ (ت٣٨٤هـ) إلى أنَّ الاسم المبنيَّ بعد (لا) النافية للجنس معرب؛ أي أنَّ فَتْحَتَهُ إعرابيَّة، وإليه ذهب الكوفيُّون، وإنَّما حُذف التنوين منه تخفيفًا لا بناءً[١].

وذهب المبرِّد إلى أنَّه إذا كان اسم (لا) مثنّى أو جمعًا فهما معربان، وليسا مبنيَّيْن؛ لأنَّه لم يُعْهَدْ فيهما التركيب مع شيء آخر، ولا وُجِدَ في كلام العرب مثنّى وجمع مبنيَّان[٢]. قال: "لأنَّ الأسماء المثنَّاة والمجموعةَ بـ(الواو) و(النون) لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا"[٣].

وذهب المازنيُّ (ت٢٤٩هـ) والفارسيُّ إلى وجوب بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح إذا كان جمع مؤنَّث سالمًا[٤]. وعلَّل الرضيُّ وجوب البناء على الفتح، قائلا: "حَذَرًا من مخالفته في الحركة لسائر المبنيّ بعد (لا) التبرئة، ممَّا كان معربًا بالحركة قبل دخولها"[٥].

وذهب الجمهور إلى كسر اسم (لا) النافية للجنس بلا تنوين؛ لأنَّ الكلمة وإن لم تكن للتمكُّن، فهي مشبهة لتنوين التمكين. وبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين،

١- ينظر: شرح الرضيّ: ١٨٥/٢، شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ: ٩٣٨/٢-٩٣٩، هَمْع الهوامع: ٤٦٧/١.

٢- ينظر: هَمْع الهوامع: ٤٦٧/١.

٣- المقتضَب: ٣٦٦/٤. وينظر: شرح ابن يَعِيش: ١٠٢/٢.

٤- ينظر: شرح الرضيّ: ١٨٧/٢، هَمْع الهوامع: ٤٦٨/١.

٥- ينظر: شرح الرضيّ: ١٨٨/٢.

قياسًا لا سماعًا، على أنَّ التنوين للمقابلة، لا للتمكُّن، بدليل قوله تعالى: ﴿مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة ٢/١٩٨][١].

وأجاز بعضهم بناء جمع المؤنَّث السالم على الوجهين: الكسر والفتح. وهو ما ذهب إليه البحث، وعدَّه الرأي الصحيح، استنادًا إلى السماع[٢]، فقد رُويَ بالوجهين قولُ الشاعر[٣]:

ولا لذّات للشَّيبِ

وقولُ الآخر[٤]:

لا سابغات ولا جَأْواءَ بِاسِلَةً

وجمع أبو حيَّان الأقوال وفسَّرها حسب ما رآه فيها بقوله: "وفرع بعض أصحابنا بناء الكسر والفتح على الخلاف في حركة "لا رَجُلَ". فمن قال إنَّها حركة إعراب أوجب هنا الكسر. ومن قال إنَّها حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كـ(خمسة عشر)؛ إذ الحركة ليست للذات خاصَّة، إنَّما هي للذات و(لا). ومن جوَّز الوجهين راعى الأمرين. ثم إذا بُني على الفتح جوازًا ووجوبًا، فلا ينوَّن كما هو ظاهر"[٥].

١- ينظر: المصدر نفسه: ٢/١٨٧.

٢- ينظر: هَمْع الهوامع: ١/٤٦٨.

٣- قد سبق تخريجه في صفحة ١٤٣.

٤- قد سبق تخريجه في صفحة ١٤٢.

٥- هَمْع الهوامع: ١/٤٦٨.

حذف اسمها:

يحذف اسم (لا) النافية للجنس في قولهم: "لا عليك"، والتقدير: لا بأسَ؛ أي: لا سيِّئَ عليك، وعند حذف الاسم يشترط وجود الخبر. وقد حُذِف الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفًا[1].

خبرها:

خبر (لا) مرفوع، ولا خلاف في أنَّ (لا) هي الرافعةُ له عند عدم التركيب، فإن ركِّبت مع الاسم المفرد فهي الرافعة له أيضًا عند الأخفش والمازنيِّ والمبرِّد والسيرافيِّ وغيرهم[2]. وذلك لأنَّها داخلة على المبتدأ والخبر، فهي تقتضيهما جميعًا، وما اقتضى شيئين وعَمِلَ في أحدهما عَمِلَ في الآخر[3].

وذهب سيبويه إلى عدم عمل (لا) في الخبر لضعف شبهها بـ(إنَّ) في حالة التركيب؛ لأنَّها صارت كجزء كلمة، وإنَّما عملت في الاسم لقربه[4]. بخلاف (إنَّ) المشبَّهة بالفعل نصبت ورفعت كالفعل. و(لا) هذه لا تشبه الفعل، فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل، نحو: (أن) و(لن)، وهي لا ترفع شيئًا، كذلك هذه[5].

1- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١١٦/٢، شرح الرضيّ: ٢١٤/٢، المساعد: ٣٤١/١، هَمْع الهوامع: ٤٧٠/١.

2- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٩٦/٢، شرح الرضيّ: ٢٥٧/٢، حاشية الصبَّان: ٨/٢.

3- ينظر: نصوص في النحو العربيِّ من القرن الثاني إلى الرابع: السيد يعقوب بكر، دار النهضة العربيَّة، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٤٩١.

4- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٩٦/٢، شرح الرضيّ: ٢٥٧/٢، حاشية الصبَّان: ٩/٢.

5- ينظر: نصوص في النحو العربيّ: ٤٩١.

وذكر ابن هشام في المغني أنَّ سيبويه يرى أنَّ المركبة لا تعمل في الاسم[1].

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان، وهي قاعدتهم في (إنَّ) وأخواتها[2].

ويرى الباحث أنها عاملة في الاسم الذي يليها فقط، ولم تعمل في الخبر، وذلك لأن الاسم بعدها تغيرت حركته الإعرابية بعد دخولها عليه، فقد يأتي معربا أو مبنيا، أما الخبر فظلت حركته كما هي قبل دخول (لا) عليه وبعد دخولها.

حذف خبرها:

يكثر حذف الخبر عند الحجازيِّين إذا لم يُجْهَلْ، نحو قوله تعالى: ﴿لا إلهَ إلاَّ اللهُ﴾ [الصافَّات ٣٧/٣٥]، ونحو قولنا: "لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله" و"لا فتى إلا عليٌّ"؛ أي أنَّ حذفَ خبر (لا) النافية للجنس يكثر إذا كان مع (إلا)[3]. والمعنى: "لا إله في الوجود إلا الله"، "لا حول ولا قوَّة في الوجود إلا بالله" ، "لا فتى في الوجود إلاَّ عليٌّ".

وذهب بعض النحويِّين إلى أنَّ بني تميم لا يثبتون خبر (لا) النافية للجنس إلاَّ إذا كان ظرفًا أو مجرورًا. قال الرضيُّ: "قوله: وبنو تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفًا، اقتدى به بـ(جار الله)[4]، قال الجزوليُّ[1]: بنو تميم لا يلفظون به إلاَّ أن يكون ظرفًا.

---

[1]- ينظر: حاشية الصبَّان: ٩/٢.

[2]- ينظر: نصوص في النحو العربيّ: ٤٩١.

[3]- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٣٧/١، هَمْع الهوامع: ٤٧٠/١.

[4]- جار الله هو الزمخشريّ.

ظرفًا. قال الأندلسيُّ[2]: لا أرى من أين نقله، ولعله قاسه، قال: والحقُّ أنَّ بني تميم يحذفونه وجوبًا إذا كان جوابًا، أو قامت قرينة غير السؤال دالَّة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسًا؛ إذ لا دليل عليه، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به. فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، مع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم"[3].

ذكر ابن مالك أنَّ بعضهم – يقصد الزمخشريَّ والجزوليّ – نَسَبَ إلى تميم التزام الحذف على جهة الإطلاق، فهو غلطان؛ لأنَّ حذف الخبر بلا دليل عليه يؤدِّي إلى عدم الفائدة، والعرب يجمعون على ترك التكلُّم بما لا فائدة فيه[4].

وذهب ابن هشام إلى أنَّه يكثر حذف خبر (لا) النافية للجنس إذا كان معلومًا[5]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوْا فَلا فَوْتَ، وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ ٥١/٣٤]؛ أي: فَلاَ فَوْتَ لهم، وقولِه سبحانه: ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ، إِنَّا إِلى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾

---

[1]- عيسى بن عبد العزيز (ت٦٠٦هـ): اشتهر بمقدّمة في النحو سمَّاها: الجزوليَّة – ينظر: بغية الوعاة: ٢٣٦/٢-٢٣٧.

[2]- هو أبو محمَّد القاسم بن أحمد الأندلسيّ (ت٦٦١هـ).

[3]- شرح الرضيّ: ٢٥٨/٢-٢٥٩.

[4]- ينظر: هَمْع الهوامع: ٤٧٠/١.

[5]- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٩٩/٣-١٣٠٠، شرح شذور الذهب: ١٤٨، مُغْني اللبيب: ٣١٥، أوضح المسالك: ٢٩٤/١، هَمْع الهوامع: ٤٦٩/١.

[الشعراء ٢٦/٥٠]؛ أي: لا ضير علينا[١]. فإن لم يكن معلومًا وجب ذكره[٢] كقوله عليه الصلاة والسلام: "لا أحدَ أغيرُ من الله عزَّ وجلَّ"[٣].

وواضح أنَّ بني تميم يحذفون خبر (لا) وجوبًا مع وجود قرينة تدلُّ عليه وترشد إليه، ويثبتونه عند غيابها[٤].

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام هو الصحيح، وهو وجوب حذفه عند وجود الدليل، وإثباته عند عدمه[٥].

١- ينظر: شرح شذور الذهب: ١٤٨.

٢- ينظر: أوضح المسالك: ١/٢٩٤، شرح شذور الذهب: ١٤٨.

٣- ينظر: صحيح البخاريّ: كتاب التفسير، باب (٧)، س (٦)، حديث رقم (٤٦٣٤)، ص٩٦١. وذكره في كتاب النكاح، باب (١٠٨)، باب الغيرة، حديث رقم (٥٢٢٠)، ص١١٣٣. وذكره في كتاب التوحيد، باب (١٥)، حديث رقم (٧٤٠٣)، ص١٥٥١.

٤- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣١٥، شرح شذور الذهب: ١٤٨، أوضح المسالك: ١/٢٩٤.

٥- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٧٨.

الضرب الثاني: (لا) العاملة عمل (ليس)

تدخل (لا) العاملة عمل ليس على الجملة الاسميَّة، فتنفي علاقة الإسناد في جملة المبتدأ والخبر نفيَ إفرادٍ، وتسمَّى (لا) التي لنفي الوحدة، وتُحْدِثُ في عنصري الجملة الإسناديَّيْن تأثيرًا إعرابيًّا كالذي تُحْدثه (ليس)؛ أي أنَّها ترفع الاسم وتنصب الخبر[١]. وعزا بعض النحويِّين – منهم ابن هشام – هذا التأثير الإعرابيَّ الذي تُحْدِثُه، إلى لهجة أهل الحجاز[٢]. وأوضح ابن هشام أنَّ (لا) هذه عند بني تميم مهملة، لا تحدث أيَّ تأثير إعرابيٍّ، وواجب تكرارها[٣].

إعمال (لا) عمل (ليس):

هناك شروط لا بدَّ أن تتوافر حتَّى تعمل (لا) عمل (ليس)، وهي:

١. أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

٢. ألاَّ يتقدَّم خبرها على اسمها.

٣. ألاَّ يتقدَّم معمول الخبر.

٤. ألاَّ ينتقض النفي بـ(إلا).

٥. أن يكون ذلك في الشعر لا النثر[٤].

١– ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٧٨.

٢– ينظر: شرح شذور الذهب: ١٤٠، شرح اللمحة البدريَّة: ٢/٢٤، شرح ابن عقيل: ١/٣١٢.

٣– ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٢٠٩، شرح شذور الذهب: ١٤٠، شرح ابن عقيل: ١/٣١٢.

٤– ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٦٩، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٢٠٩، هَمْع الهوامع: ١/٣٩٨.

وقد اختلف النحويُّون في إعمال (لا) عمل (ليس)، فذهب سيبويه إلى جواز إعمالها عمل (ليس)، ولكنَّ عملها عنده قليل، وبشرطِ أن تعمل في النكرات، حيث قال: "وقد جُعلتْ؛ أي: (لا)، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا)، في أنَّها في موضع ابتداءٍ، وأنَّها لا تعمل في معرفة"[١]. ومن ذلك قول سعد بن مالك[٢]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[٣]

ولهذا خُصَّ عملها بالشعر[٤]، وذلك لضعف شبهها بـ(ليس)، قال ابن هشام: "إنَّما ضعف شبه (لا) بـ(ليس) لأنَّ (ليس) لنفي الحال و(لا) لنفي المستقبل، وقد حقَّق هذا أنَّهم لا يُعْمِلونها إلا في الشعر"[٥].

وذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه الفرَّاءُ[٦]، والمبرِّد[٧]، وابن السرَّاج[١]، والنحَّاس[٢] (ت٣٣٧هـ) والزجَّاجيّ[٣]، وأبو عليٍّ الفارسيُّ[٤]، والرمَّانيّ[٥]،

١- الكتاب: ٢٩٦/٢.

٢- هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس البكريُّ الوائليّ، من سراة بني بكر وفرسانها المعدودين في الجاهلية، له أشقَّاء جياد، قتل في حرب البسوس. لم أعثر على ديوانه. والبيت من مجزوء الكامل.

٣- ينظر: الكتاب: ٥٨/١ و٢٩٦/٢، الأصول: ٩٦/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٦٧/١، مُغْني اللبيب: ٣١٥، أوضح المسالك: ٢٠٣/١، شرح جمل الزجَّاجيِّ لابن هشام: ٣١٦، هَمْع الهوامع: ٣٩٧/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٦/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٦٣٦/٢، شرح المقرَّب: ١٠٩٠/١.

٤- ينظر: شرح قطر الندى: ١٤٤-١٤٥.

٥- ينظر: شرح اللمحة البدريَّة: ٢٥/٢.

٦- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٣٦/٢.

٧- ينظر: المقتضَب: ٣٨٢/٤.

والجرجانيّ[٦]، والأعلم الشنتمريّ[٧]، والزمخشريّ[٨]، وابن يَعِيش[٩]، وابن عصفور[١٠] (ت٦٦٩هـ)، وابن مالك[١١]، وابن بدر الدين[١٢]، وابن جمعة الموصليّ[١٣]، وابن هشام[١٤]، والمالقيّ[١٥]،وغيرهم[١٦]. واستدلُّوا بقول الشاعر[١٧]:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ على الأَرْضِ باقيَا   وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقولِ آخر[١٨]:

١- ينظر: الأصول: ٩٦/١.

٢- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٣٦٣/٢.

٣- ينظر: المرجع نفسه: ٦٣٧/٢.

٤- ينظر: المرجع نفسه: ٦٣٧/٢.

٥- ينظر: المرجع نفسه: ٦٣٧/٢.

٦- ينظر: المقتصد: ٨٠٧/٢.

٧- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٦٣٧/٢.

٨- ينظر: المفصَّل: ٣٠، شرح ابن يَعِيش: ٢٦٩/١.

٩- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٦٩/١.

١٠- ينظر: شرح المقرَّب: ١٠٨٩/١.

١١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤/١.

١٢- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٦٣٧/٢.

١٣- ينظر: المرجع نفسه: ٦٣٧/٢.

١٤- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣١٦.

١٥- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٦٣٧/٢.

١٦- ينظر: أوضح المسالك: ٢٨٤/١، المساعد: ٢٨٢/١.

١٧- لم يذكر قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤/١، شرح التسهيل: ٣٧٦/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٣، مُغْني اللبيب: ٣١٥/١، المساعد: ٣٧٤/١، هَمْع الهوامع: ٣٩٧/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٤/١، شرح المقرَّب: ١٠٨٥/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٦٣٧/٢.

١٨- هو سواد بن قارب السدوسيّ الصحابيّ رضي الله عنه، وهو من قصيدة من الطويل يخاطب النبي "صلى الله عليه وسلم" بها، والشاهد في قوله "لا ذو شفاعة بمغنٍ"، حيث جاءت بمعنى ليس، وفتيلاً بفتح الفاء، وهو الخيط الذي يكون في شق النواة، نُصِب على أنَّه مفعولُ (مغن)، والأصل: قَدْرَ فتيلٍ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ [النساء ٤٩/٤]. ينظر: **شرح الكافية الشافية:** ٣٩٤/١، **شرح التسهيل:** ٣٧٦/١، **أوضح المسالك:** ٢٠٩/١، **الأشباه والنظائر** في النحو: السيوطيّ (جلال الدين، أبو الفضل، عبد

وَكُنْ لي شفيعًا يَوْمَ لا ذو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عن سَوَادِ بنِ قَارِبِ

وقد نُسِبَ هذا القولُ إلى البصريِّين(١)، وأنَّه على لغة أهل الحجاز(٢). وهناك من زعم أنَّ المبرِّد منع إعمال (لا) عمل (ليس)(٣).

وأجاز طائفة من النحويين إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة، منهم ابن جنِّي وابن الشجريّ (ت٥٤٢هـ) وابن مالك(٤)، واستدلُّوا بقول الشاعر(٥):

وحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أَنا بَاغِيًا   سِوَاهَا وَلا عن حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

الرحمن بن الكمال أبي بكر: ت٩١١هـ)، راجعه وقدَّم له: فايز ترحيني، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٧٥/٢؛ **حاشية الصبَّان:** ٣٧٠/١، **شرح المقرَّب:** ١٠٧٠/١، **اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط:** ٦٣٨/٢.

١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٣٨/٢.

٢- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٣٨/٢.

٣- نقل أبو حيَّان والمراديُّ أنَّ المبرِّد منع إعمال (لا) عمل (ليس). ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٣، الجَنَى الداني: ٢٩٣. والواضح من حديث المبرِّد في المقتضب أنَّه ذهب عكس ذلك؛ أي أنَّه يرى إعمال (لا) عمل (ليس)؛ إذ يقول: "وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فنقول: "لا رجل أفضل منك" – المقتضَب: ٣٨٢/٤، وقد تمَّ ذكر إجازته للنكرة على مذهب سيبويهِ.

٤- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤/١، شرح التسهيل: ٣٧٧/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٩/٣، الجَنَى الداني: ٢٩٣، مُغْني اللبيب: ٣١٦، هَمْع الهوامع: ٣٩٨/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٥/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٨٠.

٥- البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعديّ، قيسِ بنِ عبد الله، أبي ليلى، شاعر مخضرم من المعمَّرين، أسلم، وكانت له صحبة، شهد صفِّين. ينظر: شعر النابغة الجعديّ: تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلاميُّ للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ص١٧١، وقبله:

بدت فِعل ذي وُدٍّ فلما تبعتها   تولَّتْ وَبقَّتْ حاجتي في فؤاديا

ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٥/١، شرح التسهيل: ٣٧٧/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٩/٣، مُغْني اللبيب: ٣١٦، المساعد: ٢٨٢/٢، هَمْع الهوامع: ٣٩٨/١، حاشية الصبَّان: ٣٧٥/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٣٨/٢، شرح المقرَّب: ١٠٨٨/١.

وقولِ آخر[١]:

أنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا   لا الدَّارُ دارًا وَلا الجِيرَانُ جِيرانا

وهذا القولُ منسوب إلى الكوفيِّين[٢].

وقولِ المتنبِّي[٣]:

إِذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خلاصًا مِنَ الأَذى   فَلا الحَمْدُ مَكْسُوْبًا وَلا المالُ باقِيَا

وأجاز ابن عطيَّة (ت٥٤١هـ) إعمال (لا) عمل (ليس) مطلقًا، من دون الحاجة إلى وضع شروط كتلك التي اشترطها مَنْ سبقه[٤].

ومنعت طائفةٌ من النحويِّين إعمالَ (لا) عمل (ليس) منعًا مطلقًا، منهم الأخفش والرضيّ (ت٦٨٦هـ)، قال الرضيّ: " والظاهر أنَّه لا يعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذًّا ولا قياسًا. ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوبًا"[٥]. وكان تعليلهم ذلك بأنَّ (لا) حرف غير مختصٍّ بالأسماء، فالأصل ألا يكون لها عمل، كما أنَّ مشابهتها لـ(ليس) ناقصة؛ لأنَّ (ليس) لنفي الحال، وليس كذلك (لا)،

١- قائله مجهول. ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢١٠/٣، اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٣٩/٢، نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٨٠.

٢- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٣٩/٢.

٣- البيت من الطويل، وهو من قصيدة للمتنبِّي في مدح كافور، ومعناه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى﴾. شرح ديوان المتنبِّي للبرقوقي: ٥١١/٢. وينظر: مُغْني اللبيب: ٣١٦، شرح قطر الندى: ١٤٥، شرح المقرَّب: ١٠٨٩/١.

٤- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٣٨/٢.

٥- ينظر: شرح الرضيّ: ٢٦١/١.

فإنَّها للنفي مطلقًا، خلافًا لـ(ما) النافية فإنَّها مثل (ليس) لنفي الحال، فمشابهتها لـ(ليس) كاملة، ومن ثَمَّ عملت عملها في بعض لغات العرب[١].

وذهب أبو حيَّان إلى جواز إعمالها، وأوضح أنَّه قليل جدًّا[٢]، حيث قال: "إعمال (لا) عمل (ليس) قليل جدًّا، لم يجئ منه في لسان العرب إلا ما لا بال له..."[٣].

وذهب إلى ما ذهب إليه تلميذه السمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، ولكنَّ أبا حيَّان في كتابه تقريب المقرَّب يجيز أن تعمل (لا) عمل (ليس) بشرط دخولها على النكرات، وهو بذلك يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه[٤].

ويرى البحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه في أنَّ (لا) تعمل عمل (ليس) في النكرات هو الأقرب إلى الصواب، وذلك لكثرة السماع فيه.

حذف خبرها:

ذهب ابن يعيش إلى أنَّ الاسم الذي يأتي بعد (لا) العاملة عمل (ليس) مرفوع بالابتداء، والخبرَ محذوفٌ[٥]. وذهب ابن هشام إلى أنَّ ذكر خبر (لا) في الكلام قليل؛ إذ الغالب أن يكون محذوفًا[١]، كقول سعد بن مالك[٢]:

١- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٣٩/٢.

٢- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٣.

٣- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٤٠/٢.

٤- ينظر: اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط: ٦٣٨/٢.

٥- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٦٩/١.

من صَدَّ عن نِيرانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

أي: لا بَرَاحُ لي، فحذف الخبر[٣].

ويبدو أنَّ قلَّة ذكر خبرها هي التي جعلت الزجَّاج (ت٣١١هـ)[٤] يذهب إلى أنَّها أُجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصَّة، ولا تعمل في الخبر شيئًا، وقال: "وهي مع اسمها في موضع رفعٍ على الابتداء"[٥]، وقد استدلَّ الزجَّاج على ذلك بأنَّه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظًا به[٦]. والصحيح سماع ذلك، ولكنَّه في غاية القلَّة، منه قول الشاعر[٧]:

نَصَرْتُكَ إِذ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالكُمَاةِ حَصِينا[٨]

١- ينظر: مُغْني اللبيب: ٣١٥، أوضح المسالك: ٢٠٣/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٨٠.

٢- سبق تخريجه في صفحة ١٥٢.

٣- نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٨٠.

٤- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٢، هَمْع الهوامع: ٣٩٧/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٤٠/٢، نظام الجملة عند ابن هشام: ٤٨٠.

٥- ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٣.

٦- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٢٠٨/٣، الجَنَى الداني: ٢٩٣، مُغْني اللبيب: ٣١٥، هَمْع الهوامع: ٣٩٧/١.

٧- لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٦/١، الجَنَى الداني: ٣٠١، مُغْني اللبيب: ٣١٦، المساعد: ٢٨٢/١، اختيارات أبي حيَّان في البحر المُحِيط: ٦٣٨/٢، شرح المقرَّب: ١٠٩٠/١.

٨- الكماة: الشجعان الذين لبسوا السلاح.

الفصل الثالث

الرتبة والحذف في الجملة الاسميَّة

المبحث الأوَّل: الترتيب بين ركني الجملة الاسميَّة

تقديم المبتدأ على الخبر جوازًا ووجوبًا:

أوَّلا: تقديم المبتدأ على الخبر جوازًا:

الأصل في المبتدأ أن يتقدَّم، والأصل في الخبر أن يتأخَّر، نحو: "القناعةُ كنزٌ لا يَفْنى"، "عدوٌّ عاقلٌ خيرٌ من صديقٍ جاهلٍ"، "الدينُ النصيحةُ"؛ لأنَّ المبتدأ محكوم عليه، فلا بدَّ من تقديمه ليتحقَّق[1].

ويقدَّم المبتدأ على الخبر جوازًا لداعٍ من الدواعي البلاغيَّة، منها:

١- تمكين الخبر في ذهن السامع؛ لأنَّ في المبتدأ تشويقًا إليه[2]، كقول المعرِّي: المعرِّي:

والذي حارتْ البريَّةُ فيه حيوانٌ مستحدَثٌ من جَمَادِ

٢- تعجيل المسرَّة، إذا كان في ذكر المبتدأ تفاؤل، نحو: "سعدٌ في دارِك"، "أخوك ناجحٌ"، "صاحبُك في خيرٍ"[3].

---

[1]- ينظر: هَمْع الهوامع: ٣٢٩/١.

[2]- ينظر: **الإيضاح** في علوم البلاغة: الخطيب القزوينيّ (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: محمَّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، ط٦، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ١٣٥/١؛ **أساليب بلاغيَّة** (الفصاحة، البلاغة، المعاني): أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠م، ص١٧٠.

[3]- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٣٥/١.

٣- تقوية الحكم وتقريره، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣/٥٩][١].

ثانيًا: تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا:

هناك مواطنُ لا يجوز للخبر فيها أن يتقدَّم على المبتدأ، فيجب أن يبقى المبتدأ في الصدارة، منها:

(١) أن يكون المبتدأ والخبر متساويين أو متقاربين في درجة تعريفهما وتنكيرهما[٢]، وليس هناك قرينة تعيِّن أحدَهما، فيتقدَّم المبتدأ خشيةَ التباسِه بالخبر، نحو: "زيدٌ أخوك" و"أفضلُ منك أفضلُ منِّي". ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ﴾ [فصِّلت ٤١/٣٠]، وقوله تعالى: ﴿اللهُ رَبُّنَا﴾ [الشورى ٤٢/١٥]، وقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الكهف ١٨/١٤].

فإذا كان هناك قرينة لفظيَّة أو معنويَّة تميِّز المبتدأ عن الخبر جاز التقديم والتأخير، نحو قولهم: "أبو يوسفَ أبو حنيفة" بتقديم المبتدأ، أو "أبو حنيفةَ أبو

١- ينظر: أساليب بلاغيَّة: ١٧٠.

٢- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٤٦، شرح الكافية الشافية: ١/١٥٦-١٥٧، شرح الرضيّ: ١/٢٢٨، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٠٣، أوضح المسالك: ١/١٤٥، مُغْني اللبيب: ٥٨٨، المساعد: ١/٢٢١، هَمْع الهوامع: ١/٣٢٩، حاشية الصبَّان: ١/٣٠٦-٣٠٧.

يوسف" بتقديم الخبر، فلا يكون هناك مانع من تقدُّم أحدِهما على الآخر؛ لأنَّ المعنى في كلِّ حال تشبيهُ أبي يوسف بأبي حنيفة في العلم. ومنه قول الفرزدق[١]:

بَنُونا بَنُو أبنائنا وبَنَاتُنا   بَنُوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأَبَاعِدِ

ففي قوله "بنونا بنو أبنائنا" تقدَّم الخبر، ويجوز: "بنو أبنائنا بنونا" بتقديم المبتدأ، فلا يمنع من ذلك؛ إذ المعنى في كلِّ حال "أنَّ بني أبنائنا هم بنونا"[٢]؛ أي "أنَّهم مثل بنينا"[٣]؛ لأنَّ أصله: بنو أبنائنا مثل بنينا، فقدّم وأخّر، وترك كلمة (مثل) للعلم بقصد التشبيه؛ إذ المراد تشبيهُ أبناءِ الأبناء بالأبناء، وليس العكس[٤]. ومثله قول أبي تمَّام[٥]:

لُعَابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ   وأَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

بتأخير المبتدأ (لعابه)، ويجوز: لعابُه لعابُ الأفاعي، بتقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

(٢) أن يكون الخبر فعلاً يرفع ضميرًا مستترًا يعود على المبتدأ، نحو: المطر انهمر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة ٢/١٠٥]، وقوله عزَّ

١- البيت غير موجود في ديوانه. ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ١/٢٧٥، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٤٨، شرح الكافية الشافية: ١/١٥٧، شرح الرضيّ: ١/٢٢٨، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٠٣، مُغْني اللبيب: ٥٨٩، أوضح المسالك: ١/١٤٦، المساعد: ١/٢٢١، هَمْع الهوامع: ١/٣٢٩، حاشية الصبَّان: ١/٣٠٧.

٢- جامع الدروس العربيَّة: مصطفى الغلاييني، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ٢/٢٦٧.

٣- أوضح المسالك: ١/١٤٦، مُغْني اللبيب: ٥٨٩.

٤- نظام الجملة عند ابن هشام: ٧١.

٥- ينظر: ديوان أبي تمَّام بشرح الخطيب التبريزيّ (ت٥١٢هـ): تحقيق: محمَّد عبده عزَّام، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ٣/١٢٣. وينظر: شرح الرضيّ: ١/٢٢٨-٢٢٩، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٠٤، المساعد: ١/٢٢١، هَمْع الهوامع: ١/٣٣٠، حاشية الصبَّان: ١/٣٠٨.

وجلّ: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة ٢/١١٣]، وقوله عزَّ مِنْ قائل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢/٢١٦]. قال السيوطي: إذ لو قدِّم لأوهم الفاعلية، فلو رفع البارز جاز تقديمه عند الجمهور مطلقا، نحو: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون[1]. وخصَّ والد السيوطي أبو بكر بن محمد بن الخضر الفارسي الخضيري السيوطي هذا النوع بالجمع فقط، دون المثنى، لبقاء الإلباس على السامع، لسقوط الألف، لملاقاة الساكن. ومنع قوم التقديم مطلقا حملا لحالة التثنية والجمع على الإفراد لأنه الأصل[2].

(٣) أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وضمير الشأن و(كم) الخبريَّة و(ما) التعجبيَّة[3]. فالاستفهام نحو: "ما عندَك؟"، و"مَنْ في الدار؟"، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى﴾ [طه ٢٠/١٣٥]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ [مريم ١٩/٧٥].

[1] – همع الهوامع: ١/٣٣٠.

[2] – ينظر: همع الهوامع: ١/٣٣٠.

[3] – ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٥٧، شرح الرضيّ: ١/٢٢٨–٢٣٠، ارتشاف الضَّرَب: ٣/٤–١١، المساعد: ١/٢٢٢، هَمْع الهوامع: ١/٣٣١، حاشية الصبَّان: ١/٣١٠، شرح المقرَّب: ١/٧٠٢–٧٠٩.

والشرط نحو قولهم: "مَنْ يُقِمْ أُقِمْ معه"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة ٢/١٠٨]، وقولُه عزَّ وجلّ: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢/١٥٨]، وقولُه عزَّ مِنْ قائل: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة ٢/١٧٨].

وضمير الشأن من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، ولهذا يفسَّر بجملة بعده؛ لأنَّ ذكره أوّلاً مُشْعِرٌ بالتعظيم، فلو قُدِّم الخبر لكان مناقضًا للغرض، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة ٢/٨٥]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء ٢١/٩٧]، فـ(هي) ضمير القصَّة؛ أي: أبصارُ الذين كفروا شاخصةٌ. وذكر الزمخشريّ[١] أنَّ (هي) ضمير مبهم توضِّحه (الأبصار) وتفسِّره، أمَّا الفرَّاء[٢] فقد أجاز أن يكون الضمير (هي) عمادًا "فصلاً".

و(كم) الخبريَّة، نحو قولهم: "كم غلامٍ عندي"، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ﴾ [البقرة ٢/٢٤٩]، وقولُه عزّ وجلّ: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا

١- ينظر: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم: عبد الفتَّاح الحموز، دار عمَّار للنشر والتوزيع، عمَّان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦، ص١٣٦.

٢- ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ٢/١٢١.

بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾ [الأعراف ٧/٤]. فـ(كم) الخبريَّة اسم مبهم يفيد التكثير والفخر، ويكون تمييزها مجرورًا بالإضافة، قال سيبويهِ: "وجُعلتْ في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى عشرة، وتجرُّ ما بعدها كما جرَّت هذه الحروف ما بعدها، واعلم أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ (كم) اسم و(رُبَّ) غير اسم بمنزلة (مِنْ)، والدليل عليه أنَّ العرب تقول: كم رجلٍ أفضل منك، تجعله خبر (كم)"[١].

و(ما) التعجبيَّة، نحو قولهم: "ما أحسنَ زيدًا"، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة ٢/١٧٥]، وقولُه تعالى: ﴿قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس ٨٠/١٧].

(٤) أن يضاف إلى اسم له الصدارة في الكلام[٢]، نحو: "غلامُ مَنْ في الدار؟"، و"غلامُ مَنْ يُقِمْ أُقِمْ معه"، و"مالُ كمْ رجلٍ عندَك".

(٥) أن يكون مقرونًا بـ(الفاء)، نحو: "الذي يأتيني فله درهم"[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة ٢/٢٧٤].

---

[١]- الكتاب: ١٦١/٢.

[٢]- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٠٤/٣، المساعد: ٢٢٢/١، هَمْع الهوامع: ٣٣١/١.

[٣]- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨/١، شرح الرضيّ: ٢٣٠/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٠٤/٣، المساعد: ٢٢١/١، هَمْع الهوامع: ٣٣١/١، حاشية الصبَّان: ٣١١/١.

وذلك لأنَّ (الفاء) توجب التعقيب من غير تراخٍ ولا مهلة، فدخلت لشبهه بالجزاء، والجزاءُ لا يتقدَّم على الشرط[١].

(٦) أن يكون المبتدأ محصورًا في الخبر[٢] بـ(إلا) لفظًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران ١٤٤/٣]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَيْدُ الْكَافِرِينَ إلا فِي ضَلالٍ﴾ [غافر ٢٥/٤٠] – أو معنًى، نحو: "إنَّما زيدٌ في الدار"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود ١٢/١١]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [التوبة ٦٠/٩]، وقوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ [المجادلة ١٠/٥٨]؛ إذ المعنى: ما زيد إلا في الدار، وما أنت إلا نذير، وما الصدقات إلا للفقراء والمساكين، وما النجوى إلا من الشيطان.

قال الأشموني: "إذا لو قدِّم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ، فإذا قلت: المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بلا مع (إلا) قلت: هو كذلك، إلا أنهم ألزموه حملا على المحصور بـ(إنما)، وأما قول الكميت:

فيارب هل إلا بك النصرُ يرتجى   عليهم، وهل إلا عليك المعوَّلُ

١– ينظر: شرح الرضيّ: ٢٣٠/١، هَمْع الهوامع: ٣٣١/١.

٢– ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨/١، شرح الرضيّ: ٢٣٠/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٠٤/٣، المساعد: ٢٢١/١، هَمْع الهوامع: ٣٣١/١، حاشية الصبَّان: ٣٠٨/١.

فشاذ"[١].

(٧) أن يكون المبتدأ مقترنًا بـ(لام) الابتداء، نحو: "لَزَيْدٌ قائمٌ"[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللهِ﴾ [الحشر ١٣/٥٩]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف ٨/١٢]. قال ابن عقيل: "فلا تقول: قائم لزيدٌ؛ لأن لام الابتداء صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر:

خالي لأنت ومن جرير خاله   ينل العلاء ويكرم الأخوالا

فـ(لأنت) مبتدأ مؤخر، و(خالي) خير مقدم"[٣]. وقال الأشموني: "فشاذّ أو مؤول. وقيل اللام زائدة، وقيل اللام داخلة على مبتدأ محذوف؛ أي: لهو أنت، وقيل: أصله: لخالي أنت؛ أُخرت اللام للضرورة"[٤].

(٨) إذا كان الخبر طلبا، نحو: (زيد اضربه)، و(زيد هلا ضربته)[٥].

(٩) ويتقدم المبتدأ إذا كان دعاء، نحو: (سلام عليك)، و(ويل لزيد)[٦].

(١٠) أن يكون المبتدأ بعد (أما)، نحو: (أما زيد فعالم)؛ لأن (الفاء) لا تلي (أما)[٧].

---

[١]- حاشية الصبان: ٣٠٩/١.

[٢]- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨/١، شرح الرضيّ: ٢٣٠/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٠٤/٣، المساعد: ٢٢١/١، حاشية الصبَّان: ٣٠٨/١.

[٣] – شرح ابن عقيل: ٢٢١/١.

[٤] – حاشية الصبان: ٣١٠/١.

[٥] – ينظر: همع الهوامع: ٣٣٠/١.

[٦] – ينظر: همع الهوامع: ٣٣١/١.

[٧] – ينظر: همع الهوامع: ٣٣١/١.

(١١) أن يقع الخبر مؤخرا في مثل، نحو: الكلاب على البقر[١].

(١٢) زاد بعضهم أن يقترن الخبر بالباء الزائدة، نحو: ما زيد بقائم[٢].

---

١ – ينظر همع الهوامع: ٣٣١/١. والمثل يضرب عن تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة – انظر: مجمع الأمثال: ١١٧/٢.

٢ – ينظر: همع الهوامع: ٣٣١/١.

تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا ووجوبًا

أوَّلاً: تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا:

الأصل في الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ هو المخبَر عنه، والخبر هو المخبَر به(١). كما أنَّه إذا لم يُعلم ما يُخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء، فالخبر تالٍ للمبتدأ في الترتيب(٢)، ولكن يجوز تقديمه على المبتدأ لداعٍ من الدواعي البلاغية التي يقتضيها المقام، منها:

١- العناية والاهتمام بالخبر، نحو: "ناجحٌ أخوك"، فالعناية متَّجهة إلى النجاح.

٢- تخصيص الخبر بالحكم، نحو قوله تعالى: ﴿أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام ٦/٦٩]؛ أي: لا حُكم لغيره، وقولِه عزَّ وجلّ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الشورى ٤٢/٤٩]، فالملك مختص بالله ومقصور عليه(٣). ومنه قوله عزَّ من قائل: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون ١٠٩/٦].

١- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ١/٢٦٣.

٢- ينظر: المقتصد: ١/٣٠٢، أوضح المسالك: ١/١٥٢، شرح قطر الندى: ١٢٤.

٣- ينظر: **المعاني في ضوء أساليب القرآن:** عبد الفتَّاح لاشين، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٨م، ص٢٣٠؛ **أساليب بلاغيَّة:** ١٧١.

٣- دفع اللبس بالتنبيه على أنَّ المتقدِّم خبر لا نعت، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ [البقرة ٢/٣٦]، ونحو قول حسَّان بن ثابت رضي الله عنه يمدح النبيَّ محمَّدًا صلى الله عليه وسلم[١]:

له هِمَمٌ لا مُنْتهى لكبارِها وهِمَّتُه الصغرى أجلُّ من الدهرِ

له راحةٌ لو أنَّ مِعشارَ جُودِها على البَرِّ كان البَرُّ أندى من البَحْرِ

٤- التشويق إلى ذكر المبتدأ، كقول محمَّد بن وهب[٢]:

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدنيا ببهجتِها: شمسُ الضحى وأبو إسحاقَ والقمرُ

وكقول أبي العلاء المعرِّيّ[٣]:

وكالنارِ الحياةُ، فمِنْ رمادٍ أواخرُها، وأوَّلُها دُخَانُ

أمَّا تقديم الخبر في قول العرب: "تميميٌّ أنا"، و"مشنوءٌ من يَشْنَؤك"، و"رَجُلٌ عبدُ الله"، و"خزٌّ صَفَّتُك"[٤]، فيُفهَمُ منه معنى لا يُفهم بتأخيره، فهناك فرق بين قولهم: "أنا تميميٌّ" و"تميميٌّ أنا"، فالأولى إخبار المتكلِّم عن نفسه، والثانية للتفاخر بنفسه

---

[١]- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٣١، أساليب بلاغيَّة: ١٧١.

[٢]- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٩٣، أساليب بلاغيَّة: ١٧١.

[٣]- الديوان: . وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٩٤، أساليب بلاغيَّة: ١٧١.

[٤]- ينظر: الكتاب: ٢/١٢٧، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ١/٢٦٣، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٣٤، شرح المقرَّب: ١/٧٢٩.

وقبيلته تميم، وغير ذلك ممَّا يقدَّم له الخبر. ولذلك ليس معناه أنَّك تقدِّم متى شئت، ولكنَّك تقدِّم إذا اقتضى الأمر التقديم لغرض من الأغراض[١].

أشار أبو عليٍّ إلى تقديم الخبر جوازًا بقوله: "وقد يجوز أن تقدِّم خبر المبتدأ، فتقول: منطلقٌ زيدٌ"[٢]، فيكون (منطلق) مقدَّمًا في اللفظ، مؤخَّرًا في النيَّة.

وأجاز ابن جنِّي تقديم الخبر على المبتدأ، تقول: "قائمٌ زيدٌ"، "خلفَك بكرٌ"، والتقدير: زيدٌ قائمٌ، بكرٌ خلفَك[٣]. فقُدِّم الخبران اتِّساعًا، وفيهما ضمير؛ لأنَّ النيَّة فيهما التأخير[٤]، وذلك لإزالة الوهم عن ذهن السامع إذا كان السامع يظنُّ أنَّ زيدًا قاعد لا قائم، أمَّا إذا تأخَّر الخبر كقولنا: "زيدٌ قائمٌ" عُدَّ المخاطب خاليَ الذهن، فهو إخبار أوَّلي لا يعلمه السامع[٥].

هذا، وقد اختلف علماء البصرة وعلماء الكوفة في "قائمٌ زيدٌ"، فذهب الكوفيُّون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة، وذلك لأنَّه يؤدِّي إلى تقدُّم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنَّك إذا قلت "قائمٌ زيدٌ" كان في (قائم) ضميرُ (زيد)، وكذلك إذا قلت: "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في (أبوه) ضمير (زيد)،

١- ينظر: معاني النحو: ١/١٦٤-١٦٥.

٢- الإيضاح: ٩٨. وينظر: المقتصد: ١/٣٠٢.

٣- ينظر: اللُّمَع: ٧٦، البيان في شرح اللُّمَع: ١١٤.

٤- ينظر: الخصائص: ٢/٣٨٢.

٥- ينظر: معاني النحو: ١/١٦١.

فقد تقدَّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف في أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، لهذا لا يجوز تقديمه عليه[١].

وذهب البصريُّون[٢] إلى أنَّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة؛ لأنَّه جاء كثيرًا في كلام العرب، ومنه قولهم: "في بيته يؤتَى الحَكَمُ" و"تميميٌّ أنا" و"مشنوءٌ من يَشْنَؤكَ".

ويرى البحث أنَّ ما ذهب إليه البصريُّون من جواز تقديم الخبر على المبتدأ هو القول الأمثل، وذلك أنَّ الخبر وإن كان مقدَّمًا في اللفظ فإنَّه متأخِّر في الرتبة، مثله في ذلك جواز تقديم المفعول به على الفاعل، نحو قولك: "ضرب غلامَه زيدٌ"؛ لأنَّ (غلامه) تقدَّم لفظًا، وتأخَّر حكمًا، فلم يمنع من تقديم الضمير، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه ٦٧/٢٠]، فـ(الهاء) عائدة إلى (موسى) وإن كان متأخِّرًا لفظًا؛ لأنَّه في الأصل مقدَّمٌ رتبةً وحكمًا[٣].

١- ينظر: الإنصاف: ٤٦/١ المسألة التاسعة، شرح ابن يَعِيش: ٢٣٥/١.

٢- ينظر: الإنصاف: ٤٦/١-٤٧، شرح ابن يَعِيش: ٢٣٥/١.

٣- ينظر: الإنصاف: ٤٧/١-٤٨، شرح ابن يَعِيش: ٢٣٥/١.

ثانيًا: تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا:

هناك مواضع أوجب النحاة فيها تقديم الخبر على المبتدأ، منها:

(١) أن يكون من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام، وذلك نحو قولك: "أين زيدٌ؟، كيف عبدُ الله؟"[١]. وقد ذهب ابن السرَّاج إلى أنَّ قولك: "كيف أنت؟ أين زيد؟ وما أشبههما ممَّا يستفهم به من الأسماء، فـ(أنت) و(زيد) مرتفعان بالابتداء، و(كيف) و(أين) خبران، فالمعنى في "كيف أنت؟": على أيِّ حالٍ أنت، وفي "أين زيد؟": في أيِّ مكان، ولكنَّ الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام، وهو في الحقيقة الشيء المستفهم عنه"[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ﴾ [الأعراف ٣٧/٧]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص ٦٢/٢٨]، وقوله عزَّ من قائل: ﴿يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ [القيامة ١٠/٧٥].

وذهب الفارسيُّ إلى ما ذهب إليه سيبويهِ وابن السرَّاج في تقديم الخبر وجوبًا، قال: "(كيف) و(أين) خبران قُدِّما لما فيهما من معنى الاستفهام، والاستفهام لا يتقدَّم

---

[١]- ينظر: الكتاب: ١٢٨/٢، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٦٦/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٣٧/١، شرح الكافية الشافية: ١٥٨/١، شرح الرضيّ: ٢٣٠/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٠٦/٣، أوضح المسالك: ١٥١/١، شرح قطر الندى: ١٢٤-١٢٥، المساعد: ٢٢٣/١، هَمْع الهوامع: ٣٣٢/١، حاشية الصبَّان: ٣١٢/١.

[٢]- الأصول: ٦٠/١-٦١.

عليه ما كان في حيزه"(1)؛ أي أنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة فلا يتقدَّم عليها شيء، فلا تقول: "زيد أين؟" لأجل أنَّ الاستفهام قد التبس بزيد ودخله(2).

ويرى البحث أن الالتزام في التقديم لأنها ألفاظ استهام، ولها الصدارة في الكلام إذا كانت أخبارا، أما كونها مبدوءة بهمزة الاستفهام كما قال عنها ابن يعيش في قولك: أزيد عندك؟ فأين الهمزة من: كيف حالك؟ عند الاستفهام عن الحال.

(٢) أن يكون مضافًا إلى اسم له الصدارة، نحو: "صبيحةَ أيِّ يومٍ سَفَرُك؟"(3).

(٣) أن يكون المبتدأ نكرة والخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو قولك: "عندك مالٌ"، "عليك دَيْنٌ"، "تحتك بساطان"، "معك ألفان"(4). قال الزمخشريّ: "وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبرُ ظرفًا، وذلك في قولك: في الدار رجلٌ"(5)، فقد تقدَّم الخبر وجوبًا؛ لأنَّ تأخيره يقتضي التباسه بالصفة، فيوهم أنَّه صفة وأنَّ الخبر منتظر، لهذا أوجب تقديمه(6).

(٤) أن يكون المبتدأ مَصْدَرًا من (أنَّ) المفتوحة المشدَّدة ومعموليها، والخبر شبه جملة من الجارِّ والمجرور أو الظرف، فالجارُّ والمجرور كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ

1- الإيضاح: ٨٧.

2- ينظر: المقتصد: ١/٢٢٥.

3- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٠٦، المساعد: ١/٢٢٣، هَمْع الهوامع: ١/٣٣٢، حاشية الصبَّان: ١/٣١٣.

4- ينظر: المقتصد: ١/٣٠٨، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ١/٢٦٥، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٣٤، شرح الرضيّ: ١/٢٣٠، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٠٦، أوضح المسالك: ١/١٤٩، شرح قطر الندى: ١٢٤-١٢٥، المساعد: ١/٢٢٣، هَمْع الهوامع: ١/٣٣٢.

5- المفصَّل: ٢٥. وينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ١/٢٦٥، شرح ابن يَعِيش: ١/٢٣٤.

6- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٨٩.

آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فصِّلت ٣٩/٤١]، والظرف نحو: "عندي أنَّك فاضل"[١].

وقد علَّل ابن هشام وجوب تقديم الخبر في هذه المسألة، فقال: "فإنَّ تأخير الخبر في هذا المثال يُوقع في إلباس (أنَّ) المفتوحة بالمكسورة، و(أنَّ) المؤكِّدة بالتي بمعنى (لعلّ)"[٢].

فإذا أُمِنَ اللبس جاز تأخير الخبر، وذلك إذا وقع بعد (أمَّا) الشرطيَّة، نحو قول الشاعر[٣]:

عندي اصطبارٌ، وأمَّا أنّني جَزِعٌ   يومَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كاد يَبْرِينِي

فـ(أنّ) ومعمولاها مبتدأ خبره الجارُّ والمجرور في قوله (فلوجد)، و(الفاء) واقعة في جواب (أمّا)، وجاز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ لأنَّ (أمَّا) التي للشرط لا بدَّ أن يليها مفرد، فكانت (أنَّ) مفتوحة الهمزة تؤوَّل بمفرد مبتدأ[٤].

(٥) أن يكون الخبر محصورًا في المبتدأ، وذلك بأن يقترن بـ(إلاَّ) أو (إنَّما)، لفظًا أو معنى[١]. فاقترانه بـ(إلا) نحو قولنا: "ما لنا إلا اتِّباعُ الدينِ الإسلاميّ"، ومنه

١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٩/١، شرح الرضيّ: ٢٣٠/١، ارتشاف الضَّرَب: ١١٠٧/٣، المساعد: ٢٢٣/١، هَمْع الهوامع: ٣٣٢/١، حاشية الصبَّان: ٣١٣/١.

٢- أوضح المسالك: ١٤٩/١.

٣- لم يُسَمّ قائل البيت. ينظر: أوضح المسالك: ١٥٠/١، المساعد: ٢٢٣/١، هَمْع الهوامع: ٣٣٣/١، حاشية الصبَّان: ٣١٣/١.

٤- ينظر: شرح المقرَّب: ٧٢٣/١.

قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [العنكبوت ٢٩/١٨]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا عَلَيْنا إلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [يس ٣٦/١٧]. ومن اقترانه بـ(إنَّما) قولنا: "إنَّما عندَك زيدٌ"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ﴾ [آل عمران ٣/٢٠]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد ١٣/٤٠]، وقوله عزّ مِن قائل: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن ٦٤/١٢].

(٦) أن يتَّصل بالمبتدأ ضميرٌ يعود على جزء في الخبر[٢]، نحو: "في البيتِ أهلُه"، وقولِ العرب: "على التمرةِ مثلُها زبدًا"، ونحو قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد ٤٧/٢٤]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة ٢/٢٣٦]. ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مِنْ حُسْنِ إسلامِ المَرْءِ تَرْكُهُ ما لا يَعْنِيه"[٣]. ومنه قول الشاعر[١]:

---

[١]- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٥٨، شرح التسهيل: ٤٧، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٠٧، أوضح المسالك: هامش ١/١٥١، المساعد: ١/٢٢٤، هَمْع الهوامع: ١/٣٣٣.

[٢]- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٥٩، شرح الرضيّ: ١/٢٣٠، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١١٠٧، هَمْع الهوامع: ١/٣٣٣، حاشية الصبَّان: ١/٣١٢.

[٣]- جامع الترمذيّ: الترمذيّ (أبو عيسى، محمَّد بن موسى: ت٢٧٩هـ)، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، كتاب الزهد، باب (١٢-١٤)، حديث رقم (٢٣١٧)، ص٥٣١. سنن ابن ماجة: كتاب الفتن، باب (١٣)، حديث رقم (٣٩٧٦)، ص٥٧٢.

أَهَابُكِ إجلالاً وما بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، ولكنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

وإنَّما وجب تقديم الخبر هنا لأنَّ في المبتدأ ضميرًا يعود على متقدِّم في اللفظ، متأخِّر في الرتبة، كقول العرب: "على التمرة مثلها زبدا"؛ لأنَّ رتبة الخبر التأخير، ولا يصلح أن يعود على متأخِّر في اللفظ والرتبة، ومن هنا لا يجوز "مثلها على التمرة زبدا"؛ لأنَّ الضمير سيعود على متأخِّر في اللفظ والرتبة[٢]، و"هذا ضعيف قبيح منكر"[٣].

(٧) أن يكون ظرفًا فيه معنى الإشارة، نحو: "ثَمَّ زيدٌ"، "هاهنا عمرٌو"[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢/١١٥]. ويرى أبو حيَّان ضرورة تقديم الخبر على المبتدأ في هذه المسألة، وأنَّه لا يجوز تأخيره؛ لأنَّ الخبر فيهما إشارة، فلا بدَّ من تقديمه كما تقدَّم اسم الإشارة (هذا) على (زيد) في الإخبار، فتقول: "هذا زيدٌ"، ولا تقول: "زيدٌ هذا"[٥].

مسند أحمد بن محمَّد بن حنبل (ت٢٤١هـ): شرحه ووضع فهارسه: أحمد محمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ج٢، حديث رقم (١٧٣٧)، ص٣٥٢.

١- نسبه قوم إلى نصيب بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون إلى مجنون بني عامر. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٥٩، أوضح المسالك: ١/١٥٢، المساعد: ١/٢٢٤، حاشية الصبَّان: ١/٣١٢.

٢- ينظر: شرح المقرَّب: ١/٧٢٣.

٣- أوضح المسالك: ١/١٥١. وينظر: شرح قطر الندى: ١٢٤-١٢٥.

٤- ينظر: الكتاب: ٢/١٢٨، هَمْع الهوامع: ١/٣٣٣، شرح المقرَّب: ١/٧٢٧.

٥- ينظر: شرح المقرَّب: ١/٧٢٧.

(٨) أن يكون الخبر دالاً بالتقديم على المبتدأ، ولا يُفهم بالتأخير، نحو قولهم: "لله دَرُّكَ"[١]، وهو من الجمل التعجبيَّة، فإنَّ تعجُّبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ. ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٦/٢]. فالخبر في الآية الكريمة واجب التقديم؛ لأنَّ معناه: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه، فلو قدِّم (أأنذرتهم) لتوهَّم السامع أنَّ المتكلِّم يستفهم حقيقة[٢].

(٩) يجب تقديم الخبر إذا استعمل في مثل؛ لأن الأمثال لا تغير، كقولهم: في كل واد بنو سعد[٣].

[١]- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١١٠٦/٣، المساعد: ٢٢٣/١، هَمْع الهوامع: ٣٣٢/١، شرح المقرَّب: ٧٢٦/١.

[٢]- ينظر: هَمْع الهوامع: ٣٣٢/١، شرح المقرَّب: ٧٢٦/١.

[٣] - ينظر: همع الهوامع: ٣٣٢/١. والمثل يضرب لاستواء القوم في الشر والمكروه، ويروى المثل: أينما أوجه ألق سعدا.

المبحث الثاني: الحذف في الجملة الاسميَّة

الحذف – لغةً – الإسقاط، واصطلاحًا إسقاط بعض الكلام أو كلِّه لدليل[١].

وقد بيَّن عبد القاهر الجرجانيُّ بلاغة الحذف عمومًا، فقال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنَّك ترى به تَرْكَ الذِّكْر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أَزْيَد للإفادة، وتَجِدُكَ أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ"[٢].

ومن أنواع الحذف: حذف المبتدأ، وحذف الخبر.

حذف المبتدأ جوازًا ووجوبًا:

أوَّلاً: حذف المبتدأ جوازًا:

المبتدأ ركن أساسيٌّ في الجملة، والأصل فيه أن يُذكر، فلا يُعْدَلُ عن ذكره إلى الحذف إلا إذا كان في سياق الكلام قرينةٌ تدلُّ عليه، وأفاد الحذفُ معنى إضافيًّا لا يستفاد عند الذكر، وحينئذ يُؤْثِرُ المتكلِّمُ حَذْفَه على ذكره لأغراض ودواعٍ بلاغيَّة، منها:

---

[١]– ينظر: البرهان في علوم القرآن: الزركشيّ (بدر الدين، محمَّد بن بهادر بن عبد الله: ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمَّد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، القاهرة، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، ١٠٢/٣.

[٢]– دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ص١٤٦.

(١) الاحتراز عن العبث، بترك ما لا ضرورةَ لذكره، وذلك يكسب الكلام قوَّة وجمالاً.

ويكثر هذا الحذفُ في جواب الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ. نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة ١٠١/١٠-١١]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿كَلاَّ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ. وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ. نَارُ اللهِ الْمُوقَدَةُ﴾ [الهُمَزَة ١٠٤/٤-٦]. والتقدير في الآيتين: هي نارٌ حامية، هي نارُ الله الموقدة.

وكذلك يكثر هذا الحذف بعد (الفاء) المقترنة بالجمل الاسميَّة الواقعة جوابًا للشرط، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [الجاثية ٤٥/١٥]؛ أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها[١].

ويكثر بعد القول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفرقان ٢٥/٥]؛ أي: قالوا: القرآنُ أساطيرُ الأوَّلين. وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة ٢/٥٨]. والتقدير: مسألتُنا حطَّة. وكقوله عزَّ من قائل: ﴿قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات ٥١/٢٥]؛ أي: سلامٌ عليكم، أنتم قومٌ منكرون[٢]. و(قوم منكرون) يُعَدُّ من مَقُول القول، وقد حُذف مبتدؤه لوقوعه ذلك الموقع، والتقدير: أنتم قوم منكرون.

١- ينظر: أساليب بلاغيَّة: ١٦١، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٠٨.

٢- ينظر: الجامع الصغير: ٥٠، شرح قطر الندى: ١٢٥.

(٢) ضيق المقام عن إطالة الكلام، وذلك للتوجُّع، أو لِمَا يَعْرِض للمتكلِّم من ضجر وحزن، كقول الشاعر:

قال لي: كيفَ أنتَ؟ قُلْتُ: عليلُ سَهَرٌ دائمٌ، وحُزْنٌ طويلُ

أي: أنا عليلٌ[١]. وكقوله تعالى حكايةً عن سارَّة زوجِ إبراهيم عليه السلام: ﴿فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات ٢٩/٥١]. والتقدير: أنا عجوز عقيم، فحُذف المبتدأ؛ لأنَّها لمَّا سمعتْ بشارة الملائكة لها عجبتْ من أمرهم، واستبعدت أن تلد بعد بلوغها حدَّ الكبر والعقم[٢].

(٣) الخوف من فوات الفرصة، كقولنا عند الحرب: "غارةٌ"؛ أي: هذه غارةٌ[٣].

ويحذف المبتدأ جوازًا كذلك إذا دلَّ عليه دليل، وذلك "أنَّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: "عبدُ اللهِ، وربِّي"، كأنك قلت: "ذاك عبدُ الله"، أو "هذا عبدُ الله"؛ أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: "زيدٌ، وربِّي"؛ أو مسست جسدًا، أو شممت ريحًا، فقلت: "زيدٌ أو المِسْك"؛ أو ذقت طعامًا، فقلت: "العسلُ""[٤].

١- ينظر: المعاني في ضوء القرآن: ٢٠٩، أساليب بلاغيَّة: ١٦٣.

٢- ينظر: المعاني في ضوء القرآن: ٢٠٨.

٣- ينظر: أساليب بلاغيَّة: ١٦٣.

٤- الكتاب: ١٣٠/٢. وينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٣٨/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٠٨٦/٣.

وذهب المبرِّد إلى أنَّ المبتدأ يحذف إذا تقدَّم من ذِكْرِه ما يَعْلَمُه السامع، "فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقَّعون الهلال، فقال قائل منهم: "الهلالُ، واللهِ"؛ أي: هذا الهلالُ[1].

ويكثر حذف المبتدأ جوازًا إذا دلَّ عليه دليل، وذلك في جواب الاستفهام، تقول: "ما عندَك؟"، فيُقال: "فرسٌ" أو "حمارٌ"، وتقول: "من عندَك؟"، فيقال: "زيدٌ" أو "عمرٌو"[2].

وأشار أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى حذف المبتدأ بقوله: "كذلك حذف المبتدأ"[3]. واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران ٣/١٩٦-١٩٧]؛ أي: تقلُّبُهم متاعٌ قليلٌ[4]. قوله عزَّ وجلّ: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج ٢٢/٧٢]؛ أي: هي النارُ[5].

ومن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ القطع والاستئناف، وجعلها عبد القاهر الجرجانيُّ من المواضع التي يكثر فيها حذف المبتدأ جوازًا، قال: "ومن المواضع التي يكثر فيها حذف المبتدأ: القطع والاستئناف، يبدؤون بذكر الرجل، ويقدِّمون بعض

١- المقتضَب: ١٢٩/٤. وينظر: الأصول: ٦٨/١.

٢- ينظر: المقتضَب: ١٨٥/٤، اللُّمَع: ٧٧، البيان في شرح اللُّمَع: ١١٧.

٣- الإيضاح: ٩٨.

٤- ينظر: المقتصد: ١٩٩/١-٢٠٠.

٥- ينظر: أوضح المسالك: ١٥٣/١، شرح قطر الندى: ١٢٥.

أمره، ثمَّ يدَعون الكلام الأوَّل، ويستأنفون كلامًا آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ، مثال ذلك قول عمرو بن معد يكرب:

وعلمتُ أنِّي يومَ ذا كَ مُنَازِلٌ كَعْبًا ونَهْدا

قومٌ إذا لَبِسُوا الحديـ دَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وقِدّا

والتقدير: هم قومٌ"[1].

ويحذف المبتدأ جوازًا بعد (بَلْ) التي للابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياءٌ عند ربهم يرزقون﴾ [آل عمران ٣/١٦٩]، فالحرف (بل) دخل على جملة، ويكون بذلك حرف ابتداء، لا حرف عطف[2]، والتقدير: بل هم أحياءٌ عند ربِّهم[3].

---

[1]- دلائل الإعجاز: ١٤٧. والبيتان في ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيديّ: تحقيق: هاشم الطعان، بغداد، ١٩٧٠م، ص٦٤.

[2]- ينظر: مُغْني اللبيب: ١٥٢.

[3]- ينظر: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم: ١٧٥.

ثانيًا: حذف المبتدأ وجوبًا:

يُحْذف المبتدأ وجوبًا في المواضع الآتية:

(١) إذا كان خبره نعتًا مقطوعًا لإفادة المدح أو الذمِّ أو الترحُّم، نحو: "الحمدُ للهِ العظيمُ"، "أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمُ"، "أَنْصِفِ المسكينَ المظلومُ"؛ فالنعت المقطوع في كلٍّ منها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)(١).

ونجد أنَّ النعت المقطوع أسلوبٌ له ما يؤيِّده من شعرٍ أو كلام عربيٍّ صحيح، أمَّا في القرآن الكريم فلا وجود له، ولهذا لا يمكن القياس عليه أو التشبُّثُ به(٢). وإنَّما حذفوه لأنَّهم لمَّا قصدوا الإنشاء جعلوا الإضمار علامة عليه(٣). ومن النعت المقطوع قول الأخطل(٤):

نفسي فِدَاءُ أميرِ المؤمنين إذا   أَبْدى النَّوَاجِذَ يَوْمٌ باسِلٌ ذَكَرُ

الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه   خليفةُ اللهِ يُسْتسقى به المطرُ

١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٥٥، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٠٨٦، أوضح المسالك: ١/١٥٣، المساعد: ١/٢١٥، هَمْع الهوامع: ١/٣٣٥.

٢- ينظر: التراكيب اللغويَّة: هادي نهر، دار اليازوري العلميَّة للطباعة والنشر، عمَّان، ٢٠٠٤م، ص١٣٨.

٣- ينظر: المساعد: ١/٢١٥.

٤- ينظر: شرح ديوان الأخطل التغلبيّ: تحقيق: إيليا حاوي، دار الثاقافة، بيروت، ص١٦٧. وينظر: الكتاب: ٢/٦٢.

والشاهد فيه (الخائض) وما بعده، حيث قطعه من قوله (أمير المؤمنين)، فرفعه، ولو نصبه على القطع لكان حسنًا أيضًا، ولو جرَّه على البدل أو النعت لجاز كذلك"[١].

ومن النعت المقطوع أيضًا قول مالك بن خويلد الخُناعيّ[٢]:

يا مَيَّ إنْ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدْتِهِمُ أو تُخْلَسِيهم فإنَّ الدهرَ خَلاّسُ

عمرٌو وعبدُ منافٍ والذي عَهِدَتْ ببَطْنِ عَرْعَرَ آبي الضَّيْمِ عَبَّاسُ

الشاهد فيه قطع (عمرو) وما بعده ممَّا قبله، ورفْعُه على الابتداء[٣].

والنعت المقطوع في الذمِّ نحو قول حسَّان بن ثابت[٤]:

حارِ بنَ كعبٍ ألا الأحلامُ تَزْجُرُكم عنّي وأنتم من الجُوفِ الجَمَاخِيرِ

لا بأسَ بالقومِ مِنْ طُولٍ ومن عِظَمٍ جِسْمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ

والشاهد فيه رفع (جسم) و(أحلام) على القطع[٥].

١- الكتاب: ٦٢/٢.

٢- لم أقف على ديوانه. ينظر: الكتاب: ١٥/٢.

٣- ينظر: الكتاب: ١٥/٢.

٤- ينظر: ديوان حسَّان بن ثابت: تحقيق: سيِّد حنفي حسنين، الهيئة العامَّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، ص١٧٨. الجُوف: الواحد أَجْوَف: الواسع الجَوْف، الجماخير: الضعفاء المستريحون، واحدهم جمخور. ينظر: الكتاب: ٧٣/٢-٧٤.

٥- ينظر: الكتاب: ٧٤/٢.

(٢) يحذف المبتدأ إذا كان خبره مصدرًا نائبًا عن فعله[١]، نحو: "سَمْعٌ وطاعةٌ"، والتقدير: أمري سمع وطاعة[٢]. ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف ١٢/١٨]، والتقدير: الأمر صبرٌ جميل، أو: صبري صبرٌ جميل[٣]. وقولُ الشاعر[٤]:

فقالت: حنانٌ ما أتى بِكَ ها هنا أ ذو نَسَبٍ أم أنت بالحيِّ عارفُ

والتقدير: أمري حنان، فرفع (حنان) وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل[٥].

الفعل[٥].

قال سيبويهِ: "وسمعنا من بعض العرب الموثوق به، يقال: "كيف أصبحت؟"، فيقول: "حمدٌ لله، وثناءٌ عليه"، كأنَّه يحمله على مضمر في نيَّته هو المضمر، كأنَّه يقول: أمري وشأني حمدٌ لله وثناء عليه"[٦].

١- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ١/٢٧٠، شرح الكافية الشافية: ١/١٥٥، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٠٨٦، المساعد: ١/٢١٥، هَمْع الهوامع: ١/٣٣٥.

٢- ينظر: الكتاب: ١/٣٤٩، شرح الكافية الشافية: ١/١٥٥، أوضح المسالك: ١/١٥٣.

٣- ينظر: الكتاب: ١/٢١٥، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ١/٢٧٠، شرح الكافية الشافية: ١/١٥٥، أوضح المسالك: ١/١٥٣.

٤- يُعزى إلى المنذر بن درهم الكلبيّ، وهو من شواهد سيبويه. ينظر: الكتاب: ١/٣٢٠ و٣٤٩، المقتضَب: ٣/٢٢٥، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٠٨٦، أوضح المسالك: ١/١٥٣.

٥- ينظر: الكتاب: ١/٣٢٠ و٣٤٩، المقتضَب: ٣/٢٢٥، أوضح المسالك: ١/١٥٤.

٦- الكتاب: ١/٣١٩. وينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٥٥.

(٣) إذا كان الخبر مخصوصًا بالمدح أو الذمِّ بعد (نِعْمَ) و(بِئسَ)، نحو: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ"؛ أي: هو زيدٌ، و"بِئْسَ الرجلُ عمرٌو"؛ أي: هو عمرٌو[١]. وقد أشار المبرِّد إلى حذف المبتدأ وجوبًا، وذلك نحو قولك: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ" و"بِئْسَ الرجلُ عبدُ الله" و"نِعْمَ الدارُ دارُك" و"بِئْسَ الدابّةُ دابَّتُك"؛ أي أنَّ المخصوص بالمدح والذمِّ يعرب خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو)، والتقدير: هو زيدٌ، هو عبدُ الله، هي دارُك، هي دابَّتُك[٢].

وذهب أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى ما ذهب إليه سيبويهِ والمبرِّد بقوله: "والوجه الآخر أن يكون (عبد الله) في قولك: "نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله" خبر مبتدأ محذوف، كأنَّه لما قيل: "نِعْمَ الرجلُ"، قيل: "من هذا الذي أُثنيَ عليه؟"، فقيل: "عبدُ الله"؛ أي: هو عبدُ الله"[٣].

وتابعهم في ذلك ابن جنِّي[٤]، والجرجانيّ[٥]، والدينوريّ[٦]، وابن مالك[٧]، وأبو وأبو حيَّان[٨]، وابن هشام[٩].

١- ينظر: الكتاب: ٢/١٧٦-١٧٨.
٢- ينظر: المقتضَب: ٢/١٤٢-١٤٣.
٣- الإيضاح: ١١٣. وينظر: المقتصد: ١/٣٦٧.
٤- ينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ٤٦٩.
٥- ينظر: المقتصد: ١/٢٦٩.
٦- ينظر: ثمار الصناعة: ٢٩٢-٢٩٣.
٧- ينظر: المساعد: ١/٢١٥.
٨- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٠٨٦.
٩- ينظر: أوضح المسالك: ١/١٥٤.

(٤) يحذف المبتدأ وجوبًا إذا كان خبره من الألفاظ المُشْعِرَة بالقسم[١]، وذلك نحو قولك: "في عنقي لأُسْدِيَنَّ يدًا مخلصة لكلِّ من يحتاجني"، والتقدير: في عنقي عهدٌ أو ميثاق". ومنه قول الشاعر[٢]:

تسوَّر سَوَّارًا إلى المجدِ والعُلا وفي ذمَّتي لَئنْ فعلتَ ليفعلا[٣]

١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٥٥، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٠٨٦، أوضح المسالك: ١/١٥٤-١٥٥، المساعد: ١/٢١٥.

٢- ينظر: المساعد: ١/٢١٦. والبيت منسوب إلى ليلى الأَخْيَليَّة، الديوان: ٧١.

٣- تسوَّرَ: تسلَّق، سَوَّار: هو سوَّار بن أوفى القشيريّ.

حذف الخبر جوازًا ووجوبًا:

أوَّلاً: حذف الخبر جوازًا:

لا يجوز حذف الخبر إلا إذا دلَّ عليه دليلٌ مع صحَّة التركيب وسلامةِ المعنى، وذلك حين يقول لك القائل: "مَنْ عندَك؟" يُجاب: "زيدٌ"؛ أي: زيد عندي، فحذفت (عندي)، وهو الخبر[١]. وكذلك يحذف جوازًا إذا دلَّ عليه خبرٌ مثلُه في اللفظ والمعنى فتقدَّم عليه، نحو قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد ١٣/٣٥]؛ أي: وظلُّها دائمٌ.

وقد يُحذف الخبر جوازًا لداعٍ من الدواعي البلاغيَّة منها:

(١) الاحتراز عن العبث، بعدم ذكر ما لا ضرورةَ لذكره، إمّا لضيق المقام من وزن أو غيره، وإما لضيق الصدر، كقول الشاعر:

ومن يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهفإنّي وقَيَّارٌ بها لغريبُ

أي: وقيّار كذلك[٢]. وقولِ قيس بن الخَطِيم[٣]:

نَحْنُ بما عندَنا، وأنتَ بما عندَك راضٍ والرأي مختلفُ

١- ينظر: اللُّمَع: ٧٧، البيان في شرح اللُّمَع: ١١٧.

٢- ينظر: أساليب بلاغيَّة: ١٦٤، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢١٠.

٣- ينظر: ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ص٢٣٩. وينظر: الكتاب: ٧٥/١، مُغْني اللبيب: ٨١٠، شرح ابن عقيل: ٢٨٨/١.

والتقدير: نحن بما عندنا راضون[1]. وإمَّا بدون الضيق، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [التوبة ٦٢/٩]؛ أي: واللهُ أحقُّ أن يُرْضوه ورسولُه كذلك.

(٢) تكثير الفائدة. ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا، فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف ٨٣/١٢]، فقوله (صبر جميل) يحتمل أن يكون من حذف المبتدأ أو الخبر، فإذا حذف المبتدأ كان التقدير: أمري صبرٌ جميلٌ، وإذا حذف الخبر كان التقدير: فصبرٌ جميلٌ أجملُ[2].

وقد أشار المبرِّد وابن السرَّاج إلى حذف الخبر جوازًا لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: "ما بقي لكم فإنَّ الناس ألبُّ عليكم"، يجاب: "زيدٌ أو عمرٌو"؛ أي: لنا[3].

ومن حذْف الخبر جوازًا حذفُه بعد (إذا) الفجائيَّة، نحو قولهم: "خرجت فإذا السبعُ"[4]، والتقدير: حاضرٌ أو موجودٌ[5]. ومنه قول ذي الرُّمَّة[6]:

فيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وبين النَّقَا أأنتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ[7]

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٦٩/١.

٢- ينظر: أساليب بلاغيَّة: ١٦٥.

٣- ينظر: المقتضَب: ١٣٠/٤، الأصول: ٦٨/١.

٤- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٦٧/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٣٨/١، شرح الرضيّ: ٢٤١/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٠٨٨/٣.

٥- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٦٨/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٤٠/١.

٦- الديوان: ٧٦٧. ينظر: المفصَّل: ٢٥، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٦٨/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٣٨/١.

٧- الوعساء: الأرض الليِّنة ذات الرمل، جلاجل: اسم موضع، النقا: الكثيف من الرمل.

فالخبر تقديره: أأنتِ أنتِ أم أمُّ سالم، والمعنى: أأنتِ تلك الظبيةُ أم أُمُّ سالم، والمراد: أنَّكما التبستما عليَّ لشدَّة تشابهكما، فلم أعرف إحداكما من الأخرى[١].

أمَّا إذا كان الخبر بعدها لا يقصد به (موجود) أو (حاضر) فإنَّه يجب ذكره لعدم وجود قرينة، فقد يراد: خرجت فإذا السبعُ غاضبٌ، أو يأكلُ فريسةً، وفي هذه الحال يجب أن يُذكر الخبر لئلاَّ ينصرف الذهنُ إلى أنَّ المحذوف المراد هو (حاضر) أو (موجود)، ولا يكون هو المرادَ، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠/٢٠]، وقولِه عزَّ وجلّ: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الشعراء ٢٦/٣٣].

ويحذف الخبر جوازًا إذا كان المبتدأ مجرورًا بـ(مِنْ) الزائدة، ومسبوقًا بأداة الاستفهام (هل)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق ٥٠/٣٠]، والتقدير: هل من مزيدٍ عندَكم[٢]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر ٥٤/١٥].

ويحذف الخبر جوازًا بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود ١١/٦٩]، والتقدير: عليكم سلامٌ[٣].

---

[١]- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ١/٢٤١.

[٢]- ينظر: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم: ٢٣٩.

[٣]- ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٥.

ثانيًا: حذف الخبر وجوبًا:

يحذف الخبر وجوبًا في المواضع الآتية:

(١) أن يكون كونًا عامًّا مطلقًا، والمبتدأ بعد (لولا) الامتناعيَّة، نحو: "لولا عبدُ الله لأكرمتُكَ"؛ أي: لولا عبدُ الله موجودٌ[١]. ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ ٣١/٣٤]. أمَّا إذا كان الخبر كونًا خاصًّا فإنَّه يجب ذكرُه إن فقد الدليل، نحو: "لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمِ"[٢].

وللنحاة في (لولا) وما بعدها آراء وأقوال مختلفة:

(أ) **عامل الرفع في الاسم بعد (لولا):** اختلف النحويُّون في عامل رفع الاسم الواقع بعد (لولا)، نحو قولك: "لولا عبدُ الله لأكرمتك"، فمنهم من يرى أنَّه مرفوع بالابتداء، وهو ما ذهب إليه سيبويهِ، قال: "هذا باب من الابتداء، يضمر فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: "لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا"، أمَّا (لكان كذا وكذا) فحديث معلَّق بحديث (لولا)، وأمَّا (عبد الله) فإنَّه من حديث (لولا)،

١- ينظر: الكتاب: ١٢٩/٢، المقتضَب: ٧٦/٣، الأصول: ٦٨/١، الإيضاح: ٩٧، المقتصد: ٢٩٩/١، شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٧٠/١، شرح ابن يَعِيش: ٢٤١/١، شرح الكافية الشافية: ١٥٢/١، شرح الرضيّ: ٢٤٣/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٠٨٩/٣، أوضح المسالك: ١٥٦/١، المساعد: ٢٠٨/١، هَمْع الهوامع: ٣٣٥/١.

٢- ينظر: أوضح المسالك: ١٥٦/١، شرح قطر الندى: ١٢٥-١٢٦، مُغْني اللبيب: ٥٢٤، الجامع الصغير: ٥١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٩٢.

وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد (ألف) الاستفهام، كقولك: "أزيدٌ أخوك؟"، وإنَّما رفعته على ما رفعت عليه (زيدٌ أخوك)"[١].

كذلك ذهب إلى ذلك المبرِّد[٢]، وابن السرَّاج[٣]، والفارسيّ[٤]، والجرجانيّ[٥]، والزمخشريّ[٦]، والدينوريّ[٧].

وقد احتجَّ البصريُّون بأنَّ (لولا) غير عاملة؛ لأنَّها حرف غير مختصّ، فقد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، ومنه قول الشاعر[٨]:

لولا حُدِدْتُ، ولا عُذْرَى لمحدودِ

وذهب الفرّاء والكوفيُّون إلى أنَّ (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: "لولا زيدٌ لأكرمتك"؛ لأنَّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنَّ التقدير في قولك "لولا زيدٌ لأكرمتك": لو لم يمنعْني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، إلا أنَّهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) على (لو)، فصارا بمنزلة حرف واحد[٩].

ويرى البحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويهِ ومن وافقه هو الصواب، وذلك أنَّ الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوعٌ قبل دخولها، ولم يتغيَّر بعد دخولها، فظل مرفوعًا، وهذا يدلُّ

١- الكتاب: ١٢٩/٢.

٢- ينظر: المقتضب: ٧٦/٣.

٣- ينظر: الأصول: ٦٨/١.

٤- ينظر: الإيضاح: ٨٥.

٥- ينظر: المقتصد: ٢٩٩/١.

٦- ينظر: المفصَّل: .

٧- ينظر: ثمار الصناعة: ٢٥٤.

٨- ينظر: الإنصاف: ٥٠/١-٥١ المسالة العاشرة.

٩- ينظر: الإنصاف: ٤٩/١، مُغْني اللبيب: ٣٥٩.

على أنَّه مرفوع بالابتداء. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإنَّ عدم اختصاص (لولا) بالأسماء، ودخولَها على الأفعال؛ أفقدها القوَّة والتأثير، ومن ثَمَّ العَمَل.

(ب) **حذف الخبر بعد (لولا):** ذهب سيبويهِ[١]، والمبرِّد[٢]، وابن السرَّاج[٣]، والفارسيّ[٤]، والجرجانيّ[٥]، والشريف الكوفيّ[٦] (ت٥٣٩هـ)، وصدر الأفاضل الأفاضل الخوارزميّ[٧]، وابن يَعِيش[٨]؛ إلى حذف الخبر وجوبًا بعد (لولا)، نحو قولك: "لولا عبدُ الله لأكرمتك"، والتقدير: حاضر أو موجود. ولا يجوز إظهاره؛ لأنَّه لا يكون – عندهم – إلا كونًا مطلقًا. لهذا أوجبوا تأويل ما جاء بعد (لولا) من كونٍ خاصٍّ بمبتدأ محذوفِ الخبر وجوبًا[٩].

وذهب الرمَّانيّ (ت٣٨٤هـ) وابن الشجريّ (ت ٥٤٢هـ) والشلوبين (ت٦٤٥هـ) وابن مالك إلى أنَّ الخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا مطلقًا كالوجود والحصول يجب حذفه[١٠]، وإذا كان كونًا خاصًّا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعلم، نحو: "لولا

١- ينظر: الكتاب: ١٢٩/٢.

٢- ينظر: المقتضَب: ٧٦/٣.

٣- ينظر: الأصول: ٦٨/١.

٤- ينظر: الإيضاح: ٨٥.

٥- ينظر: المقتصد: ٢٩٩/١.

٦- ينظر: البيان في شرح اللُّمَع: ١١٧.

٧- ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٧٠/١.

٨- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٤١/١.

٩- ينظر: نظام الجملة عند ابن هشام: ٩٢-٩٣.

١٠- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٠٨٩/٣، مُغْني اللبيب: ٣٦٠، حاشية الصبَّان: ٣١٧/١.

قومُك حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمت الكعبة"[١]. ويجوز الأمران – الذكر والحذف – إن عُلم، نحو قول المعرِّيّ[٢]:

يُذِيبُ الرعبُ منه كلَّ غَضْبٍ　　　فلولا الغمدُ يُمسكه لسالا

وزعم ابن الشجريّ[٣] أنَّ مِنْ ذِكْرِه قولَه تعالى: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إلاَّ قَلِيلاً﴾ [النساء ٤/٨٣].

ويرى البحث أنَّ ما ذهب إليه الرمَّانيُّ وابن الشجريِّ ليس صحيحًا، وذلك أنَّ الجملة الفعليَّة (يمسكه) لها عدَّة احتمالات تقديريَّة، فقد تكون بدل اشتمال على أنَّ الأصل (أن يمسكه) ثمَّ حذفت (أن) وارتفع الفعل، أو تقدير جملة (يمسكه) جملةً اعتراضيَّة، أو حالاً من الخبر المحذوف[٤]. هذا من جانب، ومن جانب آخر الحديثُ الحديثُ الذي استشهدوا به مرويٌّ بالمعنى، إذ ورد بروايات مختلفة[٥]. وزعم ابن

---

[١]– صحيح البخاري: ١/٣٠٢–٣٠٣، كتاب العلم، باب: من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس، حديث رقم (١٢٦)، وأطرافه (١٥٨٣) (١٥٨٤) (١٥٨٥) (٣٣٦٨) (٤٤٨٤) (٧٢٤٣). وصحيح مسلم: كتاب الحجّ، باب (٦٩): باب نقض الكعبة وبنائها، حديث رقم (٤٠١)، وضمن صحيح مسلم (١٣٣٣).

[٢]– ليس في ديوانه. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٥٣، ارتشاف الضَّرَب: ٣/١٠٨٨، مُغْني اللبيب: ٣٦٠، أوضح المسالك: ١/١٥٦، المساعد: ١/٢٠٩.

[٣]– ينظر: مُغْني اللبيب: ٣٦٠.

[٤]– ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٠.

[٥]– روي في فتح الباري "لولا حداثةُ قومك" كتاب الحجّ، باب ٤٢، حديث رقم (١٥٨٥)، وفي جامع الترمذيِّ "لولا "لولا أنَّ قومك"، كتاب الحجّ، باب ٤٦–٥٠، باب ما جاء في كسر الكعبة، حديث رقم (٨٧٥)، صفحة ٢١٦، ورواه النسائيُّ "لولا أنَّ قومي": سنن النسائيِّ الصغرى: النسائيّ (أبو عبد الرحمن، أحمد بن علي بن

الطراوة (ت٥٢٨هـ) أنَّ الخبر بعد (لولا) غير مقدَّر، وأنَّ جواب (لولا) هو الخبر أبدًا[١].

(٢) أن يكون المبتدأ نصًّا صريحًا في القسم، نحو قولك: "لعمرُك لأفعلنَّ"، والتقدير: قسمي أو يميني أو عهدي[٢]. وبعض العرب ينشد هذا البيت، فيرفع القسم، فيقول[٣]:

فقلت: يمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعدًا ولو قَطَّعُوا رأسي لديك وأوصالي

والتقدير: يمينُ الله عليَّ.

(٣) يحذف الخبر وجوبًا إذا كان المبتدأ متلوًّا بـ(واو) هي نصٌّ في المعيَّة والمصاحبة، نحو: "كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه"، و"كلُّ عملٍ وجزاؤه"، والتقدير: مقرونان[٤].

ويجوز ذكر الخبر إذا كانت الواو ليست نصًّا في المعيَّة، ومنه قول الشاعر[٥]:

تمنَّوْا ليَ الموتَ الذي يَشْعَبُ الفتى وكلُّ امرئ والموتُ يلتقيانِ

شعيب: ت٣٠٣هـ)، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، كتاب مناسك الحجّ، باب ١٢٣-١٢٥، حديث رقم(٢٩٠٥)،ص٣٩٩.

١- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٠٨٩/٣، مُغْني اللبيب: ٣٦٠.

٢- ينظر: الخصائص: ٣٩٣/١، البيان في شرح اللُّمَع: ٥٨٤، شرح الكافية الشافية: ١٥٣/١، شرح الرضيّ: ٢٥٢/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٠٩٠/٣، أوضح المسالك: ١٥٨/١، المساعد: ٢٠٦/١، هَمْع الهوامع: ٣٣٨/١.

٣- ينظر: المقتضَب: ٣٢٦/٢، البيان في شرح اللُّمَع: ٥٨٢.

٤- ينظر: شرح ابن يَعِيش: ٢٤١/١، شرح الرضيّ: ٢٥٠/١، ارتشاف الضَّرَب: ١٠٩٠/٣، أوضح المسالك: ١٥٨/١، هَمْع الهوامع: ٣٣٥/١.

٥- نسبه كثير من العلماء إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. ينظر: أوضح المسالك: ١٥٨/١، حاشية الصبَّان: ٣١٩/١.

الخبر في البيت الشعريِّ الجملة الفعليَّة (يلتقيان)، فتمَّ ذكرُه؛ لأنَّ (الواو) التي عطفت على المبتدأ في قوله (والموت) ليست نصًّا في المعيَّة[١].

ذهب سيبويهِ[٢] إلى أنَّ الخبر محذوف وجوبًا بعد (واو) المعيَّة، نحو قولك: "أنت وشأنُك"، كأنَّك قلت: أنت وشأنُك مقرونان، وكلُّ امرئ وضيعتُه مقرونان؛ لأنَّ (الواو) في معنى (مع) هنا، يعمل فيما بعدها ما عُمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ[٣]. وتابعه في ذلك الفارسيّ[٤]، والجرجانيّ[٥]، والدينوريّ[٦].

ذهب الكوفيُّون والأخفش إلى أنَّ المبتدأ المتلوَّ بـ(واو) المعيَّة، نحو: "كلُّ رجل وضيعتُه" لا يحتاج إلى خبر[٧]؛ لأنَّه كلام تامٌّ مستغنٍ عن تقدير خبر، لإغناء (الواو) عنه؛ لأنَّ معناه: كلُّ رجلٍ مع ضيعته[٨]. وتابعهم ابن خروف، واختاره ابن عصفور في شرح الإيضاح[٩].

(٤) إذا كان المبتدأ مصدرًا صريحًا، وبعده مفعول للمصدر، ثمَّ اسم منصوب على الحاليَّة يدلُّ على الخبر ويسدُّ مسدَّه، من غير أن يصلح في المعنى أن يكون هو الخبر، نحو: "ضَرْبي زيدًا قائمًا"؛ أو مضافًا للمصدر، نحو: "أكثر شُرْبي

١- ينظر: أوضح المسالك: ١٥٨/١، شرح قطر الندى: ١٢٧، الجامع الصغير: ٥١.

٢- ينظر: الكتاب: ٢٩٩/١.

٣- المصدر نفسه: ٣٠٠/١.

٤- ينظر: الإيضاح: ٨٩.

٥- ينظر: المقتصد: ٢٤٩/١.

٦- ينظر: ثمار الصناعة: ٤٠٧.

٧- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٠٩٠/٣، حاشية الصبَّان: ٣١٩/١.

٨- ينظر: حاشية الصبَّان: ٣١٩/١، نظام الجملة عند ابن هشام: ٩٥.

٩- ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٠٩٠/٣.

السويقَ ملتويًا"[1]؛ أو إلى مؤوَّل بالمصدر، نحو: "أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا". و(قائمًا) سدَّ مسدَّ خبر المبتدأ، والتقدير: ضَرْبي زيدًا إذا كان قائمًا، أو إذ كان قائمًا[2].

وقد ذهب إلى ذلك جمهور البصريِّين[3]، واختاره الفارسيُّ في الإيضاح[4]، وعبد القاهر الجرجانيُّ في المقتصد[5]، والزمخشريُّ في المفصَّل[6]، والدينوريُّ في ثمار الصناعة[7]، والخوارزميُّ في شرح المفصَّل[8].

أمَّا الأخفش فقد ذهب إلى تقدير الخبر بمصدر مضاف إلى صاحب الحال، فقولنا: "ضَرْبي زيدًا قائمًا" تقديرُه عنده: ضَرْبُه قائمًا[9]. واختاره ابن مالك[10]، وابن هشام[11]؛ لما فيه من قلَّة الحذف.

---

[1] – السويق: ما يتخذ من الحنطة والشعير ت ينظر: لسان العرب: ٢١٥٦/٣، مادة (سوق).

[2] – ينظر: الإيضاح: ٨٩، المفصَّل: ٢٦، ثمار الصناعة: ٢٥٤، شرح ابن يَعِيش: ٢٤٣/١-٢٤٤، ارتشاف الضَّرَب: ١٠٩٣/٣.

[3] – ينظر: المقتصد: ٢٤١/١، أوضح المسالك: ١٦٠/١.

[4] – ينظر: الإيضاح: ٨٩.

[5] – ينظر: المقتصد: ٢٤١/١-٢٤٢.

[6] – ينظر: المفصَّل: ٢٦.

[7] – ينظر: ثمار الصناعة: ٢٥٤.

[8] – ينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل: ٢٧٣/١.

[9] – ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ١٠٩٣/٣، مُغْني اللبيب: ٨٠٢، أوضح المسالك: ١٦٠/١.

[10] – ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٣/١.

[11] – ينظر: مُغْني اللبيب: ٨٠٢.

ويرى البحث أنَّ ما ذهب إليه الجمهورُ هو الأقرب إلى الصواب، وذلك لمشابهة الحال بالظرف، ففي قولنا: "ضَرْبي زيدًا قائمًا" سدَّت الحال مسدَّ الخبر، مثلها مثل الظرف، والتقدير: ضربي زيدًا في حال كونه قائمًا.

الخاتمة

بعد الرحلة الممتعة في فضاءات هذا البحث، ومن خلال التطواف في ثنايا الجملة الاسميَّة، والتفتيش في ركام المؤلَّفات النحويَّة التي خلَّفها النحاة الأوائل فيما يتعلَّق بالجملة الاسمية؛ وجدنا أنَّ البحث مال إلى كثير من آراء البصريِّين وقليلٍ من آراء الكوفيِّين.

هذا، وقد أظهرت دراسة الجملة الاسميَّة مدى الجهد العظيم الذي بذله نحاتُنا القدماء في بحثهم النحويّ، وما يتَّصل بذلك من صفات تحلَّوْا بها كالصبر والمثابرة، والعناية والتدقيق، فضلاً عن استخدامهم الطرق العلميَّة التي أفضت في نهاية الأمر إلى أن يكون علم النحو من أكثر علوم العربيَّة تماسكًا وموضوعيَّة. ومن هذه الطرق: الوصف والاستقراء والتحليل والقياس والمحاورات العلمية القائمة على الشاهد.

وقد حظيت الجملة باهتمام النحاة القدماء، ومن خلالها كانوا يتناولون الجملة الاسميَّة، فهم لم يفردوا لها دراسات خاصة تهتمُّ بحقيقتها ومكوِّناتها، لذلك كان من الضروري دراسة الجملة الاسمية دراسة وصفية تحليلية حتى نستطيع أن نجمع ما تناثر من ملاحظات النحاة وآرائهم، وتحليلها للوصول إلى نتيجة علمية تتفق وطبيعة اللغة وروحها، وتكون موضع فائدة للقارئ.

واستطاع البحث في فصوله الثلاثة اعتمادًا على المنهج الوصفيِّ التحليليّ أن يخرج بنتائج، أهمُّها:

(١) أنَّ خلاف النحاة حول العامل في المبتدأ والخبر لا طائل فيه على المستوى العلمي، ويكفي أن نقول إنَّهما مرفوعان.

(٢) أنَّ الفعل الذي يلي الاسم المتقدِّم ليس فارغًا من ذكر ما يعود إليه.

(٣) أنَّ المبتدأ هو ما كان معلومًا عند المخاطب، والمجهول هو الخبر.

(٤) رأى البحث أنَّ الذين ذهبوا إلى عدم إبراز الضمير في الخبر الجامد (المحض)، وإبرازه في الخبر الوصف (المشتقّ)؛ هو القول الأمثل. وذلك لأنَّ المحض خالٍ من سمة الوصفيَّة المشتقَّة المشابهة للفعل في عمله، ويدلُّ على تحمُّل الاسم المشتقّ الضمير المرفوع أنَّك لو وضعت ظاهرًا بدلاً عن مضمر لكان مرفوعًا.

(٥) مالَ البحثُ إلى جواز الإخبار بالظرف المكانيِّ عن الجثة والحدث؛ لأنهما قد يكونان في مكان دون مكان لامتناع أن يكونا في مكانين معًا في حالة واحدة.

(٦) أنَّ التعليق الذي ذهب إليه النحويُّون القدماء ضروريٌّ لإكمال أجزاء تركيب شبه الجملة، واكتمال دلالته، واستقامة معناه؛ لأنَّ شبه الجملة يعدُّ مقيِّدًا نحويًّا يقيِّد الجملة التي تسبقه عن طريق تحديد المكان أو الزمان الذي وقع فيه الحدث.

(٧) أنَّ الاسم (المبتدأ) إذا كان متقدِّمًا أو متأخِّرًا فهو مرفوع بالابتداء لا بالظرف؛ لأنَّ الظرف لو كان عاملاً فيما بعده لما جاز دخول العوامل، نحو قولك: "إنَّ أمامَك زيدًا"؛ أي أنَّه لا يدخل عاملٌ على عامل، ويزاد في ذلك أنَّ الأصل في قولنا: "في الدار زيدٌ" هو "زيدٌ في الدار"، فقد حصل تقديمٌ للظرف، وتقديمه هذا لا يعني قلب الجملة في المعنى.

(٨) أنَّه يجوز تعدُّد الأخبار لمبتدأ واحد؛ لورود السماع على ذلك.

(٩) أنَّ المبتدأ الوصف ليس له خبر، لا في اللفظ ولا في التقدير؛ لشبهه الفعل، ويكون الاسم المرفوع بعده مغنيًا عن الخبر، ولتمام معنى الكلام بدونه، وذلك أنَّ المبتدأ الوصف هو مبتدأ من حيث موقعه في التركيب الجمليّ.

(١٠) اتَّفق البحث مع الرأي القائل بجواز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لأنَّ الخبر وإن كان مقدَّمًا في اللفظ فإنَّه متأخِّر في الرتبة، ومثله في ذلك مثل جواز تقديم المفعول به على الفاعل.

(١١) أنَّ دخول (الباء) على الخبر بعد (ما) التميميَّة جائز، وذلك لكثرة وجوده في شعر بني تميم.

(١٢) أنَّ ورود (إنْ) النافية العاملة عمل (ليس) في الكلام قليل، وهي لم ترد في القرآن إلا فيما جاء من قراءة ابن جبير، لذلك فالذين أجازوا إعمالها قاسوه على لهجة إحدى القبائل العربيَّة، والقياس غير صحيح؛ لأنَّها لغة نادرة.

(١٣) أنَّ اختلاف حركة الإعراب في لفظة (حين) بين الرفع والنصب في الآية الكريمة (ولات حين مناص) [ص ٣/٣٨]؛ يعود إلى اختلاف لهجات القبائل العربيَّة والقراءات.

(١٤) أنَّ إهمال (لا) وتكرارها يتمُّ إذا فقدت شرطًا من شروطها؛ أي: يجب إهمالها إن دخلت على معرفة أو على خبر مقدَّم.

(١٥) مالَ البحثُ إلى جواز بناء جمع المؤنَّث السالم على الأمرين؛ أي: على الكسر، وعلى الفتح، إذا وقع اسمًا لـ(لا) النافية للجنس، لورود السماع على ذلك.

(١٦) أنَّ النحاة يوجبون حذف خبر (لا) النافية للجنس عند وجود الدليل، ويُثْبِتونه عند عدمه.

(١٧) أنَّ (لا) تعمل عمل (ليس) في النكرات، وذلك لورود السماع على ذلك.

هذه أهمُّ النتائج التي توصل إليها البحث، وبحثها بشكل مفصَّل في متن الدراسة، علمًا أنَّ هناك آراء أخرى متناثرة في البحث يمكن للقارئ الرجوع إليها.

وفي الأخير، ندعو الله العليَّ القدير أن يوفِّقنا في ما ذهبنا إليه، وأن ينفع به المسلمين، وأن يجعله في ميزان أعمالنا يوم أن نلقاه؛ آمين.

قائمة المصادر والمراجع

- اختيارات أبي حيَّان النحويَّة في البحر المحيط جمعًا ودرسًا:

بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- الاختيارات النحويَّة لأبي حيَّان في (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب) دراسة وتحليل:

أيُّوب جرجيس عطيَّة القيسيّ، دار الإيمان للطباعة والنشر، الإسكندريَّة.

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب:

أبو حيَّان الأندلسيّ (أثير الدين محمَّد بن يوسف الغرناطيّ: ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، مراجعة: رمضان عبد التوَّاب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- أساليب بلاغيَّة (الفصاحة، البلاغة، المعاني):

أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠م.

- الأشباه والنظائر في النحو:

السيوطيّ (جلال الدين، أبو الفضل، عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر: ت٩١١هـ)، راجعه وقدَّم له: فايز ترحيني، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- الأصول في النحو:

ابن السرَّاج (أبو بكر، محمَّد بن سهل، النحويّ، البغداديّ: ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- إعراب الجمل وأشباه الجمل:

فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- الإعراب عن قواعد الإعراب:

ابن هشام الأنصاريّ (جمال الدين، أبو محمَّد، عبد الله بن يوسف: ت٧٦١هـ)، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين:

ابن الأنباريّ (كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمَّد: ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريَّة الكبرى، القاهرة، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك:

ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م.

- الإيضاح:

الفارسيّ (أبو عليّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار، النحويّ: ت٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- الإيضاح في علوم البلاغة:

الخطيب القزوينيّ (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: محمَّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، ط٦، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- البرهان في علوم القرآن:

الزركشيّ (بدر الدين، محمَّد بن بهادر بن عبد الله: ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمَّد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، القاهرة، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويِّين والنحاة:

جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمَّد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م.

- البيان في شرح اللُّمَع لابن جنِّي:

الشريف الكوفيّ (عمر بن إبراهيم: ت٥٣٩هـ)، تحقيق: علاء الدين حمويَّة، دار عمَّار، عمَّان، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- التأويل النحويُّ في القرآن الكريم:

عبد الفتَّاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.

- التذييل والتكميل في كتاب شرح التسهيل:

أبو حيَّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.

- التراكيب اللغويَّة:

هادي نهر، دار اليازوري العلميَّة للطباعة والنشر، عمَّان، ٢٠٠٤م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:

ابن مالك (جمال الدين، أبو عبد الله، محمَّد بن عبد الله: ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، ١٩٦٧م.

- تعجيل الندى بشرح قطر الندى:

عبد الله بن صالح الفوزان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

- ثمار الصناعة في علوم العربيَّة:

الدينوريّ (أبو عبد الله، الحسين بن موسى بن هبة الله، الملقَّب بالجليس: ت٥٤١هـ)، تحقيق: محمَّد بن خالد الفاضل، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

- جامع الترمذيّ:

الترمذيّ (أبو عيسى، محمَّد بن موسى: ت٢٧٩هـ)، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- جامع الدروس العربيَّة:

مصطفى الغلاييني، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

- الجامع الصغير في النحو:

ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩م.

- الجُمَل:

عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

- الجَنَى الداني في حروف المعاني:

المراديّ (بدر الدين، الحسن بن قاسم، المعروف بابن أمِّ قاسم: ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمَّد نديم فاضل، المكتبة العربيَّة، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

- حاشية الدسوقي على المغني:

مصطفى محمَّد عرفة الدسوقي، مطبعة الحسيني، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- حاشية الصبَّان على شرح الأشمونيّ:

الصبَّان (محمَّد بن علي: ت١٢٠٩هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- الخصائص:

ابن جنِّي (أبو الفتح، عثمان: ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمَّد علي النجَّار، دار الشؤون الثقافية العامَّة، بغداد، ١٩٩٠م.

- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويهِ من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجريّ:

هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمَّان، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- دروس في المذاهب النحويَّة:

عبده الراجحي، دار النهضة العربيَّة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

- دلائل الإعجاز:

عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- ديوان الأعشى:

دار صادر، بيروت.

- ديوان أبي تمَّام بشرح الخطيب التبريزيّ (ت٥٠١هـ):

تحقيق: محمَّد عبده عزَّام، دار المعارف، القاهرة، ط٤.

- ديوان حسَّان بن ثابت:

تحقيق: سيِّد حنفي حسنين، الهيئة العامَّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.

- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ:

تحقيق: عبد العزيز الميمنيّ، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٣٦٩هـ.

- ديوان ذي الرُّمَّة، رواية ثعلب، شرح الأصمعيّ:

تحقيق: عبد القدُّوس أبو صالح، مجمع اللغة العربيَّة، دمشق.

- ديوان رؤبة بن العجَّاج:

تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٠م.

- ديوان سلامة بن جندل:

تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمريّ (ت٤٧٦هـ):

تحقيق: درِّيَّة الخطيب ولطفي الصقال، دار الكتاب، دمشق، ١٩٧٥م.

- ديوان عدي بن زيد العبَّاديّ:

تحقيق: محمَّد جبَّار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهوريَّة العراقيَّة، سلسلة كتب التراث.

- ديوان عروة بن الورد والسموأل:

دار صادر، بيروت.

- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيديّ:

تحقيق: هاشم الطعان، بغداد، ١٩٧٠م.

- ديوان الفرزدق:

دار صادر، بيروت، مطبعة الصاوي، ١٣٥٤هـ.

- ديوان قيس بن الخطيم:

تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

- ديوان النمر بن تولب:

ضمن كتاب (شعراء إسلاميون).

- السبعة في القراءات:

ابن مجاهد (أبو بكر، أحمد بن موسى: ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

- سنن أبي داود:

أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: ت٢٧٥هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- سنن ابن ماجة:

ابن ماجة (أبو عبد الله، محمَّد بن يزيد الربعيّ، القزوينيّ: ت٢٧٣هـ)، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- سنن النسائيِّ الصغرى:

النسائيّ (أبو عبد الرحمن، أحمد بن علي بن شعيب: ت٣٠٣هـ)، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ:

تحقيق: علي موسى الشومليّ، مكتبة المخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد):

ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيِّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- شرح التصريح على التوضيح:

خالد الأزهريّ (زين الدين، أبو الوليد، خالد بن عبد الله: ت٩٠٥هـ)، تصحيح: لجنة من العلماء، المكتبة التجاريَّة الكبرى، القاهرة، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.

- شرح جمل الزجَّاجيّ:

ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربيَّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- شرح ديوان الأخطل التغلبيّ:

تحقيق: إيليا حاوي، دار الثقافة، بيروت.

- شرح ديوان المتنبِّي:

عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٩٣٨م.

- شرح شذور الذهب:

ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمَّد ياسر شرف، دار إحسان، طهران، ط١، ١٤١٧هـ.

- شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك:

ابن عقيل (بهاء الدين، عبد الله بن عقيل العقيليّ: ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت.

- شرح قطر الندى وبلّ الصدى:

ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- شرح كافية ابن الحاجب:

الرضيّ الأستراباذيّ (رضيُّ الدين، محمَّد بن الحسن: ت٦٨٦هـ)، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- شرح كافية ابن الحاجب:

عبد العزيز بن جمعة الموصليّ، تحقيق: علي الشوملي، دار الكنديّ للنشر والتوزيع، دار الأمل، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.

- شرح الكافية الشافية:

ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمَّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- شرح اللمحة البدريَّة في علم اللغة العربيَّة:

ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- شرح اللُّمَع:

الباقوليّ الأصفهانيّ (أبو الحسن بن الحسين: ت٥٤٣هـ)، تحقيق: إبراهيم بن محمَّد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- شرح المفصَّل:

ابن يَعِيش (موفَّق الدين، يَعِيش بن عليّ بن يعيش الموصليّ: ت٦٤٣هـ)، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير:

صدر الأفاضل الخوارزميّ (مجد الدين، القاسم بن الحسين بن أحمد: ت٦١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- شرح المقرَّب:

علي محمَّد فاخر، ط١، ١٩٩٠م.

- شعر الخنساء:

تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

- شعر أبي زيد الطائيّ:

تحقيق: نوري حمودي القيسي، ساعد المجمع العلميُّ العراقيُّ على نشره، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦٧م.

- شعر عبد الله بن الزبير الأسديّ:

جمع وتحقيق: يحيى الجبوريّ، نشر مديريَّة الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام بالجمهوريَّة العراقيَّة، بغداد، ط١، ١٩٧٤م.

- شعر عبدة بن الطبيب:

تحقيق: يحيى الجبوري، جامعة بغداد، دار التربية، بغداد، ط١، ١٩٧١م.

- شعر ابن ميَّادة:

جمعه وحقَّقه: حنَّا جميل حدَّاد، راجعه وأشرف على طباعته: قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

- شعر النابغة الجعديّ:

تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلاميُّ للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

- صحيح البخاريّ:

البخاريّ (أبو عبد الله، محمَّد بن إسماعيل: ت٢٥٦هـ)، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- صحيح مسلم:

مسلم بن الحجَّاج النيسابوريّ (أبو الحسين: ت٢٦١هـ)، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدوليَّة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث:

محمَّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري:

ابن حجر العسقلانيّ (شهاب الدين، أحمد بن علي: ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقَّم كتبها وأبوابها: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- في التحليل اللغويّ:

خليل عمايرة، مكتبة المنار، الزرقاء/الأردن، ط١، ١٩٨٧م.

- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق):

خليل عمايرة، عالم المعرفة، جدَّة، ط١، ١٩٨٤م.

- الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها:

أحمد زكي صفوت، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٤.

- الكتاب:

سيبويهِ (أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر: ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.

- اللباب في علل البناء والإعراب:

العُكْبَرِيّ (أبو البقاء، عبد الله بن حسين: ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- لسان العرب:

ابن منظور (أبو الفضل، محمَّد بن المكرَّم: ت٧١١هـ)، قدَّم له: عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأوَّل من الكلمة: يوسف خيَّاط، دار الجيل، بيروت، دار لسان العرب، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- اللُّمَع في العربيَّة:

ابن جنِّي (أبو الفتح، عثمان: ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيَّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم:

عبد الفتاح الحموز، دار عمَّار للنشر والتوزيع، عمَّان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- مَجْمَع الأمثال:

الميدانيّ (أبو الفضل، أحمد بن محمَّد النيسابوريّ: ت٥١٨هـ).

- المحتسب في تبين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها:

ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجَّار وعبد الفتَّاح شلبي، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

- المدخل إلى دراسة النحو العربيّ:

علي أبو المكارم، دار الوفاء، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- المسائل الحلبيَّات:

أبو عليٍّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- المسائل العسكريَّات في النحو:

أبو عليٍّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٩٨٢م.

- المساعد على تسهيل الفوائد:

بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- المسند:

أحمد بن محمَّد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، شرحه ووضع فهارسه: أحمد محمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- المعاني في ضوء أساليب القرآن:

عبد الفتَّاح لاشين، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٨م.

- معاني القرآن:

الأخفش الأوسط (سعيد بن مَسْعَدَة: ت٢١٥هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- معاني القرآن:

الفرَّاء (أبو زكريَّا، يحيى بن زياد: ت٢٠٧هـ)، علَّق على فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- معاني القرآن وإعرابه:

الزجَّاج (أبو إسحاق، إبراهيم بن السريّ: ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- معاني النحو:

فاضل صالح السامرَّائي، بيت الحكمة، ساعدت جامعة بغداد على نشره، تسلسل التعضيد (٨)، السنة الدراسيَّة ١٩٨٦-١٩٨٧م.

- مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب:

ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

- المُغْني في النحو:

ابن فلاح اليمني (تقيُّ الدين بن الخير منصور بن فلاح: ت٦٨٠هـ)، تحقيق: عبد الرزَّاق عبد الرحمن أسعد السعدي، الشؤون الثقافيَّة العامَّة، بغداد، ط١، ١٩٩٩م.

- المفصَّل في علم العربيَّة:

الزمخشريّ (جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر: ت٥٣٨هـ)، دار الجيل للنشر، بيروت، ط٢.

- مقاييس اللغة:

أحمد بن فارس (أبو الحسين: ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، دار إحياء الكتب العربيَّة، القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ.

- المقتصد في شرح الإيضاح:

عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.

- المقتضَب:

المبرِّد (أبو العبَّاس، محمَّد بن يزيد: ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ.

- المقرَّب:

ابن عصفور (علي بن مؤمن: ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستَّار الجواد وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة، بغداد، ١٩٨٦م.

- المنهاج شرح صحيح مسلم:

النوويّ (أبو زكريَّا، يحيى بن شرف: ت٦٧٦هـ)، حقَّق أصوله وخرَّج أحاديثه ورقَّمه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١٠، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- الموطَّأ:

مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، حقَّقه وضبط نصوصه وخرَّج أحاديثه: أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي، مجموعة الفرقان التجاريَّة، ١٤١٤هـ/٢٠٠٣م.

- نصوص في النحو العربيِّ من القرن الثاني إلى الرابع:

السيد يعقوب بكر، دار النهضة العربيَّة، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

الرسائل الجامعيَّة:

- الجملة بين النحو والمعاني:

محمَّد طاهر الحمصي، رسالة دكتوراه، إشراف: مازن المبارك، جامعة دمشق، كليَّة الآداب، قسم اللغة العربيَّة، سوريا، ١٩٨٩م.

- الجملة العربيَّة في ضوء الدراسات اللغويَّة الحديثة:

نعمة رحيم العزاوي، بحث ضمن كتاب المورد (دراسات في اللغة) التابع لمجلَّة المورد الصادرة عن وزارة الثقافة العامَّة ببغداد، ١٩٨٦م.

- نظام الجملة عند ابن هشام الأنصاريّ:

أحمد عوض باحمبص، رسالة دكتوراه، إشراف: طارق عبد عون الجنابي، جامعة عدن، كليَّة التربية عدن، قسم اللغة العربيَّة، اليمن، ٢٠٠٥م.